كتاب الموقظة

تأليف الإمام الذهبي

محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز رحمه الله تعالى

المتوفى ٧٤٨هـ

تحقيق وتعليق

أبي عبد الرحمن عثمان بن آري

السماري الإندونيسي

تقديم

فضيلة الشيخ العلامة المحدث يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى

وفضيلة الشيخ محمد بن علي بن حزام الفضلي البعداني حفظه الله تعالى

دار الحديث بدماج

تقديم فضيلة الشيخ العلامة المحدث
يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد :

طالعت في هذا الشرح على كتاب الموقظة للإمام الذهبي رحمه الله تعالى، فرأيته شرحا طيبا منقولا من مصادر علم الحديث.

جزى الله جامعه أخانا عثمان الإندونيسي خيرا.

كتبه

يحيى بن علي الحجوري

في ٢٦ محرم ١٤٣٤ هـ.

تقديم فضيلة الشيخ
محمد بن علي بن حزام الفضلي البعداني
حفظه الله تعالى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله. أما بعد، فقد قرأت كثيرا من تعليقات أخينا الفاضل/ أبي عبد الرحمن عثمان بن آري الأندونيسي على الكتاب المفيد في علم مصطلح الحديث وهو كتاب الموقظة للإمام الذهبي رحمه الله فرأيته قد حلّى الكتاب بفوائد مهمة وتنبيهات جيدة.

فجزاه الله خيرا ونفع به وبكتابه.

كتبه

أبو عبد الله محمد بن علي بن حزام

الفضلي البعداني

يوم الأربعاء الموافق ١٦/٤/١٤٣٤هـ

- المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ تسليما كثيرا، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } ، { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَّ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا }، { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا }، فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار، أما بعد :

قَالَ الله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ ولاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهَّ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} وَقَالَ تَعَالَى: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَّ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا} وَقَالَ تَعَالَى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَّ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهَّ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ}. هذه الأدلة كلها تدل على أنّ طاعة الرسول ﷺ والتأسي به من أسباب الفلاح في الدنيا والآخرة، ولا يتأتى ذلك إلا برجوع إلى الكتاب والسنة الصحيحة وهما من مصادر الشريعة. وقد اعتنى العلماء بدراسة السنة النبوية عناية فائقة، فمنهم من ألّف على طريقة السنن والمسانيد ومنهم من فرّق صحيحها من سقيمها ومنهم من صنف في الجرح والتعديل ومنهم من اعتنى بمصطلحها.

والإمام الذهبي رحمه الله له ملكة في علم الحديث و مصطلحه وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان وشهد على ذلك كتبه. ومن أنفع وأشهر كتبه التي تتعلق بمصطلح الحديث هو "الموقظة" الذي نحن بصدده. وقد طبع هذا الكتاب قديما واعتنى به العلماء وطلبة العلم تحقيقا وشرحا وتدريسا، وهو كتاب متداول بين طلبة العلم في هذا الفنّ يعنى فنّ مصطلح الحديث، لا سيما في دار الحديث بدماج حرسها الله من كل سوء ومكروه. وقد تمّ بحمد الله تعالى مراجعتي مع بعض الإخوة طلبة العلم في هذه الدار المباركة وأحببت أن أجمع الفوائد التي ألقيتها لهم في تأليف مع تحقيق مخطوطته، فعزمت أمري وجمعت جهدي المقل فصار هذا الكتاب الذي بين أيدينا بحمد الله تعالى وحده.

فكتاب الموقظة يعتبر من كتب المصطلح للمتوسطين وقد توسع الإمام الذهبي رحمه الله في بعض المواضع ، وله من المميزات والقواعد المهمات التي تدل على قوته في الاطلاع والفهم وقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الإمام الذهبي رحمه الله : "وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال". ومن المميزات والقواعد المهمات التي ذكرت في هذا الكتاب :

- طبقات الحفاظ وأسماء الرواة.
- مبحث تفرد الصدوق.
- قوله فلا يَجتمِعُ اثنانِ على توثيقِ ضعيف ولا على تضعيفِ ثقة.
- مبحث في الاحتجاج بمستوري كبار التابعين.
- تقسيم علماء الجرح والتعديل إلى المتساهلين والمعتدلين والمتشددين.
- حكم رواية المبتدع، وغير ذلك من مباحث المصطلح.

وقبل الشروع في تحقيق وتعليق الموقظة - بعون الله وتوفيقه وحده- حري أن أضيف في هذا الكتاب ترجمة موجزة للإمام الذهبي رحمه الله وتعريفا بكتاب الموقظة.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة وأن يرزقنا العمل الصالح وأن يثبتنا على الإيمان حتى نلقاه إنه وليّ ذلك والقادر عليه. وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

كتبه:

أبو عبد الرحمن عثمان بن آري الإندونيسي

٢٠ محرم ١٤٣٤

دار الحديث بدماج

ترجمة الإمام الذهبي رحمه الله

* اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

قال الإمام الذهبي رحمه الله في معجم المحدثين مترجما لنفسه:

الذهبي المصنف محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ابن الشيخ عبد الله التركماني الفارقي ثم الدمشقي الشافعي المقرىء المحدث مخرج هذا المعجم، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة (٦٧٣هـ) وأجاز له أبو زكريا ابن المصري وابن أبي الخير والقطب بن عصرون والقاسم الإربلي وعدة وسمع بدمشق من عمر بن القواس وببعلبك من التاج ابن علوان وبالقاهرة من الدمياطي وبالقرافة من الأبرقوهي وبالثغر من الغرافي وبمكة من التوزري وبحلب من سنقر الزيني وبنابلس من العماد ابن بدران وجمع تواليف يقال مفيدة والجماعة يتفضلون ويثنون عليه وهو أخبر بنفسه وبنقصه في العلم والعمل والله المستعان ولا قوة إلا به وإذا سلم لي إيماني فيا فوزي. اهـ

*رحلته.

قال الإمام السبكي عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي رحمه الله في كتابه طبقات الشافعية الكبرى :

وأجاز له أبو زكريا ابن الصيرفي وابن أبي الخير والقطب ابن أبي عصرون والقاسم بن الإربلي وطلب الحديث وله ثماني عشرة سنة فسمع بدمشق من عمر بن القواس وأحمد بن هبة الله بن عساكر ويوسف بن أحمد الغسولي وغيرهم وببعلبك من عبد الخالق بن علوان وزينب بنت عمر بن كندي وغيرهما وبمصر من الأبرقوهي وعيسى بن عبد المنعم بن شهاب وشيخ الإسلام ابن دقيق العيد والحافظين أبي محمد الدمياطي

وأبي العباس بن الظاهري وغيرهم ولما دخل إلى شيخ الإسلام ابن دقيق العيد وكان المذكور شديد التحري في الإسماع، قال له : من أين جئت ،قال: من الشام ،قال : بم تعرف ،قال: بالذهبي ،قال: من أبو طاهر الذهبي ،فقال له: المخلص ،فقال أحسنت ،فقال: من أبو محمد الهلالي ،قال: سفيان بن عينة ،قال: أحسنت اقرأ ! ومكنه من القراءة عليه حينئذ إذ رآه عارفا بالأسماء. وسمع بالإسكندرية من أبي الحسن علي بن أحمد الغرافي وأبي الحسن يحيى بن أحمد بن الصواف وغيرهما وبمكة من التوزري وغيره وبحلب من سنقر الزيني وغيره وبنابلس من العماد بن بدران وفي شيوخه كثرة فلا نطيل بتعدادهم. اهـ

*شيوخه.

قال الإمام الذهبي رحمه الله في كتابه معجم الشيوخ :

أما بعد، فهذا معجم العبد المسكين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ابن الشيخ عبد الله التركوماني الفارقي ثم الدمشقي ابن الذهبي يشتمل على ذكر من لقيته أو كتب إليّ بالإجازة في الصغر وعلى كثير من الموجيزين لي في الكبر ولم أستوعبهم وربما أجاز لي الرجل ولم أشعر به، بخلاف ما سمعته منه فإني أعرفه. اهـ

ثم ذكر أسماء شيوخه حتى بلغ ١٠٤٠ نفسا. فمن أشهر شيوخه (في معجم الشيوخ مع كلام الإمام الذهبي رحمه الله عليهم) :

١. أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني .شيخنا الإمام تقي الدين أبو العباس الحراني فريد العصر علما ومعرفة وذكاء وحفظا

وكرما وزهدا وفرط شجاعة وكثرة تآلف والله يصلحه ويسدده فلسنا بحمد الله ممن يغلو فيه ولا نجفو عنه.

٢. يوسف بن الشيخ المقرئ العالم زكي الدين عبد الرحمن بن يوسف العلامة الحافظ البارع أستاذ الجماعة جمال الدين أبو الحجاج محدث الإسلام الكلبي القضائي المزي الدمشقي الشافعي.

٣. القاسم بن شيخنا الإمام العدل الكبير الورع بهاء الدين أبي الفضل محمد بن يوسف بن محمد الإمام الحافظ المتقن الصادق الحجة مفيدنا ومعلمنا ورفيقنا محدث الشام مؤرخ العصر علم الدين أبو محمد البرزالي الإشبيلي الأصل الدمشقي الشافعي.

٤. محمد بن علي بن وهب بن مطيع قاض القضاة بالديار المصرية وشيخها وعالمها الإمام العلامة الحافظ القدوة الورع شيخ العصر تقي الدين أبو الفتح بن المفتي الإمام أبي الحسن القشيري البهزي المنفلوطي المصري المالكي الشافعي.

❊تلاميذه.

قال الإمام السبكي عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي رحمه الله في كتابه طبقات الشافعية الكبرى : وسمع منه الجمع الكثير وما زال يخدم هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه وتعب الليل والنهار وما تعب لسانه وقلمه وضربت باسمه الأمثال وسار اسمه مسير الشمس. اهـ

ومن أشهر تلاميذه :

١. الإمام أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير رحمه الله صاحب التفسير.

٢. الإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي شهاب الدين أبو العباس رحمه الله ،صاحب شرح علل الترمذي.

٣. الإمام خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، الشافعي صلاح الدين أبو الصفاء رحمه الله صاحب الوافي بالوفيات.

٤. الإمام عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي أبو نصر رحمه الله صاحب طبقات الشافعية الكبرى.

٥. الإمام محمد بن علي بن الحسن شمس الدين أبو المحاسن الدمشقي رحمه الله، صاحب ذيل تذكرة الحفاظ.

*مؤلفاته.

ذكر خيرالدين الزركلي رحمه الله في كتابه الأعلام بعض مصنفاته منها:

دول الإسلام ،والمشتبه في الأسماء والأنساب والكني والألقاب، و العباب في التاريخ، وتاريخ الإسلام الكبير، و سير النبلاء، و الكاشف في تراجم رجال الحديث، والعبر في خبر من غبر، وطبقات القراء والإمامة الكبرى ،و الكبائر ،و تذهيب تهذيب الكمال في رجال الحديث، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ، و المختصر المحتاج إليه من تاريخ الدبيثي ،ومعجم شيوخ ،والمقتني في الكنى ،والأعلام بوفيات الأعلام ،وتجريد أسماء الصحابة، و المغني في رجال الحديث ،والمرأة الثقات، والطب النبوي ،و المرتجل في الكنى ،وزغل العلم ،والمستدرك على مستدرك الحاكم في الحديث، وأهل المائة فصاعدا ،و ذكر من اشتهر بكنيته من الأعيان ،ومعرفة القراء الكبار. اهـ

قال الإمام الشوكاني رحمه الله في كتابه البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:

وجميع مصنفاته مقبولة مرغوب فيها رحل الناس لأجلها وأخذوها عنه وتداولوها وقرؤوها وكتبوها في حياته وطارت في جميع بقاع الأرض وله فيها تعبيرات رائقة وألفاظ رشيقة غالبا لم يسلك مسلكه فيها أهل عصره ولا من قبلهم ولا من بعدهم وبالجملة فالناس في التاريخ من أهل عصره فمن بعدهم عيال عليه ولم يجمع أحد في هذا الفن كجمعه ولا حرره كتحريره.

*عقيدته.

الإمام الذهبي رحمه الله كان سنيا سلفيا وعلى عقيدة أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته وغيرها ولم يخالف في الأصول أبداً. وقد رماه بعض الأشاعرة ظلما وجورا بأنه مفوض ولا يصح ذلك بل هو بعيد عن هذا كله. ويظهر هذا وضوحا لمن اطلع على كتبه ،منها كتاب العلو للعلي الغفار وكتاب العرش وغيرهما.

قال الإمام الذهبي رحمه الله في كتابه العلو للعلي الغفار:

فإن أحببت يا عبد الله الإنصاف فقف مع نصوص القرآن والسنن ثم انظر ما قاله الصحابة والتابعون وأئمة التفسير في هذه الآيات وما حكوه من مذاهب السلف فإما أن تنطق بعلم وإما أن تسكت بحلم ودع المراء والجدال فإن المراء في القرآن كفر كما نطق بذلك الحديث الصحيح وسترى أقوال الأئمة في ذلك على طبقاتهم بعد سرد الأحاديث النبوية، جمع الله قلوبنا على التقوى فإننا على أصل صحيح وعقد متين من أن الله تقدس اسمه لا مثل له وأن إيماننا بما ثبت من نعوته كإيماننا بذاته المقدسة إذ الصفات تابعة للموصوف فنعقل وجود الباري ونميز ذاته المقدسة عن الأشباه من غير أن نتعقل الماهية فكذلك القول في صفاته نؤمن بها ونعقل وجودها ونعلمها في الجملة من غير أن

نتعقلها أو نشبهها أو نكيفها أو نمثلها بصفات خلقه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فالاستواء كما قال الإمام مالك وجماعة معلوم والكيف مجهول. اهـ

وكذلك إذا نظرت إلى كتبه في تراجم الرجال مثل سير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال وغيرهما تجد أنه يدافع عن عقيدة أهل السنة والجماعة وأهلها بشدة ويحذر من جهلة الصوفية والأشاعرة والفلاسفة وغيرها من الفرق الضالة، حتى تكلم عليه أناس من الذين خالفوا عقيدته لا سيما حين رأوا قربه ودفاعه عن شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية رحمه الله.

قال تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي رحمه الله وهو من الأشاعرة في كتابه طبقات الشافعية الكبرى في ترجمة شيخه الإمام الذهبي رحمه الله:

واعلم أن هذه الرفقة أعني المزي والذهبي والبرزالي وكثيرا من أتباعهم أضر بهم أبو العباس ابن تيمية إضرارا بينا وحملهم على عظائم الأمور أمرا ليس هينا وجرهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم وأوقفهم في دكادك من نار المرجو من الله أن يتجاوزها لهم ولأصحابهم. اهـ

ثمّ لقوة تمسكه بعقيدة أهل السنة والجماعة على فهم السلف الصالح خصوصا في باب الأسماء والصفات منعته جماعة من الأشاعرة توليته لمشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق بعد وفاة شيخه الحافظ المزي رحمه الله.

وقال الإمام السبكي رحمه الله في كتابه طبقات الشافعية الكبرى:

ولقد حكى لي فيما كان يحكيه من تسكين فتن أهل الشام أنه عقب دخوله دمشق بليلة واحدة حضر إليه الشيخ صدر الدين سليمان بن عبد الحكم المالكي وكان الشيخ

الإمام يحبه ،قال: دخل إلي وقت العشاء الآخرة ،وقال: أمورا يريد بها تعريفي بأهل دمشق، قال: فذكر لي البرزالي وملازمته لي ثم انتهى إلى المزي ،فقال: وينبغي لك عزله من مشيخة دار الحديث الأشرفية ،قال: الشيخ الإمام فاقشعر جلدي وغاب فكري وقلت في نفسي :هذا إمام المحدثين والله لو عاش الدارقطني استحيي أن يدرس مكانه، قال وسكت ثم منعت الناس من الدخول علي ليلا وقلت: هذه بلدة كبيرة الفتن، فقلت أنا للشيخ الإمام: إنّ صدر الدين المالكي لا ينكر رتبة المزي في الحديث ولكن كأنه لاحظ ما هو شرط واقفها من أن شيخها لا بد وأن يكون أشعري العقيدة والمزي وإن كان حين ولي كتب بخطه بأنه أشعري إلا أن الناس لا يصدقونه في ذلك، فقال أعرف أن هذا هو الذي لاحظه صدر الدين ولكن من ذا الذي يتجاسر أن يقول المزي ما يصلح لدار الحديث والله ركني ما يحمل هذا الكلام، فانظر عظمة المزي عنده.اهـ

*ثناء العلماء عليه

قال الإمام ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية : الشيخ الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي ... وقد ختم به شيوخ الحديث وحفاظه.

قال الإمام السبكي رحمه الله في كتابه طبقات الشافعية الكبرى:

وأما أستاذنا أبو عبد الله فبصر لا نظير له وكنز هو الملجأ إذا نزلت المعضلة إماما لوجود حفظا وذهب العصر معنى ولفظا وشيخ الجرح والتعديل ورحل الرجال في كل سبيل كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرهاوكان محط رحال تغيبت ومنتهى رغبات من تغيبت تعمل المطي إلى جواره

وتضرب البزل المهاري أكبادها فلا تبرح أو تنبل نحو داره وهو الذي خرجنا في هذه الصناعة وأدخلنا في عداد الجماعة جزاه الله عنا أفضل الجزاء وجعل حظه من غرفات الجنان موفر الأجزاء.اهـ

قال الإمام الصفدي رحمه الله في الوافي بالوفيات:

الشيخ شمس الدين الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الشيخ الإمام العلامة الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الذهبي حافظ لا يجاري ولا فظ لا يباري أتقن الحديث ورجاله ونظر علله وأحواله وعرف تراجم الناس وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس من ذهن يتوقد ذكاؤه ويصح إلى الذهب نسبته وانتماؤه جمع الكثير ونفع الجم الغفير وأكثر من التصنيف ووفر بالاختصار مؤنة التطويل في التأليف.اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الدرر الكامنة : كان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم حذيذ الفهم ثاقب الذهن وشهرته تغني عن الإطناب فيه.اهـ

*وفاته.

قال الإمام خليل بن أيبك الصفدي رحمه الله في كتابه الوافي بالوفيات: وتوفي رحمه الله ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبع ماية ودفن في مقابر باب الصغير، أخبرني العلامة قاضي القضاة تقي الدين السبكي الشافعي قال :عدته ليلة مات فقلت له كيف تجدك قال في السياق وكان قد أضر رحمه الله قبل موته بأربع سنين أو أكثر بماء نزل في عينيه فكان يتأذى ويغضب إذا قيل له: لو قدحت هذا لرجع إليك بصرك ،ويقول: ليس هذا بماء وإنما أعرف بنفسي لأنني ما زال بصري ينقص قليلا قليلا إلى أن تكامل عدمه. اهـــ

تعريف بكتاب الموقظة.

كتاب الموقظة هو مختصر كتاب الاقتراح في بيان الاصطلاح لشيخه تقي الدين ابن دقيق العيد رحمه الله ولو لم ينص عليه الإمام الذهبي رحمه الله في كتبه التي وقفنا عليها وبيان ذلك:

١. أنّ الإمام الذهبي رحمه الله يذكر في كثير من المواضع قوله (قال شيخنا ابن وهب) وينقل كلام ابن دقيق العيد رحمه الله بنصه وأحيانا يزيد بعض الكلمات توضيحا لكلام شيخه وربما ينقل المعنى.

٢. أنّ ترتيب أبواب الموقظة هو ترتيب أبواب الاقتراح تماما، تبع الإمام الذهبي شيخه حذو القذة بالقذة مع التلخيص إلا بعض الفقرات التي سنبينها، وهي :

- جاء في الاقتراح (الباب الأول : في مدلولات ألفاظ تتعلق بهذه الصناعة) وهو الباب الأول إلى الباب الثاني والعشرين من الموقظة إلا أنّ (باب المطروح) لم يذكره الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله ،والإمام الذهبي رحمه الله لم يذكر (باب المقطوع)، وأتى الإمام الذهبي رحمه الله بعبارة (المتصل) بدلا من(الموصول) في الاقتراح، وقدم الإمام الذهبي رحمه الله (باب الموضوع) في الباب الخامس.

- ذكر في الموقظة (باب المضطرب والمعلل) وفي الاقتراح (باب المضطرب) وجعل الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله (المعلل) من مضمون هذا الباب.

- جاء في الموقظة (الباب الثاني في كيفية السماع والتحمل وضبط الرواية) ثم ذكر فيه اثنتي عشرة مَسْأَلَةً ،وأما الإمام الذهبي رحمه الله فأتى بـ(فصل : لا تُشتَرَطُ العدالةُ حالةَ التحمُّل ، بل حالةَ الأداء) ويذكر فيه ست مسائل.

- جاء في الاقتراح (الباب الثالث في آداب المحدِّث وآداب كتابة الحديث) و(الباب الرابع في آداب كتابة الحديث) فلخصهما الإمام الذهبي رحمه الله وجعلهما بابا واحدا وهو باب(٢٣. آدابُ المحدَّث).

- جاء في الاقتراح (الباب الخامس : في معرفة العالي والنازل) و(الباب السادس : في معرفة بقايا من الاصطلاح سوى ما تقدَّم في الباب الأول) فتركهما الإمام الذهبي رحمه الله.

- جاء في الاقتراح (الباب السابع :في معرفة الثقات من الرواة) و(الباب الثامن: في معرفة الضعفاء) فلخصهما الإمام الذهبي رحمه الله في (فصل: الثقة : من وثَّقَه كثيرٌ ولم يُضعَّف) و(فصل ومن الثقات الذين لم يُخْرَجْ لهم في الصحيحين خلق) ، وزاد عليه (الحُفَّاظُ طبقات).

_ جاء في الاقتراح (الباب التاسع: في ذِكر طَرَفٍ من الأسماء المؤتلفة المختلفة) فلخصه الإمام الذهبي رحمه الله وجعله باب(٢٤. المُؤْتلف والمختلِف) وهو الباب الأخير في الموقظة.

_ جاء في الاقتراح قول الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله (ونختم الكتاب بذكر أحاديث صحيحة منقسمة على أقسام الصحيح : المتفق عليه ، والمختلف فيه) فتركه الإمام الذهبي رحمه الله وهو قدر النصف من حجم كتاب الاقتراح.

تحقيق تسمية الكتاب ونسبة الكتاب إلى مؤلفه :

عرف اسم الكتاب بـ(الموقظة) ونسبة تأليفه إلي الإمام الذهبي رحمه الله بأمور متعددة ، منها:

١. ورد عنوان الكتاب على طرة المخطوطة التي بين أيدينا في أول الصفحة ب(كتاب الموقظة) ثم يأتي بعده قول الناسخ :(قال الشيخُ الإمامُ العالمُ العلاَّمة ، الرُّحْلةُ المحقَّق ، بحر الفوائد ، ومَعْدِنُ الفرائد، عُمدةُ الحُفَّاظِ والمحدثين ، وعُدَّةُ الأئمةِ المحقَّقين ، وآخِرُ المجتهدين ، شمسُ الدين محمدُ بن أحمد بنُ عُثمان الذهبيُّ الدمشقي رحمه الله ونفعنا بعلومه وجميع المسلمين).

٢. قول الإمام الذهبي رحمه الله في وسط هذا الكتاب : (فصل من أَخرَج له الشيخان) : فأمَّا من ضُعِّفَ أو قيل فيه أدنى شيء ، فهذا قد ألَّفتُ فيه مختصراً سمَّيتُه بـ " المغني "، وبَسَطتُ فيه مؤلَّفاً سَمَّيتُه بـ " الميزان ". ومعروف عند المحققين أنّ "المغني" و"الميزان" هما من أشهر كتب الإمام الذهبي رحمه الله بلا خلاف.

٣. ذكر بعض الأئمة في كتبهم تسمية كتاب الموقظة ونسبته إلى الإمام الذهبي رحمه الله ،منهم :

- الإمام عبد الرؤوف المناوي رحمه الله في كتابه "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر(٢/ ٣٩)" بقوله: فهم منه بعضهم وهو الذهبي في الموقظة أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلا.

- الإمام السيوطي رحمه الله في كتابه "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر"(١/ ٢٣٨) يقول : فممن اختصره :...والذهبي في الموقظة.

عملي في هذا الكتاب.

- اعتمدت في تحقيق المتن على المخطوطة التي صدرت من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وهي موجودة في مكتبة دار الحديث بدماج ورمزت لها ب[م] ثمّ قابلت بالنسختين المطبوعتين، الأولى من كتاب شرح الموقظة للشيخ سليم بن عيد الهلالي حفظه الله تعالى الذي اعتمد على تحقيق عبد الفتاح أبو غدة وهي نسخة متقنة ورمزت لها ب[س]، والثانية من كتاب شرح الموقظة للشيخ الشريف حاتم بن عارف العوني ورمزت لها ب[ح]. وما سقط من المخطوطة جعلت له العلامة ب[ ] في المتن.
- علقت على المتن بتعليقات من كلام الأئمة وشرحت بعض الفقرات الغامضة ما استطعت.
- الرواة الذين ذكروا في المتن أعطيت لهم ترجمة مختصرة وقد قال الإمام علي بن المديني رحمه الله : معرفة الرجال نصف العلم.
- تخريج مختصر على الأحاديث في المتن.

وصف المخطوطة :

عدد أوراقها : (١٢) ورقة

رقمها : ١٠٢٨ – ٨٨

خطها : نسخي

عدد أسطرها : (١٩) سطرا

تاريخ النسخ : خامِسَ عشر ربيعٍ الأوَّلِ سنة اثنتين وثلاثين وثمانِ مئة

اسم الناسخ : إبراهيم بن عمر بن حَسَنِ الرَّباطِ الرَّوْحائيّ رحمه الله.

والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه .

[رب زدني علماً ، ووفق يا كريم

أما بعد ،

قال الشيخُ الإمامُ العالمُ العلاَّمة ، الرُّحْلةُ(١) المحقَّق(٢) ، بحر الفوائد ، ومَعْدِنُ(٣) الفرائد(٤) ، عُمدةُ الحُفَّاظِ والمحدثين(٥) ، وعُدَّةُ(٦) الأئمةِ المحقَّقين ، وآخِرُ المجتهدين ،

---

(١) الارتحال : الانتقال وهو الرِّحْلة و الرُّحْلة . و الرِّحْلة : اسم للارتحال للمَسير. (انظر لسان العرب).

(٢) كلامٌ مُحَقَّقٌ أي رَصِين ، ثوب مُحَقَّقٌ إِذا كان مُحْكَمَ النَّسْج. (انظر لسان العرب).

(٣) المَعْدِن بكسر الدال وهو المكان الذي يَثْبُتُ فيه الناس لأَن أَهله يقيمون فيه ولا يتحوَّلون عنه شتاء ولا صيفاً ومَعْدِنُ كل شيء من ذلك. (انظر لسان العرب).

(٤) فرائدَ جمع فَريدة وهي الجوهرةُ النفيسة والشَّذْرَة من الذهب. (انظر تاج العروس)

(٥) **وقال الشيخ** فتح الدين ابن سيد الناس رحمه الله تعالى : وأما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواة ، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره ، وتميز في ذلك حتى عُرف فيه خطه ، واشتهر فيه ضبطه ؛ فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقةً بعد طبقة ، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها ، فهذا هو الحافظ ؛ وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم "كنا لا نعدّ صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء" فذلك بحسب أزمنتهم. اهـ

(٦) والعُدَّةُ ما أَعددته لحوادث الدهر من المال والسلاح ...والعُدَّةُ ما أُعِدَّ لأَمر يحدث مثل الأُهْبَةِ يقال أَعْدَدْتُ للأَمر عُدَّتَه وأَعَدّه لأَمر كذا هيَّأَه له والاستعداد للأَمر التَّهَيُّؤُ له. اهـ (انظر لسان العرب)

شمسُ الدين محمدُ بن أحمد بنُ عُثمان الذهبيُّ الدمشقي رحمه الله ونفعنا بعلومه وجميع المسلمين][(١)] :

١ـ الحديثُ الصحيح :

هو ما دَارَ على عَدْلٍ[(٢)] مُتْقِنٍ واتَّصَل سَنَدُه .

فإن كان مُرسَلاً ففي الاحتجاج به اختلاف[(٣)] .

---

(١) ****************** سقطت من [ح]

(٢) . **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (٨٣): والمراد بالعدل: مَنْ له مَلَكَةٌ تَحْمِلُه على مُلازَمة التقوى والمروءة.اهـ

قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في ثمرات النظر: (٥٥): فالعدل من اطمأن القلب إلى خبره وسكنت النفس إلى ما رواه وأما القول بأنه من له هذه الملكة التي هي كيفية راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة يمتنع بها عن اقتراف كل فرد من أفراد الكبائر وصغائر الخسة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة تمرة والرذائل الجائزة كالبول في الطرقات وأكل غير السوقي فيه فهذا تشديد في العدالة لا يتم إلا في حق المعصومين وأفراد من خلص المؤمنين بل قد جاء في الأحاديث أن كل بني آدم خطاؤون وخير الخطائين التوابون) وأنه ما من نبي إلا عصى أو هم بمعصية فما ظنك عمن سواهم وحصول هذه الملكة في كل راو من رواة الحديث عزيز الحصول لا يكاد يقع ومن طالع تراجم الرواة علم ذلك وأنه ليس العدل إلا من قارب وسدد وغلب خيره شره.اهـ

(٣) . **قال الإمام** النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير (٣) : ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١١٠): وإنما ذُكِرَ في قِسْم المردود للجهل بحالِ المحذوفِ؛ لأنه يُحتمل أن يكون صحابياً، ويُحتمل أن يكون تابعياً. اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (١٧٦): تلخص في الاحتجاج بالمرسل عشرة أقوال. اهـ

وزاد أهلُ الحديث : سلامتَهُ من الشذوذِ[١] والعِلَّة[٢] . وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء ، فإنَّ كثيراً من العِلَل يأبَوْنها [٣] .

فالمجُمْعُ على صِحَّتِه إذاً : المتصلُ[٤] السالمُ من الشذوذِ والعِلَّة ، وأنْ يكون رُواتُه ذوي ضَبْطٍ[٥] وعدالةٍ وعدمِ تدليس [١] .

---

(١) . الشاذ قسمان : الأول مخالفة المقبول لمن هو أول منه، والثاني : تفرد المقبول الذي لا يقبل تفرده، راجع باب الشاذ.

(٢) . **قال الحافظ** العراقي ﷺ تعالى في التقييد والإيضاح (٥٧): لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر والله أعلم. اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي ﷺ تعالى في السير الحثيث (١٤٦):الأصل هو عدم العلة ...معنى كلامي أنك تحكم - لا بأس- على الحديث بالصحة فإن ظهرت فيه علة تتراجع عن حكمك عليه بالصحة. اهـ

قال الحافظ ابن حجر ﷺ تعالى في النكت (١/ ٤٧٤) قلت: لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل، إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه في شرط الصحيح. اهـ

(٣) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٦٠) : **قال العراقي** والجواب أن من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله لا عند غيرهم من أهل علم آخر وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين لا يفسد الحد عند من يشترطهما. اهـ

(٤) . **قال الحافظ** ابن حجر ﷺ تعالى في النزهة (٨٣) :والمتصل: ما سَلِم إسنادُه مِنْ سقوطٍ فيه، بحيث يكون كلٌّ مِنْ رِجاله سمعَ ذلك المرويَّ مِن شيخه.

(٥) . الضبط لغة: الحفظ

قال الحافظ ابن حجر ﷺ تعالى في النزهة (٨٣): والضبط:

أ - ضبطُ صَدْرٍ: وهو أن يُثْبِت ما سمعه بحيث يتمكَّنُ من استحضاره متى شاء.

ب- وضبطُ كتابٍ: وهو صِيانَتُهُ لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يُؤَدِّيَ منه. وقُيِّدَ بالتام إشارةً إلى الرتبةِ العُليا في ذلك. اهـ

فأعلى مراتبِ المجمَع عليه[٢]

مالكٌ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر[٣] .

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٤٣) :وقال أبو زرعة : الإتقان أكثر من حفظ السرد. اهـ

(١) ما يحتاج إلى هذا القيد (وعدم التدليس) ويغني عنه ذكر (المتصل).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (١/ ٤١٧): وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا. وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك. اهـ

(٢) قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٧١): والمختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة ، ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل واحد من رجال الإسناد الكائنين في ترجمة واحدة . اهـ

قال الإمام المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (١/ ٣٦٠):

ولهذا اضطرب من خاض في ذلك فقال كل بحسب ما رأى ، إذ لم يكن عندهم استقراء تام ، وإنما رجح كل منهم ما رجحه بحسب ما قوي عنده ، سيما إسناد بلده لكثرة اعتنائه به . اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في الفتاوى الحديثية (١/ ٢٠٠): ولكن ممكن أن تقول أصح الأسانيد عند البخاري كذا وعند يحيى كذا ،فلا يستطيع أحد أن يقول إن أصح الأسانيد هذا السند لأن العلماء لم يتفقوا على ذلك. اهـ

(٣) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن بن عمر ع (انظر تقريب التهذيب ،وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة التقريب :وقد اكتفيت بالرقم على أول اسم كل راو إشارة إلى من أخرج حديثه من الائمة...وإذا اجتمعت فالرقم: ع (يعني أصحاب كتب الستة)).

نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور ع (تقريب التهذيب)

أو : منصورٌ عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبدالله . أو : الزهريُّ ، عن سالم عن أبيه [(١)] .

أو : أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة[(٢)] .

ثم بعدَهُ :

مَعْمَر ، عن هَمَّام ، عن أبي هريرة [(٣)] .

عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن وكان من أشد الناس اتباعا للأثر ع. (تقريب التهذيب)

(١) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي ثقة ثبت وكان لا يدلس ع (تقريب التهذيب).

إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيرا ع (تقريب التهذيب).

علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ثقة ثبت فقيه عابد ع (تقريب التهذيب).

عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي أبو عبد الرحمن ع (تقريب التهذيب).

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري أبو بكر متفق على جلالته وإتقانه ع (تقريب التهذيب).

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عمر أو أبو عبد الله وكان ثبتا عابدا فاضلا ع (تقريب التهذيب).

(٢) عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه ع (تقريب التهذيب).

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني الثقة ثبت عالم ع (تقريب التهذيب).

(٣) معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة ع (تقريب التهذيب).

أو : ابنُ أبي عَرُوبة ، عن قتادة ، عن أنس[١] .

أو : ابنُ جُرَيج ، عن عطاء ، عن جابر ، وأمثالُه[٢] .

ثم بعدَهُ في المرتبةِ :

الليثُ ، وزهير ، عن أبي الزُّبير ، عن جابر[٣] .

أو : سِماَكٌ ، عن عكرمة ، عن ابن عباس[٤] .

همام بن منبه بن كامل الصنعاني أبو عتبة ثقة ع (تقريب التهذيب).

(١) سعيد بن أبي عروبة مهران أبو النضر البصري ثقة حافظ كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة ع (تقريب التهذيب).

قتادة بن دعامة أبو الخطاب البصري ثقة ثبت ع (تقريب التهذيب).

أنس بن مالك بن النضر الأنصاري خادم رسول الله ﷺ وقد جاوز المائة ع (تقريب التهذيب).

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل ع (تقريب التهذيب).

عطاء بن أبي رباح ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال ع (تقريب التهذيب).

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ع (تقريب التهذيب).

(٣) الليث بن سعد الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام ع (تقريب التهذيب).

زهير بن حرب أبو خيثمة ثقة ثبت روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث (تقريب التهذيب).

محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلس من الرابعة ع (تقريب التهذيب).

(٤) سماك بن حرب بن الكوفي أبو المغيرة صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن. (تقريب التهذيب).

عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة ع (تقريب التهذيب).

أو : أبو بكر بن عَيّاش ، عن أبي إسحاق ، عن البَرَاء [(١)] .

أو : العلاءُ بن عبدالرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة[(٢)] ، ونحوُ ذلك من أفراد البخاري أو[(٣)] مسلم .

٢- الحَسَن :

وفي تحرير معناه اضطراب ، فقال الخَطَّابيُّ ﷺ : هو[(٤)] ما عُرِفَ مَخْرجُه واشتَهَر رجالُه ، وعليه مَدارُ أكثرِ الحديث ، وهو الذي يَقبَلُه أكثرُ العلماء ، ويَستعملُه عامَّة الفقهاء .

وهذه عبارةُ ليسَتْ على صِناعة الحدودِ و التعريفات ، إذْ الصحيحُ يَنطَبقُ ذلك عليه أيضاً ، لكنْ مُرادُه مما لم يَبْلُغ درجةَ الصحيح . [(١)]

عبد الله بن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة ع (تقريب التهذيب).

(١) أبو بكر بن عياش الكوفي المقرىء مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه ع (تقريب التهذيب).

عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني أبو إسحاق السبيعي ثقة مكثر عابد ع (تقريب التهذيب).

البراء بن عازب بن الحارث عدي الأنصاري صحابي بن صحابي نزل الكوفة ع (تقريب التهذيب).

(٢) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرقي أبو شبل المدني صدوق ربما وهم (تقريب التهذيب).

عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني مولى الحرقة ثقة (تقريب التهذيب).

[(٣)] في [س] : و.

(٤) **** في [س] : وهو.

فأقولُ : الحَسَنُ ما ارتَقَى عن درجة الضعيف ، ولم يَبلغ درجةَ الصحة .

وإن شِئتَ قلت : الحَسَنُ ما سَلِمَ من ضعفِ الرُّواة . فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح .

وحينئذ ، يكونُ الصحيحُ مراتب كما قدَّمناه ، والحسَنُ ذا رتُبةٍ دُونَ تلك المراتب ، فجاء الحسَنُ مثلاً في آخِرِ مراتب الصحيح(٢) . وأما الترمذيُّ فهو أوَّلُ من خَصَّ هذا النوع باسم الحَسَن(٣) ، وذَكَر أنه يريدُ به : أنْ يَسلم راويه من أن يكون متهماً ، وأن يَسلم من الشذوذ ، وأن يُروَى نحوهُ من غير وجه(١) .(٢)

---

(١) . **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (١٣٣): وأجاب التبريزي بأنه سيأتي أن الصحيح أخص منه ودخول الخاص في حد العام ضروري والتقييد بما يخرجه عنه مخل للحد **قال العراقي** وهو متجه. وقال ابن جماعة يرد على هذا الحد ضعيف عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف. **قال البلقيني** الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كان شيئا ينقدح في نفس الحافظ وقد تقصر عبارته عنه كما قيل في الاستحسان فلذلك صعب تعريفه. اهـ

(٢) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (١٣٧): **قال البلقيني** الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كان شيئا ينقدح في نفس الحافظ وقد تقصر عبارته عنه كما قيل في الاستحسان فلذلك صعب تعريفه وسبقه إلى ذلك ابن كثير تنبيه الحسن أيضا على مراتب كالصحيح. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ تعالى كما في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٨): والترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح، وحسن، وغريب،وضعيف، ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح، وضعيف، كما يقسمون الرجال إلى ضعيف، وغير ضعيف. اهـ

قال الإمام ابن الصلاح ﷺ تعالى في المقدمة (٢٠):

وهذا مشكلُ أيضاً على ما يقولُ فيه : حسَنُ غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه [٣] .

وقيل : الحسَنٌ ما ضَعْفُه محتَمَل ، ويَسوغُ العملُ به .

وهذا أيضاً ليس مضبوطاً بضابطٍ يَتميَّزُ به الضَّعْفُ المحتمَل .

الرابع : كتاب أبي عيسى الترمذي ﷺ أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذى نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل و البخاري وغيرها. اهـ

قال الإمام العراقي ﷺ تعالى في التقييد والإيضاح (٥٢): وقد اعترض أيضا على المصنف فى قوله أن الترمذى أكثر من ذكره فى جامعه بأن يعقوب بن شيبة فى مسنده وأبا على الطوسى شيخ أبى حاتم أكثرا من قولهما حسن صحيح انتهى. وهذا الاعتراض ليس بجيد لأن الترمذى أول من أكثر من ذلك ويعقوب وأبو على إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذى وكأن كتاب أبى على الطوسى مخرج على كتاب الترمذى لكنه شاركه فى كثير من شيوخه والله أعلم. اهـ

(١) **قال الإمام** العراقي ﷺ تعالى في التقييد والإيضاح (٤٥): فقيد الترمذى تفسير الحسن بما ذكره فى كتابه الجامع فلذلك قال أبو الفتح اليعمرى فى شرح الترمذى إنه لو قال قائل إن هذا إنما اصطلح عليه الترمذى فى كتابه هذا ولم ينقله اصطلاحا عاما كان له ذلك فعلى هذا لا ينقل عن الترمذى حد الحديث الحسن بذلك مطلقا فى الاصطلاح العام والله أعلم. اهـ

(٢) **وقال الإمام** ابن الصلاح ﷺ تعالى كما نقله الإمام السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (١٣٤): كل هذا منهم لا يشفي الغليل وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح وكذا **قال الحافظ** أبو عبد الله بن المواق لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ ورواته غير متهمين بل ثقات. اهـ

(٣) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (١٣٩) : وأجاب بعض المتأخرين بأن الترمذي إنما يقول ذلك مريدا تفرد أحد الرواة عن الآخر لا الفرد المطلق ،قال :ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن من حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة يرفعه من أشار إلى أخيه بحديدة ...الحديث قال فيه: حسن صحيح غريب من هذا الوجه فاستغربه من حديث خالد لا مطلقا ،**قال العراقي** :وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها لا نعرفه إلا من هذا الوجه. اهـ

وقال ابن الصلاح رحمه الله : " إنَّ الحسَنَ قَسمان :

أحدُهما : مالا يخلو سَنَدُه من مستورٍ لم تَتحقَّق أهليتهُ [١]، لكنه غير مُغَفَّل ولا خطَّاءٍ ولا متهم ، ويكون المتنُ مع ذلك عُرِف مثلُه أو نحوُه [من وجهٍ آخر][٢] اعتَضد به [٣].

وثانيهما : أن يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة ، لكنه لم

يبلغ درجةَ رجالِ الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حالِ من يُعَدُّ تفرُّدُه منكراً [٤] ، مع عَدَمِ الشذوذِ والعِلَّة " [٥].

---

(١) يعني ولو ضعيفا.

(٢) **** سقطت من [م]

(٣) **قال الإمام** ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث (٣٤): وكلام الترمذي على هذا القسم يُتنزل. " قلت (يعني الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى) : لا يمكن تنزيله لما ذكرناه عنه. والله أعلم. اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في السير الحثيث (٦٩) : لأن الحافظ ابن كثير ما اطلع عليه في كتاب الترمذي والصحيح ما قاله ابن الصلاح. اهـ

(٤) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٦٧٥): وأما ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث. اهـ

(٥) ثم **قال الإمام** ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (١٩): "وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي، فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضا عما رأى أنه لا يشكل . أو أنه غفل عن البعض وذهل والله أعلم هذا تأصيل ذلك وتوضيحه. اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في السير الحثيث (٦٩) معلقا على هذه العبارة :

"يعني : أن الحسن ينقسم إلى قسمين : إلى حسن لذاته وحسن لغيره. اهـ

فهذا عليه مؤاخذات(١) .

وقد قلت لك : إنَّ الحسَنَ ما قَصُرَ سَنَدُه قليلاً عن رتُبة الصحيح . وسيَظهر لك بأمثلة .

ثم لا تَطمَعْ بأنَّ للحسَنَ قاعدةً تندرجُ كلُ الأحاديثِ الحِسانِ فيها ، فأَنَا على إِياسٍ من ذلك ، فكم من حديث تردَّدَ فيه الحُفَّاظُ ، هل هو حسَنٌ أو ضعيفٌ أو صحيح ؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادُه في الحديث الواحد ، يوماً(٢) يَصِفُه بالصحة ، ويوماً يَصِفُه بالحُسْن ، ولربما استَضعَفَه .

ثم قال رحمه الله تعالى :" الحسن لذاته أن تتوفر فيه شروط الصحيح إلا أن في رواته من هو خفيف الضبط. والحسن لغيره : ما روي من طرق متعددة وليست شديدة الضعف ولا يكون الحديث معلا ولا شاذا". اهـ

قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في التقييد والإيضاح (٦٢) : صفات ما يحتج به وهو الصحيح والحسن وهى ستة اتصال السند أو جبر المرسل بما يؤكده وعدالة الرجال والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة ومجئ الحديث من وجه آخر حيث كان فى الإسناد مستور ليس منهما كثير الغلط والسلامة من الشذوذ والسلامة من العلة. اهـ

(١) **قال الإمام** ابن جماعة رحمه الله تعالى في المنهل الروي (٣٦) : وأما الأول من القسمين فيرد عليه الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور وروي مثله أو نحوه من وجه آخر ويرد على الثاني وهو أقربها المتصل الذي اشتهر راويه بما ذكر فإنه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح قلت ولو قيل الحسن كل حديث خال من العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان لكان أجمع لما حددوه وقريبا مما حاولوه وأخصر منه : ما اتصل سنده وانتفت علله في سنده مستور وله شاهد أو مشهور غير متقن. اهـ

[(٢)] في [س] و [ح] : فيوما.

وهذا حقٌّ ، فإنَّ الحديثَ الحَسَنَ يَستضعفه الحافظُ عن أن يُرَقِّيَه إلى رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبارِ فيه ضَعْفٌ مَّا ، إذْ الحَسَنُ لا ينفك عن ضَعْفٍ مَّا ، ولو انفَكَّ عن ذلك لصَحَّ باتفاق . قولُ[(١)] الترمذي : (هذا حديث حسَنٌ صحيح) ، عليهِ إشكال ، لأن[(٢)] الحَسَن قاصِرٌ عن الصحيح ففي الجمع بين السَّمْتَيْنِ لحديثٍ واحدٍ مُجاذَبَة[(٣)] .

وأُجيبَ عن هذا بشيء لا ينهض [أبداً ، وهو][(٤)] بأنَّ ذلك راجعٌ إلى الإسناد ، و[(٥)]يكون قد رُوي بإسنادٍ صحيح ، وبإسنادٍ حسن . [وحينئذ لو قيل : حسن صحيح ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، لبَطَلَ هذا الجواب][(٦)] .[(٧)]

[(١)] في [س] و [ح] : وقول.

[(٢)] في [س] و [ح] : بأنّ.

(٣) **قال الشيخ** مقبل رحمه الله تعالى في الفتاوى (١/ ٢٠٥) : والصحيح أنه لا يؤخذ شيء من الأقوال وذلك لأمرين الأول أن الترمذي لم يفصح بمراده فمن قال كذا فقد قال قولا ما لم يقل، الثاني ما من قول إلا وعليه إيراد في مقدمة تحفة الأحوذي. اهـ

[(٤)] سقطت من [م].

[(٥)] في [س] و [ح] : ف.

[(٦)] سقطت في [م].

(٧) **قال الإمام** الصنعاني رحمه الله تعالى في توضيح الأفكار (١/ ٢٣٧): قلت: يمكن الجواب على الشيخ تقي الدين في هذا الاعتراض أي على مجرد ما مثل به وغيره بأجوبة الأولى بأن الترمذي أراد انه لا يعرف الحديث بذلك اللفظ كما قيد به في هذا المثال أتراد انه قد ورد معناه بإسناد آخر أخذا من مفهوم قوله على هذا اللفظ والثاني قوله أو يريد أي الترمذي بقوله لا نعرفه إلا من هذا الوجه من ذلك الوجه كما يصرح به في غير حديث أي لا نعرفه حسنا صحيحا إلا من هذا الوجه ونعرفه من وجه آخر بغير تلك الصفة مثل أن يكون الحديث صحيحا غريبا الأمن هذا الوجه وتعرفه من وجه آخر بغير تلك الصفة مثل أن يكون الحديث صحيحا غريبا من حديث أبي هريرة أو من حديث تابعي أو من دونه فيقول لا نعرفه أي صحيحا غريبا إلا من هذا الوجه

وحقيقةُ ذلك ـ أن لو كان كذلك ـ أن يقال : حديث حَسنُ وَصحيح . فكيف العَملُ في حديثٍ يقول فيه : حسَنٌ صحيحُ . لا نعرفه إلا من هذا الوجه . فهذا يُبطِلُ قولَ من قال : أن يكون ذلك بإسنادين .

يَسُوغُ[(١)] أن يكون مُرادُه بالحَسَن المعنى اللغويَّ لا الاصطلاحيَّ ، وهو إقبالُ النفوسِ وإصغاءُ الأسماعِ إلى حُسنِ مَتْنِه ، وجِزَالةِ لفظِه ، وما فيه من الثوابِ والخير ، فكثيرُ من المتون النبوية بهذه المثابة .

قال شيخنا ابنُ وهب[(٢)]: فعلى هذا يَلزمُ إطلاقُ الحَسَنِ على بعضَ

(الموضوعات) ولا قائل بهذا[(٣)].

ويكون صحيحا أي حديث التابعي أو غيره مشهورا من غير تلك الطريق ولا تنافي بين الصحة والغرابة بهذا الاعتبار والثالث قوله أو يردوا انه لا يعرف الحديث عن ذلك الصحابي الذي رواه عنه إلا بذلك الإسناد فقوله لا يعرف إلا من هذا الوجه أي عن ذلك الصاحبي وله إسناد آخر عن صحابي آخر يصحبه وصفه بالصحة والحسن وهذا أي رواية صحابي آخر بإسناد آخر يصحبه وصفه الصحة والحسن. اهـ

(١) **** في [س] و [ح] : ويسوغ.

(٢) هذا أول موضع الذي يذكر فيه الإمام الذهبي ﷫ تعالى شيخه ابن وهب ﷫ تعالى ، وهو مشهور بابن دقيق العيد، **قال الإمام** الذهبي ﷫ تعالى في تذكرة الحفاظ : ابن دقيق العيد الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي المالكي والشافعي، صاحب التصانيف ولد في شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة بقرب ينبع من الحجاز... توفي في صفر سنة اثنتين (وسبع مائة). اهـ

(٣) **قال الإمام** ابن كثير في اختصار علوم الحديث (٣١) : ومنهم من يقول: هو حسن باعتبار المتن، صحيح باعتبار الإسناد. وفي هذا نظر أيضاً، فإنه يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم، وفي الحدود والقصاص، ونحو ذلك. اهـ

ثم قال : فأقولُ : لا يشْتَرَطُ في الحَسَن قيدُ القُصور عن الصحيح ، وإنما جاء القصورُ إذا اقتُصر على حديث حَسَن ، فالقصورُ يأتيه من قيدِ الاقتصار ، لا من حيث حقيقته وذاته . ثم قال : فللرُواةِ صفات تقتضي قبولَ الرواية ، ولتلك الصفاتِ دَرَجَاتٌ بعضُها فوقَ بعض ، كالتيقُّظِ والحفظِ والإتقان .

فوجودُ الدَّرَجِةِ الدنيا كالصدقِ مثلاً وعَدَمِ التُّهمة ، لا ينافيه وجودُ ما هو أعلى منهُ من الإتقانِ والحفظ . فإذا وُجدتْ الدرجةُ العُلْيا ، لم يُنافِ ذلك وجودُ الدنيا كالحفظ مع الصدق [(١)] ، فَصحَّ أن يقال :

(حسَنٌ) باعتبار الدنيا ، (صحيحٌ) باعتبار العُلْيا [(٢)] .

---

(١) **قال الإمام** الصنعاني رحمه الله تعالى في توضيح الأفكار (١/ ٢٣٩) : ولا يخفي أن معنى كونه حسنا اصطلاحا أن رواته ممن خف ضبطهم وكونه صحيحا أيضا أن رجاله من أهل الضبط التام ومعلوم أنه لا يقال صحيح إلا وهم من أهل الضبط التام فكيف تلاحظ خفة الضبط، وحاصله أن لازم الحسن خفة ضبط رواته ولازم الصحيح تمام ضبط رواته أي عدم خفته فما معنى وجود لازم الحسن فيمن تم ضبطه وإتقانه فإن أريد هذا اللازم للحسن غير مراد هنا كما يفيده قوله أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة فهو عائد إلى أن المراد بالحسن الصحيح وأن قوله حسن صحيح بمثابة قوله صحيح ولكنه لا يناسبه قول الشيخ تقي الدين لأن وجود الدرجة العليا لا تنافي وجود الدرجة الدنيا فإنه على هذا التقدير ما عديمه إلا الدرجة العليا لتنافي وجود الدرجة الدنيا ويؤيد كون هذا الأخير مراده قوله :**قال ويلزم** على هذا أي على عدم اشتراط قصور الحسن عن الصحة أن يكون كل صحيح عنده أي عند الترمذي حسنا فعلى هذا الحسن عندهم ثلاثة إطلاقات تارة يطلق على ما يطلق عليه الصحيح. اهـ

(٢) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (١٤١): قال شيخ الإسلام وشبه ذلك قولهم في الراوي صدوق فقط وصدوق ضابط فإن الأول قاصر عن درجة رجال الصحيح والثاني منهم فكما أن الجمع بينهما لا يضر ولا يشكل فكذلك الجمع بين الصحة والحسن. اهـ

ويَلزَمُ على ذلك أن يكون كلّ صحيحٍ حسناً ، فيلتَزَم ذلك ،

وعليه عبارات المتقدمين ، قد[(١)] يقولون فيما صَحَّ : هذا حديثٌ حسن[(٢)] .

قلتُ : فأعلى مراتب الحَسَن :

بَهْزُ بن حَكيم ، عن أبيه ، عن جَدّه[(٣)] .

و : عَمْرو [بن شُعَيب ، عن أبيه ، عن جَدّه[(٤)] .

[(١)] في [س] و [ح] : فإنهم قد .

(٢) وللحافظ ابن حجر ﷺ تعالى قول آخر فقال ﷺ في النزهة (٩٣) : وَمُحَصَّل الجواب: أنّ ترَدُّدَ أئمة الحديث في حال ناقلِهِ اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحدِ الوصفين، فيُقال فيه: حَسَنٌ باعتبار وصْفِهِ عند قوم، صحيحٌ باعتبارِ وصْفِهِ عند قوم، وغايةُ ما فيه أنه حُذِف منه حرفُ التردد؛ لأنّ حقه أن يقول: "حسنٌ أو صحيحٌ"، وهذا كما حُذِفَ حرف العطف مِن الذي بعده، وعلى هذا فما قيل فيه: "حسنٌ صحيحٌ" دون ما قيل فيه صحيحٌ؛ لأن الجزمَ أقوى مِن التردد، وهذا حيث التفرد وإلا إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبارِ إسنادين: أحدُهما صحيحٌ، والآخر حسنٌ. اهـ

(٣) بهز بن حكيم بن معاوية القشيري أبو عبد الملك صدوق من السادسة مات قبل الستين. (تقريب التهذيب).

حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري والد بهز صدوق. (تقريب التهذيب).

معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيري صحابي نزل البصرة ومات بخراسان وهو جد بهز بن حكيم. اهـ

(٤) **قال الإمام** ابن كثير ﷺ تعالى في اختصار علوم الحديث (١٤٩):

رواية الأبناء عن الآباء وذلك كثير جداً. وأما رواية الابن عن أبيه عن جده، فكثيرة أيضاً، ولكنها دون الأول، وهذا كعمرو بن شعيب بن محمد عبد الله ابن عمرو عن أبيه، وهو شعيب، عن جده، عبد الله بن عمرو بن العاص، هذا هو الصواب، لا ما عداه، وقد تكلمنا على ذلك في

و : محمد بن عَمْرو ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هريرة [(١)] .

و: ابنُ إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِي [(٢)] ، وأمثالُ ذلك .

وهو قِسم مُتجاذب بين الصحةِ والحُسن ، فإنَّ عِدَّة من الحُفَّاظ يصححون هذه الطرق ، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح .

مواضع في كتابنا التكميل، وفي الأحكام الكبير والصغير. ومثل: بَهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري عن أبيه عن جده معاوية. اهـ

عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص صدوق من الخامسة مات سنة ثماني عشرة ومائة. (تقريب التهذيب).

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص صدوق ثبت سماعه من جده. (تقريب التهذيب).

عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن أحد السابقين المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة الفقهاء مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف. (تقريب التهذيب).

(١) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني صدوق له أوهام ع. (تقريب التهذيب).

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل ثقة. (تقريب التهذيب).

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر. (تقريب التهذيب).

محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبد الله المدني ثقة له أفراد ع (تقريب التهذيب).

ثم بعدِ ذلك أمثلة كثيرة يتَنازَعُ فيها ، بعضُهم يُحسّنونها ، وآخَرُون يُضعِّفونها ، كحديث الحارثِ بن عبدالله ، وعاصم بن ضَمْرة ، وحَجَّاج بن أَرْطَاة ، وخُصَيْف ، ودَرَّاج أبي السَّمْح (١) ، وخلق سِواهم .

٣- الضعيف :

ما نَقَص عن درجة الحَسَن قليلاً . (٢)

---

(١) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي أبو زهير صاحب علي كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف (تقريب التهذيب).

عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي صدوق مات سنة أربع وسبعين (تقريب التهذيب).

حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس (تقريب التهذيب).

خصيف بالصاد المهملة مصغر بن عبد الرحمن الجزري أبو عون صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء (تقريب التهذيب).

دراج بن سمعان أبو السمح قيل اسمه عبد الرحمن ودراج لقب السهمي مولاهم المصري القاص صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (تقريب التهذيب).

(٢) . أراد به –والله أعلم- الضعيف المنجبر لقوله الذي سيأتي: (أعني : الضعيفِ الذي في ((السُّنَن)) وفي كتب الفقهاء ورُواتُه ليسوا بالمتروكين)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (١/ ٤٩١) :قوله : "كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحسن فهو الضعيف".

اعترض عليه بأنه لو اقتصر على نفي صفات الحسن لكان أخصر؛ لأن نفي صفات الحسن مستلزم لنفي صفات الصحيح وزيادة، وأجاب بعض من عاصرناه بأن مقام التعريف يقتضي ذلك؛ إذ لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح؛ إذ الصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسنا، فالترديد متعين، قال: ونظيره قول النحوي إذا عرف الحرف بعد تعريف الاسم والفعل: الحرف ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا علامات الفعل. انتهى.

ومن ثَمَّ تردّد ، في حديثِ أُنَاسٍ ، هل بَلَغ حديثُهم إلى درجةِ الحَسَنِ أم لا ؟.

وبلا ريب فخَلْق كثير من المتوسطين في الرّوايةِ بهذه المثابة .

فآخِرُ مراتب الحَسَنِ هي أول مراتب الضَّعيف[(١)] [(٢)].

أعني : الضعيفِ الذي في ((السُّنَن)) وفي كتب الفقهاء ورُواتُه ليسوا بالمتروكين[(٣)]، [(٤)] كابن لِهَيعَة ، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم ، وأبي بكر بن أبي مريم الحمصي ، وفَرَج بن فَضَالة ، ورِشْدين ، وخلق كثير[(١)] .

وأقول (يعنى الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى): والتنظير غير مطابق؛ لأنه ليس بين الاسم والفعل والحرف عموم ولا خصوص بخلاف الصحيح والحسن، فقد قررنا فيما مضى أن بينهما عموما وخصوصا ، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الاسم والفعل والحرف. والحق أن كلام المصنف معترض؛ وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا، وليس كذلك؛ لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا. وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا، ولو عبر بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر - والله أعلم -. اهـ

[(١)] في [ح] : الضعف.

(٢) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في (١٥٣) : ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح، ومنه ما له لقب خاص: كالموضوع، والشاذ، وغيرهما. كالمقلوب والمعلل والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر. اهـ

[(٣)] في [س] : المتروكين وفي [ح] : بمتروكين.

(٤) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (١٥١): قال ابن الصلاح :وقد قسمه ابن حبان إلى خمسين إلا قسما ،قال شيخ الإسلام ولم نقف عليها ثم قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فقد صفة من صفات القبول الستة وهي الاتصال والعدالة والضبط والمتابعة في المستور وعدم الشذوذ وعدم العلة وباعتبار فقد صفة مع صفة أخرى تليها أولا أو مع أكثر من صفة إلى أن

٤- المطروح :

ما انحطَّ عن رُتبة الضعيف [٢].

تفقد الستة فبلغت فيما ذكره العراقي في شرح الألفية اثنين وأربعين قسما ووصله غيره إلى ثلاثة وستين. اهـ

(١) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق خلط بعد احتراق كتبه ورواية بن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما (تقريب التهذيب). (قلنا : الراجح أنه ضعيف كما قال ابن معين: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها)

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم ضعيف (تقريب التهذيب). (قال أبو يعلى الموصلي سمعت يحيى بن معين يقول بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء)

أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط (تقريب التهذيب).

فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي ضعيف (تقريب التهذيب).

رشدين بن سعد بن مفلح المهري أبو الحجاج المصري ضعيف رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة وقال بن يونس كان صالحا في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث (تقريب التهذيب).

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في الرد المفحم (١/ ٩٦): والضعيف عندهم نوعان :

ضعيف لا يمتنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهي وقد يكون الرجل عندهم ضعيفا لكثرة الغلط في حديثه ويكون الغالب عليه الصحة فيروون حديثه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضا حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجارا فساقا فكيف إذا كانوا علماء عدولا ولكن كثر في حديثهم الغلط. اهـ

(٢) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (١/ ٣٣٥) : يقع في كلامهم المطروح وهو غير الموضوع جزما وقد أثبته الذهبي نوعا مستقلا وعرفه بأنه ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع ومثل له الحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحسن عن علي وبجويبر عن

ويُروَى في بعض المسانيد الطِّوال وفي الأجزاء ، وفي[(١)] ((سنن ابن ماجَهْ)) و ((جامع أبي عيسى))[(٢)]

مثلُ عَمْرِو بن شمر ، عن جابر الجُعفي ، عن الحَارِث ، عن عليّ[(٣)] .

الضحاك عن ابن عباس و**قال شيخنا** وهو المتروك في التحقيق يعني الذي زاده في نخبته وتوضيحها وعرفه بالمتهم راويه بالكذب. اهـ

قلنا : فبهذا نقول أن الحديث المطروح عند الإمام الذهبي رحمه الله تعالى هو الحديث المتروك عند الجمهور، وسيأتي تعريفه.

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢١٣):

فحينئذ فالحديث لا مخالفة فيه وراويه متهم بالكذب بأن لا يروي إلا من جهته وهو مخالف للقواعد المعلومة أو عرف به في غير الحديث النبوي هذه أمور يتعرفون بها حال الحديث أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك وهو نوع مستقل ذكره شيخ الإسلام كحديث صدقة الدقيقي عن فرقد عن مرة عن أبي بكر وحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث عن علي.اهـ

وعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١١٧) تعريف المتهم بالكذب : بأن لا يُرْوَى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكونَ مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا مَن عُرِفَ بالكذب في كلامه، وإنْ لم يَظهر منه وقوعُ ذلك في الحديث النبويّ. اهـ

[(١)] في [س] و [ح] : بل وفي.

(٢) **قال الحافظ** ابن رجب رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٥٨): الطبقة الخامسة : قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي ، وعبد القدوس بن حبيب ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وبحر السقاء ، ونحوهم ، فلم يخرج لهم الترمذي ، ولا أبو داود ، ولا النسائي . ويخرج لبعضهم ابن ماجه ، ومن هنا نزلت درجة كتابة عن بقية الكتب ، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين. اهـ

(٣) **قال الإمام** الحاكم رحمه الله تعالى في معرفة علوم الحديث (٢٣١):

وكصَدَقَة الدَّقِيقي ، عن فَرْقَدٍ السَّبَخي ، عن مُرَّةَ الطَّيِّب ، عن أبي بكْر [١] .

وجُوَيْبِر ، عن الضحاك ، عن ابن عباس [٢] .

وحفص بن عُمَر العَدَني ، عن الحكَم بن أبان ، عن عكرمة [١] .

إن أوهى أسانيد أهل البيت عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي. اهـ

عمرو بن أبي عمرو الجعفي عن عمران بن مسلم وعنه أسيد الجمال، قال الدارقطني هو عمرو بن شمر انتهى وابن شمر أحد المتروكين. (تهذيب التهذيب)

جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي ضعيف رافضي. (تقريب التهذيب).

الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي أبو زهير صاحب علي كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف. (تقريب التهذيب).

(١) **قال الإمام** الحاكم رحمه الله تعالى في معرفة علوم الحديث (٢٣٢):

وأوهى أسانيد الصديق صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبحي عن مرة الطيب عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه .اهـ

صدقة بن موسى الدقيقي أبو المغيرة أو أبو محمد السلمي البصري صدوق له أوهام (تقريب التهذيب). (و**قال معاوية** بن صالح عن يحيى بن معين وأبو داود والنسائي وأبو بشر الدولابي :ضعيف في تهذيب الكمال)

فرقد بن يعقوب السبخي أبو يعقوب البصري صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ (تقريب التهذيب).

مرة بن شراحيل الهمداني أبو إسماعيل الكوفي هو الذي يقال له مرة الطيب ثقة عابد من الثانية (تقريب التهذيب). (وقال أبو بكر البزار روايته عن أبي بكر مرسلة: في التهذيب)

(٢) جويبر بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي راوي التفسير ضعيف جدا. (تقريب التهذيب).

الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم أو أبو محمد الخراساني صدوق كثير الإرسال. (تقريب التهذيب).

وأشباهُ ذلك من المتروكين ، والهَلْكَى ، وبعضهم أفضل من بعض .

٥- الموضوع :

ما كان مَتْنُه مخالفاً للقواعد ، وراويه كذَّاباً[(٢)] [(٣)] ، كالأربعين الوَدْعانيَّة[(٤)] ، وكنسخةِ عليّ الرِّضَا المكذوبةِ عليه[(١)] .

---

(١) حفص بن عمر بن ميمون العدني الصنعاني أبو إسماعيل لقبه الفرخ ضعيف. (تقريب التهذيب).

الحكم بن أبان العدني أبو عيسى صدوق عابد وله أوهام. (تقريب التهذيب).

عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة. (تقريب التهذيب).

[(٢)] في [ح] : كاذبا.

(٣) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٢/ ٨٢٨) :

قوله : "اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة".

هذه العبارة سبقه إليها الخطابي واستنكرت، لأن الموضوع ليس من الحديث النبوي، إذ أفعل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه، ويمكن الجواب بأنه أراد بالحديث القدر المشترك، وهو ما يحدث به. اهـ

(٤) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في الميزان: محمد بن علي بن ودعان القاضي أبو نصر الموصلي صاحب تلك الأربعين الودعانية الموضوعة ذمه أبو طاهر السلفي وأدركه وسمع منه وقال هالك متهم بالكذب قلت توفي سنة أربع وتسعين وأربعمائة في المحرم بالموصل عقيب رجوعه من بغداد عن اثنتين وتسعين سنة **قال السلفي** تبين لي حين تصفحت الأربعين له تخليط عظيم يدل على كذبه وتركيبه الأسانيد . وقال ابن ناصر رأيته ولم أسمع منه لأنه كان متهما بالكذب وكتابه في الأربعين سرقه من عمه أبي الفتح وقيل سرقه من زيد بن رفاعة وحذف منه الخطبة وركب على كل حديث منه رجلا أو رجلين إلى شيخ ابن رفاعة وابن رفاعة وضعها أيضا ولفق كلمات من رقائق من كلمات الحكماء ومن قول لقمان وطول الأحاديث. اهـ

وهو مراتب ، منه :

ما اتفقوا على أنه كَذِب . ويُعرَفُ ذلك بإقرار واضعِه ، وبتجربةِ الكذبِ منه ، ونحوِ ذلك[(٢)] .

ومنه : ما الأكثرون على أنه موضوع ، والآخَرُون يقولون : هو حديثٌ ساقطٌ مطروح ، ولا نَجسُرُ أن نُسمّيه موضوعاً .

ومنه : ما الجمهورُ على وَهْنِه وسُقوطِه ، والبعضُ على أنه كذِب .

ولهم في نقد ذلك طُرقٌ متعدِّدة[(٣)] ، وإدراكٌ قويٌ تَضِيقُ عنه عباراتُهم ، من جِنسِ ما يُؤتاه الصَّيرفيّ الجِهْبِذ في نقدِ الذهب والفضة ، أو الجوهريُّ لنقدِ الجواهرِ والفُصوصِ لتقويمها .

---

(١) قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في الميزان: داود بن سليمان الجرجاني الغازي عن علي بن موسى الرضا وغيره، كذبه يحيى بن معين ولم يعرفه أبو حاتم وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة على الرضا رواها علي بن محمد بن مهرويه القزويني الصدوق عنه.

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في التقريب مع التدريب (٢٤٤) : الموضوع هو الكذب المختلق المصنوع و هو شر الضعيف وأقبحه وتحرم روايته مع العلم به أي بوضعه في أي معنى كان سواء الأحكام والقصص والترغيب وغيرها إلا مبينا أي مقرونا ببيان وضعه لحديث مسلم :"من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين". اهـ

(٣) قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٤٤): ويعرف الوضع للحديث بإقرار واضعه أنه وضعه كحديث فضائل القرآن الآتي اعترف بوضعه ميسرة ،

أو معنى إقراره أو قرينة في الراوي أو المروي ،فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها.اهـ

فلكثرةِ ممارستِهِم للألفاظ النبوية إذا جاءهم لفظُ ركيك ، أعني مُخالِفاً للقواعد ، أو فيه المجازفةُ في الترغيب والترهيب ، أو الفضائل ، وكان بإسنادٍ مُظلم ، أو إسنادٍ مُضِيء كالشمس في أثنائه رجل كذاب أو وضَّاع ، فيحكمون بأنَّ هذا مختلَق ، ما قاله رسولُ الله – ﷺ – ، وتَتواطأُ أقوالُهم فيه على شيء واحد [(١)].

وقال شيخنا ابنُ دقيق العيد : إقرارُ الراوي بالوضع ، في رَدّه ، ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً ، لجواز أن يَكذب في الإِقرار .

قلتُ : هذا فيه بعضُ ما فيه ، ونحن لو فتحنا[(٢)] بابَ التجويز والاحتمالِ البعيد ، لوقعنا في الوسوسة والسفسطة ![(٣)].

---

(١) **قال الإمام** ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في المنار المنيف (٤٣): وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده فهذا سؤال عظيم القدر وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه و سلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه و سلم كواحد من أصحابه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه و سلم وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره وهذا شأن كل متبع مع متبوعه فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم. اهـ

(٢) **** في [س] و [ح] : افتتحنا.

(٣) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١١٥) : قال ابن دقيق العيد : "لكن لا يُقْطَع بذلك، لاحتمال أن يكونَ كَذَب في ذلك الإقرار"، انتهى. وفَهِم منه بعضُهم أنه لا يُعمل بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مُرادَه، وإنما نَفْيُ القطعِ بذلك، ولا يلزم مِن نَفْيِ القطع نَفْيَ الحكْمِ؛

نعم كثيرٌ من الأحاديث التي وُسِمَتْ بالوضع ، لا دليلَ على وضعها ، كما أنَّ كثيراً من الموضوعاتِ لا نرتابُ في كونها موضوعة [(١)].

٦- المرسل :

عَلَمٌ على ما سَقَط ذكر الصحابي من إسناده ، فيقول التابعيُّ : قال رسول الله – ﷺ – [(٢)].

لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك، ولو لا ذلك لما ساغ قَتْلُ المُقِرِّ بالقتل، ولا رَجْمُ المعترفِ بالزنى؛ لاحتمال أن يكونا كاذبيْنِ فيما اعترفا به. اهـ

(١) **قال الإمام** ابن الجوزي رحمه الله تعالى في الموضوعات (١/١٠٦): واعلم أننا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته، لان المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطء. ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم، لانهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الاصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره. اهـ

(٢) وقد سبقه القرافي كما **قال الإمام** العلائي رحمه الله تعالى في جامع التحصيل (٢٩):

قال القرافي في شرح التنقيح الإرسال هو إسقاط صحابي من السند.اهـ

وهذا التعريف غير صحيح لأنه إذا علم أن الذي سقط هو الصحابي فلا يضر في صحة الحديث لأن جهالة الصحابة لا تضر بإجماع.

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (١٧١) : للصحابة بأسرهم خصيصة وهي : أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١٤٩) في تعريف الصحابي : وَهُوَ : مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ– مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الْأَصَحِّ. اهـ ثم قال رحمه الله تعالى تنبيهان : لا خفاء في رجحان رتبة من لازمه ﷺ وقاتل معه أو قتل

تحت رايته على من لم يلازمه أو لم يحضر معه مشهدا أو على من كلمه يسيرا أو ماشاه قليلا أو رآه على بعد أو في حل الطفولية وإن كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية ويعرف كون الشخص صحابيا بالتواتر أو الاستفاضة أو الشهة أو باخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين أو باخباره عن نفسه بأنه صحابى إذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان. اهـ

ثم قال رحمه الله تعالى في تعريف التَّابِعِيِّ (١٥٢) : وهو مَن لقي الصحابيّ كذلك. وهذا متعلق باللُّقِيِّ وما ذُكِر معه، إلا قيدُ الإيمان به، فذلك خاصٌّ بالنبي ﷺ، وهذا هو المختار، خلافاً لِمَن اشترط في التابعي طولَ الملازمة، أو صحةَ السماعِ أو التمييز. اهـ

قال الإمام العراقي رحمه الله تعالى في التقييد والإيضاح (٣٠٠): الراجح الذى عليه العمل قول الحاكم وغيره فلا في الإكتفاء بمجرد الرؤية دون اشتراط الصحبة وعليه يدل عمل أئمة الحديث مسلم بن الحجاج وأبى حاتم بن حبان وأبى عبد الله الحاكم وعبد الغنى بن سعيد وغيرهم وقد ذكر مسلم بن الحجاج فى كتاب الطبقات سليمان بن مهران الأعمش فى طبقة التابعين وكذلك ذكره ابن حبان فيهم، وقال إنما أخرجناه فى هذه الطبقة لأن له لقيا وحفظا رأى أنس بن مالك وإن لم يصح له سماع المسند عن أنس وقال على بن المدينى لم يسمع الأعمش من أنس إنما رآه رؤية بمكة يصلى خلف المقام فأما طرق الأعمش عن أنس فإنما يرويها عن يزيد الرقاشى عن أنس. اهـــ

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٢/ ٥٤٣) في تعريف المرسل : هو إضافة لتابعي إلى النبي - ﷺ - من غير تقييد بالكبير،وهذا الذي عليه جمهور المحدثين. اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (١٦٩):

تنبيه: يرد على تخصيص المرسل بالتابعي من سمع من النبي صلى الله عليه و سلم وهو كافر ثم أسلم بعد موته فهو تابعي اتفاقا وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف في الاحتجاج به كالتنوخي رسول هرقل وفي رواية قيصر فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى في مسنديهما وساقاه مساق الأحاديث المسندة ومن رأي النبي صلى الله عليه و سلم غير مميز كمحمد بن أبي بكر الصديق فإنه صحابي وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول ولا يجيء فيه ما قيل في مراسيل الصحابة لأن أكثر رواية هذا وشبهه عن التابعي بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع فإن احتمال روايته عن التابعي بعيد جدا.

ويقع في المراسيل الأنواعُ الخمسةُ الماضية ، فمن صِحاح المراسيل [١] :

مرسَلُ سعيد بن المسيَّب [٢]

و : مرسَل مسروق [٣] .

و : مرسَلُ الصّنَابِحِي [١] .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٢/ ٥٤٦): قلت: وهذا عندي نقض صحيح و اعتراض وارد لا محيد عنه ولا انفصال منه إلا أن يزاد في الحد ما يخرجه، وهو : أن يقول : المرسل : ما أضافه التابعي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – مما سمعه من غيره. اهـ

(١) **قال الحافظ** ابن رجب رحمه الله تعالى في شرح علل الترمذي (١٢١) : وهذا المعنى الذي ذكره الشافعي من تقسيم المراسيل إلى محتج به وغير محتج به يؤخذ من كلام غيره من العلماء ، كما تقدم عن أحمد وغيره تقسيم المراسيل إلى صحيح وضعيف . ولم يصحح أحمد المرسل مطلقاً ، ولا ضعفه مطلقاً ، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة ، كما قال في مراسيل الحسن وعطاء : ((هي أضعف المراسيل ، لأنهما كانا يأخذان عن كل)) . **وقال أيضاً** : ((لا يعجبني مراسيل يحيى بن أبي كثير ، لأنه يروي عن رجال ضعاف صغار)) . اهـ

و**قال الحافظ** ابن رجب رحمه الله تعالى في شرح علل الترمذي (١٢٣): وأما مراسيل ابن المسيب فهي أصح المراسيل كما قاله أحمد وغيره ، وكذا قال ابن معين : ((أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب)) **قال الحاكم** : ((قد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحه)) . قال : ((وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره)) ، كذا قال . وهذا وجه ما نص عليه الشافعي في رواية يونس بن عبد الأعلى كما سبق .وقد أنكر الخطيب وغيره ذلك . وقالوا : ((لابن المسيب مراسيل لا توجد مسنده)) . اهـ

(٢) سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل وقال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علما منه مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين ع (تقريب التهذيب).

(٣) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبو عائشة الكوفي ثقة فقيه عابد مخضرم ع (تقريب التهذيب).

و : مرسَلُ قيس بن][2] أبي حازم[3]، ونحوُ ذلك .

فإنَّ المرسَل إذا صَحَّ إلى تابعيّ كبير ، فهو حُجَّة عند خلق من الفقهاء[4] .

فإن كان في الرُّوَاةِ ضَعيْف إلى مثلِ ابن المسيَّب ، ضَعُفَ الحديثُ من قِبَلِ ذلك [الرجل][5] ، وإن كان متروكاً ، أو ساقطاً : وهن الحديثُ وطُرح .

ويوجَدُ في المراسيل موضوعات[6].

نعم وإن صَحَّ الإسنادُ إلى تابعيٍّ متوسِطِ الطبقة ، كمراسيل مجاهد ،

---

(١) عبد الرحمن بن عسيلة مصغر المرادي أبو عبد الله الصنابحي ثقة من كبار التابعين قدم المدينة بعد موت النبي ﷺ بخمسة أيام مات في خلافة عبد الملك ع (تقريب التهذيب).

[(٢)] سقطت من [م].

(٣) قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي ثقة من الثانية مخضرم ويقال له رؤية وهو الذي يقال إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المائة وتغير ع (تقريب التهذيب).

(٤) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (١٧٠): وقال مالك في المشهور عنه وأبو حنيفة في طائفة منهم وأحمد في المشهور عنه صحيح ،**قال المصنف** في شرح المهذب وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحترز ويرسل عن غير الثقات فإن كان فلا خلاف في رده وقال غيره محل قبوله عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة فإن كان غيرها فلا ،لحديث :ثم يفشوا الكذب صححه النسائي. اهـ

[(٥)] سقطت من [ح]

(٦) **قال الإمام** ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة(٣١) : وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر وقد تداولوه في تصانيفهم وفي صدر (صحيح مسلم) : المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة.اهـ

وإبراهيم ، والشعبي فهو مرسَل جيّد ، لا بأسَ به ، يقبلُه قومٌ ويَرُدُّه آخَرون [(١)] .

ومن أوهى المراسيل عندهم : مراسيلُ [(٢)] الحَسَن .

وأوهى من ذلك : مراسيلُ [(٣)] الزهري ، و قتادة ، وحُمَيد الطويل ،

من صغار التابعين [(٤)] .

وغالبُ المحقّقين يَعُدُّون مراسليل [(٥)] هؤلاء مُعْضَلات ومنقطِعات ، فإنَّ

---

(١) يعني في الشواهد والمتابعات لأن المرسل بذاته من قسم الضعيف، **قال الإمام** النووي ﷺ تعالى في التفريب (١٧١): فإن صح مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسنداً أو مرسلاً أرسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحاً. اهـ

[(٢)] في [م]: مرسل ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

[(٣)] في [م]: مرسل ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

(٤) **قال الحافظ** ابن رجب ﷺ تعالى في شرح العلل (١١٣): أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه ، بل يسميه ، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي ، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيراً ، يكنون عن الضعيف ولا يسمونه ، بل يقولون : عن رجل . وهذا معنى قول ابن القطان : ((لو كان فيه إسناد لصاح به)) . يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه .

وخرج البيهقي من طريق أبي قدامة السرخسي ، قال سمعت يحيى بن سعيد يقول : ((مرسل الزهري شر من مرسل غيره ، لأنه حافظ ، وكلما يقدر أن يسمي سمى ، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه)) . اهـ

قال الإمام السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (١٧١): والنظر للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفا وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروى إلا عن ثقة فالتوثيق مع الإبهام غير كاف كما سيأتي ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل فالمجهول عينا وحالا أولى. اهـ

[(٥)] في [م]: مرسلات ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

غالبَ رواياتِ هؤلاء عن تابعيٍّ كبير ، عن صحابي[١] ، فالظنُّ بمُرْسِلِهِ أنه[٢] أَسقَطَ من إسنادِهِ اثنين .

٧- والمُعْضَل (٣) :

ما[٤] سَقَط من إسنادِهِ اثنانِ فصاعداً[٥] .

٨ - وكذلك المنقطِع(٦) :

---

(١) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٢/ ٥٥٩): فإن قيل : فما الحامل لمن كان لا يرسل إلا عن ثقة على الإرسال؟ قلنا: إن لذلك أسباباً منها:

أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده، فيرسله اعتمادا على صحته عن شيوخه.

كما صح عن إبراهيم النخعي أنه قال: "ما حدثتكم عن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - فقد سمعته من غير واحد وما حدثتكم فسميت فهو من سميت".

ومنها: أن يكون نسي من حدثه به وعرف المتن، فذكره مرسلا لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة. ومنها: أن لا يقصد التحديث بأن يذكر الحديث على وجه المذاكرة أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن، لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إن كان السامع عارفا بمن طوى ذكره لشهرته أو غير ذلك من الأسباب. وهذا كله في حق من لا يرسل إلا عن ثقة. وأما من كان يرسل عن كل أحد فربما كان الباعث له على الإرسال ضعف من حدثه، لكن هذا يقتضي القدح في فاعله لما تترتب عليه من الخيانة - والله أعلم -. اهـ

[(٢)] في [ح] : أنّ.

[(٣)] في [س] و [ح] : المعضل.

[(٤)] في [س] و [ح] : هو ما.

(٥) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (١٨٦): بشرط التوالي أما إذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين. اهـ

(٦) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة(١١٢): قَدْ يَكُونُ واضِحاً أَوْ خَفِيّاً.

فهذا النوعُ قلَّ من احتَجَّ به[١] .

وأجوَدُ ذلك ما قال فيه مالك : بلَغَني أنَّ رسولَ الله - ﷺ - قال : كذا وكذا[٢] .

فإنَّ مالكاً متثبِّتٌ[٣]، فلعلَّ بلاغاته أقوى من مراسَيل مِثل حُمَيد ، و قتادة[١] .

فالأوَّلُ: يُدْرَكُ بعَدَمِ التَّلاقي، وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى التَّأريخ. وَالثَّانِي: المُدَلَّسُ، وَيَرِدُ بِصِيغَةٍ تَحْتَمِلُ اللُّقِيّ: كَعَنْ، وَقَالَ، وَكَذَا المُرْسَلُ الخَفِيُّ مِنْ مُعَاصِرٍ لمْ يلْقَ. اهـ

(١) **قال الإمام** المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (٢/ ٥):

وذكر الجوزقانى في مقدمة كتابه "الموضوعات" : أن المعضل أسوأ حالا من المنقطع ، والمنقطع أسوأ حالا من المرسل ، والمرسل لا يقوم به حجة . **قال بعضهم** : وإنما يكون المعضل أسوأ حالا إذا كان انقطاع في محل واحد ، فإن كان في محلين ساوى المنقطع في سوء الحال . اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (٥٠): السؤال: السند الذي فيه انقطاع ظاهر ليس بالإرسال الخفي ولا بالانقطاع الخفي، وجاء من طريق أخرى فيها أيضًا انقطاع، فهل ينجبر الحديث؟ الجواب: الذي يظهر أنه لا ينجبر، لأنه يحتمل أن يكون المحذوف ثقة، وأن يكون كذابًا، وهكذا أيضًا كذاب عن كذاب لا ينجبر، لكن لو تعددت الأحاديث المنقطعات ربما ترتقي إلى الحسن والله أعلم. اهـ

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٢/ ٥٨٢): قوله : "وقد استشكل كون هذا الحديث معضلا لجواز أن يكون الساقط بين مالك وبين أبي هريرة - رضي الله عنه - واحدا...." إلى آخره. أقول: بل السياق يشعر عدم السقوط، لأن (معنى) قوله بلغني يقتضي ثبوت مبلغ، فعلى هذا فهو متصل في إسناده مبهم لا أنه منقطع. اهـ

(٣) قال بشر بن عمر الزهراني : سألت مالك بن أنس عن رجل فقال هل رأيته في كتبي ؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة رأيته في كتبي . اهـ (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢/ ٢٢)

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في السير (٨/ ٧٢): ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال، رحمه الله .اهـ

٩- الموقوف :

هو ما أُسنِدَ إلى صحابيّ من قولِهِ(٢) أو فعِله(٣).

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٢/ ٣٧) : لأنه لا يلزم من تعديله أن يكون عند غيره كذلك فلعله إذا سماه يعرف بخلافها وربما يكون قد انفرد بتوثيقه كما وقع للشافعي في إبراهيم بن أبي يحيى فقد **قال النووي** إنه لم يوثقه غيره وهو ضعيف باتفاق المحدثين بل إضراب المحدث عن تسميته ريبة توقع تردد في القلب. اهـ

(١) وهما من صغار التابعين ومراسيلهم من أوهى المراسيل كما تقدم.

(٢) **قال الإمام** الصنعاني رحمه الله تعالى في توضيح الأفكار (١/ ٢٦١) : والمراد من القول هنا ما خلا عن قرينة تدل على أن له حكم الرفع كما سيأتي. اهـ

(٣) **قال الإمام** النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير (٢): وهو المروي عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: وقفه فلان على الزهري ونحوه، وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، وعند المحدثين كله يسمى أثراً. فروع :

أحدها: قول الصحابي كنا نقول أو نفعل كذا. إن لم يضفه إلى زمن النبي ﷺ فهو موقوف، وإن أضافه فالصحيح أنه مرفوع. و**قال الإمام** الإسماعيلي: موقوف. والصواب الأول، وكذا قوله: كنا لا نرى بأساً بكذا في حياة رسول الله ﷺ، أو وهو فينا، أو بين أظهرنا أو كانوا يقولون، أو يفعلون، أو لا يرون بأساً بكذا في حياته ﷺ فكله مرفوع، ومن المرفوع قول المغيرة: كان أصحاب رسول الله يقرعون بابه بالأظافير.

الثاني: قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، أو أمر بلال أن يشفع الأذان، وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور. وقيل ليس بمرفوع، ولا فرق بين قوله: في حياة رسول الله ﷺ وبعده. الثالث: إذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي: يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به، أو رواية كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية " تقاتلون قوماً صغار الأعين " فكل هذا وشبهه مرفوع عند أهل العلم وإذا قيل عند التابعي: يرفعه فمرفوع مرسل، وأما قول من قال: تفسير الصحابي مرفوع فذاك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية أو نحوه، وغيره موقوف، والله أعلم.اهـ

١٠- ومُقابِلُه المرفوع :

وهو ما نُسِبَ إلى النبيّ - ﷺ - من قولِه أو فعلِه[(١)] .

١١- الموصول(٢) :

ما اتَّصَل سَنَدُه ، وسَلِمَ من الانقطاع ، ويَصدُق ذلك على المرفوع والموقوف[(٣)] .

١٢- المُسْنَد (٤) :

قال الإمام علاء الدين مغلطاي رحمه الله تعالى في كتابه إصلاح كتاب ابن الصلاح (١١٥): إذا **قال الصحابي** المعروف بالصحبة :أمر فلان، ينظر في فلان ذاك هل تأمر عليه غير سيدنا رسول الله ﷺ أو لا؟ فإن تأمر عليه غيره فينبغي أن يتثبت فيه. اهـ

قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في السير (٩٤) : أما الإطلاق فلا ،لأن الصحابي يجوز أن يفسر بحسب اجتهاده، وقد ورد الدليل بخلافه، هذا الشيء.

الشيء الثاني يجوز أن يفسر عن أهل الكتاب، وقد قال رسول الله ﷺ : لا تكذبوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، فإما أن تصدقوا بباطل، وإما أن تكذبوا بالحق. اهـ

(١) **قال الإمام** الصنعاني رحمه الله تعالى في توضيح الأفكار(١/ ٢٥٤) اختلف في حد المرفوع فالمشهور أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ: قولا له أو فعلا ،قلت: أو تقريرا أو هما كما قررناه في حواشي شرح غاية السول ،سواء أصافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهما سواء اتصل إسناده أم لا فعلى هذا التفسير يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق أيضا لعدم اشتراط الاتصال.اهـ

[(٢)] في [س] و [ح] : المتصل.

(٣) **قال الإمام** ابن كثير رحمه الله تعالى في الاختصار (٨٨) : وهو ينفي الإرسال والانقطاع، ويشمل لمرفوع إلى النبي ﷺ، والموقوف على الصحابي أو من دونه. اهـ

(٤) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (١/ ٥٠٧) :

وأما الحاكم وغيره ففرقوا بين المسند والمتصل والمرفوع، بأن المرفوع ينظر إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد، فحيث صح إضافته إلى النبي- ﷺ -كان مرفوعا سواء اتصل سنده أم لا. ومقابله المتصل؛ فإنه ينظر إلى حال السند مع قطع النظر عن المتن سواء كان مرفوعا أو

هو ما اتصل سَنَدُه بذكرِ النبي - ﷺ -.

وقيل : يَدخُلُ في المسند كلُّ ما ذُكِرَ فيه النبيُّ - ﷺ - وإن كان في أثناءِ سَنَدِه انقطاع [(١)].

١٣- الشاذّ

هو ما خالف راويه الثقاتِ [(٢)]، أو [(٣)] انفرَد به من لا يَحتمِلُ حالُه قبولَ تفرُّدِه [(٤)].

موقوفا. وأما المسند فينظر فيه إلى الحالين معا، فيجتمع شرطا الاتصال والرفع، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع وكل مسند متصل ولا عكس فيهما.اهـ

(١) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١٥٤): والمُسْنَدُ في قول أهل الحديث: "هذا حديثٌ مسندٌ" هو: مرفوعُ صحابيٍ بسندٍ ظاهرُهُ الاتصال. فَقَوْلي: "مرفوع" كالجِنس. وَقَوْلي: "صحابيٍ" كالفصل، يَخْرج به ما رَفَعَهُ التابعيُّ؛ فإنه مرسَلٌ، أو مَنْ دونه؛ فإنه معضَلٌ، أو معلَّقٌ. وَقَوْلي: "ظاهرُهُ الاتصال"، يَخْرج به ما ظاهرُهُ الانقطاع، ويَدْخل ما فيه الاحتمال، وما يوجد فيه حقيقةُ الاتصالِ، مِن بابِ الأَولى. ويُفْهَم من التقييد بالظهور أنَّ الانقطاعَ الخفيَّ، كعنعنة المدلِّس، والمعاصِرِ

الذي لم يَثْبُتْ لُقِيُّه لا يُخْرِجُ الحديث عن كونه مسنَداً؛ لإطباق الأئمة الذين خَرَّجُوا المسانيد على ذلك. وهذا التعريف موافِقٌ لقول الحاكم: المُسْنَد: "ما رواه المحدِّث عن شيخٍ يَظْهر سماعُهُ منه، وكذا شيخه عن شيخه، متصِلاً إلى صحابيٍ إلى رسول الله ﷺ".اهـ

(٢) ويشترط في هذا الراوي أن يكون مقبولا يعني من رجال الحديث الصحيح أو الحسن.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (٩٨) أن الشاذ: ما رواه المقبول مخالفاً لِمَنْ هو أَولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ، بحسَبِ الاصطلاح.اهـ

[(٣)] في [س] و [ح] : أو ما.

(٤) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (١/ ٦٧٤) :فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ

١٤- المنكَر :

وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ به[(١)]. وقد يُعَدُّ تفرد[(٢)] الصَّدُوقِ منكَراً.[(٣)]

فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكرا وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط، فهذا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد في تسميته. اهـ

(١) وهناك أربعة أقوال في تعريف المنكر:

قال الحافظ ابن حجر ﷺ تعالى في النكت (١/ ٦٧٤) :فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر ﷺ تعالى في الصفحة (٦٧٥):

وأما ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث. وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين. فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة- والله أعلم - . وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه ما نصه: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله". قلت : فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون. فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة. وهذا هو المختار - والله أعلم -.اهــ

[(٢)] في [س] و [ح] : مفرد.

(٣) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٢١٣) :عبارة شيخ الإسلام في النخبة فإن خولف الراوي بأرجح يقال له المحفوظ ومقابله يقال له الشاذ وإن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابله يقال له المنكر.اهـ

قال الشيخ الألباني ﷺ تعالى في كتابه صلاة التراويح (٥٧) : ومن الواضح أن سبب رد العلماء للشاذ إنما هو ظهور خطأها بسبب المخالفة المذكورة وما ثبت خطأه فلا يعقل أن يقوى به

١٥- الغريب :

ضِدُّ المشهور [١] .

فتارةً ترجعُ غرابتُه إلى المتن ، وتارةً إلى السَّنَد .

فالغريبُ [٢] صادق على ما صَحَّ ، وعلى ما لم يصحّ [٣] ،[١] والتفرُّدُ يكونُ لما انْفَرَدَ به الراوي إسناداً أو متناً ، ويكونُ لما تَفَرَّدَ به عن شيخٍ معيَّن ، كما يقال لم يَروِه عن سفيان إلا ابنُ مَهْدِي ، ولم يَروِه عن ابن جريج إلا ابنُ المبارك [٢] .

رواية أخرى في معناها فثبت أن الشاذ والمنكر مما لا يعتد به ولا يستشهد به بل إن وجوده وعدمه سواء .اهـ

(١) يعني لغة وإلا فالغريب والمشهور من أنواع الآحاد ومقابله المتواتر.

قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في السير الحثيث (٣٠٥) : والغريب – الذي تفرد به راو سواء أكان في المتن أم في السند – .والعزيز والمشهور ،كلها هذه يصدق عليها الآحاد. والأحاد هو :الذي لم يروه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب ويستندون إلى شيء محسوس ،أما إذا رواه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب ويستندون إلى شيء محسوس فهو المتواتر.اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (٤٩): والثاني –وهو أول أقسام الآحاد–: ما لَهُ طرقٌ محصورةٌ بأكثرَ مِن اثنين، وهو المشهور عند المحدثين. سُمِّيَ بذلك لوضوحه، وهو المستفيض على رأيِ جماعةٍ مِن أئمةِ الفقهاء، سُمِّيَ بذلك لانتشاره، مِن (فاض الماءُ يَفِيض فيضاً)، ومنهم مَنْ غاير بين المستفيض والمشهور، بأنّ المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعمُّ من ذلك...والثالث: العَزِيز: وهو أن لا يَروِيَه أقلُّ مِن اثنين عن اثنين. وسُمِّيَ بذلك إمّا لقلةِ وجودِهِ، وإمّا لكونه عَزَّ، أَيْ قَوِيَ بمجيئه من طريقٍ أخرى.اهـ

[(٢)] في [س] و [ح] : والغريب.

(٣) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٠٧):

١٦- المُسَلْسَل :(٣)

ما كان سَنَدُه على صِفةٍ واحدةٍ في طبقاته(٤) . كما سُلْسِلَ بسَمِعتُ (٥)،

(وإن لم يخالف الراوي) بتفرده غيره وإنما روى أمرا لم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد (فإن كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان تفرده صحيحا وإن لم يوثق بضبطه ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسنا وإن بعد كان شاذا منكرا مردودا.اهـ

(١) **قال الإمام** المناوي ﷺ تعالى في اليواقيت والدرر (١/ ٢٩٨):

واعلم أن الغرائب وإن انقسمت إلى الصحة والحسن والضعيف لكن الغالب عليها عدم الصحة ، فلا يعمل بأكثرها إلا في الفضائل ، ولهذا كره جمع من الأئمة تتبع الغرائب فقال أحمد : لا تكتبوها فإنها مناكير ، وعامتها في الضعيف . اهـ

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر ﷺ تعالى في النزهة (٦٦) :الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أن أهلَ الاصطلاح غايروا بينهما من حيثُ كثرة الاستعمال وقِلَّته، فالفردُ أكثر ما يُطْلَقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يُطْلَقونه على الفرد النسبي، وهذا مِن حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما مِن حيثُ استعمالهم الفعل المشتق فلا يُفَرِّقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرَّد به فلان ، أو أغرب به فلان.اهـ

(٣) **قال الإمام** ابن الصلاح ﷺ تعالى في المقدمة (١٧٣) :التسلسل من نعوت الأسانيد وهو : عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحدا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة.اهـ

قال الإمام النووي ﷺ تعالى في التقريب والتيسير (١٩): ومن فوائده زيادة الضبط.اهـ

(٤) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٤٦٧) : للرواة تارة وللرواية تارة أخرى ،وصفات الرواة وأحوالهم أيضا ،إما أقوال أو أفعال أو هما معا ،وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء أو بزمنها أو مكانها. اهـ

(٥) . **قال الإمام** الحاكم ﷺ تعالى في المعرفة :

النوع العاشر من هذه العلوم معرفة المسلسل من الأسانيد فإنه نوع من السماع الظاهر الذي لا غبار عليه ،ومثاله ما سمعت أبا الحسين بن علي الحافظ يقول سمعت علي بن سالم الإصبهاني يقول سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سمعت سفيان

أو كما سُلْسِلَ بالأوليَّة إلى سُفْيَان (١) .

وعامَّة المسلسلاتِ واهِية ، وأكثرُها باطِلةٌ ، لكذبِ رُواتها . وأقواها المُسَلْسَلُ بقراءة سورة(٢) الصَّفّ(٣) ، والمسلسَلُ بالدمشقيين (٤)، والمسلسَلُ بالمصريين(١) ، والمسلسَلُ بالمحمَّدِين إلى ابن شِهاب(٢) .

الثوري يقول سمعت أبا عون الثقفي يقول سمعت عبد الله بن شداد يقول سمعت أبا هريرة يقول : (الوضوء مما مست النار).اهـ

(١) . وهو حديث أخرجه الإمام الترمذي و الإمام أحمد وغيرهم ، كلهم من طريق: سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (الراحمون يرحمهم الرحمن). **قال الشيخ** الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم الحديث ٩٢٥) : و رواه العراقي في " العشاريات " (٥٩ / ١) من هذا الوجه مسلسلا بقول الراوي : " و هو أول حديث سمعته منه "اهـ

قلنا : الحديث صحيح وبهذه السلسلة ضعيف لجهالة أبي قابوس.

[(٢)] في [م]: بقراءة ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

(٣) **قال الإمام** المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (٢/ ٢٨٤):

وقلما يسلم من خلل في التسلسل . وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد لا في كله فتنقطع السلسلة في وسطه أو آخره كحديث المسلسل بالأولية وهو حديث عبد الله بن عمرو : الراحمون يرحمهم الرحمن . فإن السلسلة فيه تنتهي إلى سفيان بن عيينه فقط وانقطعت فيمن فوقه هذا هو الصحيح ومن رواه مسلسلا من أوله إلى منتهاه فقد وهم. قال (يعني الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى): وأصح مسلسل يروي في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف .اهـ

(٤) وهو حديث أبي ذر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلم عن الله تبارك وتعالى أنه قال : " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا..." رواه الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في الأذكار (٤١٢) :هذا حديث صحيح ، رويناه في صحيح مسلم وغيره ، ورجال إسناده مني إلى أبي ذر رضي الله عنه كلهم دمشقيون ، ودخل أبو ذر رضي

١٧- المُعَنْعن(٣) :

ما إسنادُه فلانٌ عن فلان[١] .

الله عنه دمشق ، فاجتمع في هذا الحديث جمل من الفوائد. منها صحة إسناده ومتنه ، وعلوه وتسلسله بالدمشقيين رضي الله عنهم وبارك فيهم. ومنها ما اشتمل عليه من البيان لقواعد عظيمة في أصول الدين وفروعه والآداب ولطائف القلوب وغيرها ، ولله الحمد. روينا عن الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى قال : ليس لاهل الشام حديث أشرف من هذا الحديث.اهـ

(١) وهو حديث البطاقة المشهورة أخرجه الإمام الترمذي والنسائي رحمهما الله تعالى وغيرهما وهو حديث صحيح.

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٦٥٢) : الحديث الثالث مسلسل بالمصريين : أخبرني شيخنا الإمام الشمني بقراءتي عليه غير مرة أنا أبو طاهر بن الكويك ح وقرئ على أم الفضل بنت محمد المصرية وأنا شيخ الإسلام أبو حفص البلقيني ومحمد ومريم ولدا أحمد ابن إبراهيم سماعا قالوا كلهم أنا أبو الفتح محمد بن محمد الميدومي أنا أبو عيسى بن علاق أنا أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري ثنا أبو صادق مرشد بن يحيى أنا أبو الحسن علي بن عمر الصواف ثنا أبو القاسم حمزة بن محمد الحافظ أنا عمران بن موسى بن حميد الطبيب ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير حدثني الليث بن سعد عن عامر بن يحيى المعافري عن أبي عبد الرحمن الختلي أنه قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :"يصاح برجل من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة فتنشر له تسعة وتسعون سجلا كل سجل منها مد البصر...." ورجال الإسناد الذي سقناه مني إلى عبد الله بن عمرو كلهم مصريون والله سبحانه وتعالى أعلم.اهـ

(٢) **قال الإمام** البخاري رحمه الله تعالى حدثني محمد بن خالد حدثنا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي حدثنا محمد بن حرب حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي أخبرنا الزهري عن عروة بن الزبير عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه و سلم رأى في بيتها جارية في وجهها سفعة فقال : " استرقوا لها فإن بها النظرة ". اهـ

(٣) وهو اسم المفعول من عنعن، **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (١/ ٢٠٣) : والعنعنة فعللة من عنعن الحديث إذا راوه بعن من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع. اهـ

ومن[٢] الناس من قال : لا يَثْبُتُ حتى يَصِحَّ لقاءُ الراوي لشيخه[٣] يوماً مّا ، ومنهم من اكتَفَى بمجرَّد إمكان اللُّقِيّ ، وهو مذهَبُ مُسْلم[٤] وقد بالَغَ في الرد على مخالِفِه[٥] .

ثم بتقدير تيقّن اللقاء ، يُشتَرَطُ أن لا يكون الراوي عن شيخِهِ مُدَلساً ، فإن لم يكن حملناه على الاتصال ، فإن كان مُدَلّساً ، فالأظهرُ أنه لا يحملُ على السماع[٦] .[٧]

---

(١) . **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (١/ ٢١٠): ما روى بقال أو بعن أو بأن وكذا ذكر وفعل وحدث وكان يقول وما جانسها فكلها سواء.اهـ

[(٢)] في [س] و [ح] : فمن.

[(٣)] في [س] و [ح] : بشيخه.

(٤) . **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٤١) : وهذه المسألة فيها اختلاف معروف بين العلماء ، وقد أطال القول فيها مسلم في مقدمة كتابه ، واختار أنه تقبل العنعنة من الثقة غير المدلس عمن عاصره وأمكن لقيه له ، ولا تعتبر المعرفة باجتماعهما والتقائهما. وذكر عن بعضهم أنه اعتبر المعرفة بلقائهما واجتماعهما ، وأنه لا تقبل العنعنة من الثقة عمن لم يعرف أنه لقيه واجتمع به . وردّ هذا القول على قائله رداً بليغاً ، ونسبه إلى مخالفة الإجماع في ذلك ... وقد طرد بعض المتأخرين من الظاهرية ونحوهم هذا الأصل ، وقال : كل خبر لا يصرح فيه بالسماع فإنه لا يحكم بالتصاله مطلقاً . اهـ

(٥) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٤٤) : وأما جمهور المتقدمين فعل ما قاله ابن المديني والبخاري ، وهو القول الذي أنكره مسلم على من قاله. اهـ

(٦) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١٧١) : وعنعنة المعاصِرِ محمولةٌ على السماع، بخلاف غير المعاصر فإنها تكون مرسَلةً أو منقطعةً، فشرْطُ حملها على السماع ثبوت المعاصَرَةِ إلا مِن المَدّلِّس فإنها ليست محمولة على السماع. اهـ

(٧) . وقسم الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى المدلسين في كتابه (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) إلى خمس طبقات، وقبل تدليس الطبقة الأولى والثانية ولو أتوا بصيغة (عن) وردّ الباقي وقد استفاد الحافظ رحمه الله تعالى من كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل للإمام العلائي رحمه الله تعالى.

ثم إن كان المدلسُ عن شيخِه ذا تدليسٍ عن الثقات فلا بأس [١] ، وإن كان ذا تدليسٍ عن الضعفاءِ فمردود. فإذا قال الوليد[٢] أو بَقِيَّة[١] : عن الأوزاعي ، فواهٍ ، فإنَّهما يُدلّسانِ كثيراً عن الهَلْكَى ، ولهذا يَتَّقي أصحابُ (الصحاح)[٢] حديثَ الوليد ، فما جاء إسنادُه بِصِيغة عن ابن جُرَيج ، أو عن الأوزاعي تجنَّبوه .

ف**قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في تعريف أهل التقديس(٦٢) :

وهم على خمس مراتب: الأولى من لم يوصف بذلك إلا نادرا كيحيى بن سعيد الأنصاري ،الثانية من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة ،الثالثة من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي ،الرابعة من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد ،الخامسة من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرا كابن لهيعة.اهـ

(١) . **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٢/ ٦٣٨): الثانية: من أكثر الأئمة من إخراج حديثه إما لإمامته أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير أو أنه كأن لا يدلس إلا عن ثقة. فمن هذا الضرب: إبراهيم بن زيد النخعي وإسماعيل بن أبي خالد وبشير بن مهاجر والحسن بن ذكوان والحسن البصري. اهـ

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في التقريب :

الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية.

وقال رحمه الله تعالى في التهذيب :

وقال مؤمل بن إهاب عن أبي مسهر كان الوليد بن مسلم يحدث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم وقال صالح بن محمد سمعت الهيثم ابن خارجة يقول :قلت للوليد :قد أفسدت حديث الأوزاعي ،قال: كيف ،قلت :تروي عن الأوزاعي عن نافع وعن الأوزاعي عن الزهري ويحيى بن سعيد وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبدالله بن عامر وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وغيرهما فما يحملك على هذا ،قال أنبل الأوزاعي عن هؤلاء ،قلت :فإذا

وهذا في زماننا يَعْسُرُ نقدُه على المحدِّث ، فإنِّ أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود ، عايَنُوا الأصول ، وعَرَفوا عِلَلَها(٣) ، وأمَّا نحن فطالَتْ علينا الأسانيدُ ،

روى الاوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فاسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي ،قال فلم يلتفت إلى قولي. اهـ

(١) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في التقريب :

بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يحمد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.

وقال رحمه الله تعالى في التهذيب :

وقال أبو أحمد الحاكم ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات لا يعرف لكنه ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعي والزبيدي وعبيد الله العمري أحاديث شبيهة بالموضوعة أخذها عن محمد بن عبدالرحمن ويوسف بن السفر وغيرهما من الضعفاء ويسقطهم من الوسط ويرويها عن من حدثوه بها عنهم.اهـ

[(٢)] في [س] و [ح] : الصحاح.

(٣) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في تذكرة الحفاظ في ترجمة الشعراني : فبالله عليك يا شيخ ارفق بنفسك والزم الإنصاف ولا تنظر إلى هؤلاء الحفاظ النظر الشزر ولا ترمقنهم بعين النقص ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثي زماننا حاشا وكلا فما في من سميت أحد ولله الحمد إلا وهو بصير بالدين عالم بسبيل النجاة وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة فإني أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إن أعوزك المقال: من أحمد وما ابن المديني وأي شيء أبو زرعة وأبو داود هؤلاء محدثون ولا يدرون ما الفقه ما أصوله ولا يفقهون الرأي ولا علم لهم بالبيان والمعاني والدقائق ولا خبرة لهم بالبرهان والمنطق ولا يعرفون الله تعالى بالدليل ولا هم من فقهاء الملة فاسكت بحلم أو انطق بعلم فالعلم النافع هو النافع ما جاء عن أمثال هؤلاء ولكن نسبتك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثي عصرنا إلى أئمة الحديث فلا نحن ولا أنت، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل، فمن اتقى الله راقب الله واعترف بنقصه، ومن تكلم بالجاه وبالجهل أو بالشر فأعرض عنه وذره في غيه فعقباه إلى وبال. نسأل الله العفو والسلامة. اهـ

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في تذكرة الحفاظ في ترجمة أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي: وله معجم مروي، وصنف الصحيح وأشياء كثيرة، من جملتها مسند عمر –رضي الله عنه– هذَّبه

وفُقِدَتْ العباراتُ المتيقَّنَة[١]، وبمثلِ هذا ونحوِه دَخَل الدَّاخلُ[٢] على الحاكم في تَصَرفِهِ في ((المستدرك))[٣].

١٨- التدليس(٤) :

ما رواه الرجل عن آخَر ولم يَسمعه منه[١]، أو لم يُدركه[٢].

في مجلدين طالعته وعلقت منه وابتهرت بحفظ هذا الإمام وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة. اهـ

(١) **قال الحافظ** العراقي رحمه الله تعالى في التقييد والإيضاح (١٥١): أعرض الناس في هذه الإعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم ووجه ذلك: ما قدمنا في أول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها.

(٢) **** في [س] و [ح] : الدخل.

(٣) **قال الشيخ** مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في رجال الحاكم في المستدرك (١/ ٥) : لم يقع الحاكم رحمه الله خلل في الأحاديث ولكن في أحكامه عليها. اهـ

وقال **الإمام** المعلمي اليماني رحمه الله تعالى في التنكيل (٦٩٢):

وقد رأيت له في (المستدرك) عدة أوهام من هذا القبيل يجزم بها فيقول في الرجل : قد أخرج له مسلم ، مثلا ، مع أن مسلما إنما أخرج لرجل آخر شبيه اسمه ، يقول في الرجل : فلان الواقع في السند هو فلان بن فلان . والصواب أنه غيره . لكنه مع هذا كله لم يقع خلل ما في روايته لأنه إنما كان ينقل من أصوله المضبوطة ، وإنما وقع الخلل في أحكامه فكل حديث في المستدرك فقد سمعه الحاكم كما هو ،وهذا هو القدر الذي تحصل به الثقة ، فأما حكمه بأنه على شرط الشيخين ، أو أنه صحيح ، أو أن فلانا المذكور فيه صحابي ، أو أنه هو فلان بن فلان ، ونحو ذلك ، فهذا قد وقع فيه كثير من الخلل . اهـ

[(٤)] في [س] و [ح] : المدلس.

فإن صَرَّح[٣] وقال : حدَّثنا ، فهذا كذَّاب ، وإن قال : عن ، احتُمِلَ ذلك ، ونُظِرَ في طبقِتِه هل يُدرِكُ من هو فوقَهُ ؟ فإن كان لَقِيَه فقد قرَّرناه[٤]، وإن لم يكن لَقِيَه فأمكن أن يكون مُعاصِرَه ، فهو محلُّ تردُّد[١]، وإن لم يُمكِن فمنقطِع[٢] ، كقتادة عن أبي هريرة[٣] .

---

(١) . **قال الحافظ** ابن القطان الفاسي ﷺ تعالى في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٩٣): فمن تلك الأحوال ، التدليس ، ونعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه ، من غير أن يذكر أنه سمعه منه . اهـ

قال الإمام ابن رجب الحنبلي ﷺ تعالى في شرح العلل الترمذي (١٣٨)

فمن كان مدلساً : يحدث عمن رآه بما لم يسمعه منه.

(٢) **قال الشيخ** مقبل الوادعي ﷺ تعالى في السير الحثيث (١١٩) : هذا يسمى الإرسال الخفي. اهـ

و**قال الحافظ** ابن حجر ﷺ تعالى في النكت (٢/ ٦٢٣) :

وقد **قال الخطيب** - في باب المرسل من كتابه الكفاية - : "لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس وهو: رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه، ثم مثل للأول بسعيد بن المسيب وغيره عن النبي - ﷺ - وللثاني بسفيان الثوري وغيره عن الزهري.

ثم قال: "والحكم في الجميع عندنا واحد". انتهى. فقد بين الخطيب في ذلك أن من روى عمن لم يثبت لقيه ولو عاصره أن ذلك مرسل لا مدلس. والتحقيق فيه التفصيل وهو: أن من ذكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذكر بصيغة الموهمة عمن لقيه، فهو تدليس، أو عمن أدركه ولم يلقه فهو المرسل الخفي، أو عمن لم يدركه فهو مطلق الإرسال. اهـ

[(٣)] في [س] و [ح] : صرّح بالاتصال.

(٤) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي ﷺ تعالى في شرح العلل الترمذي (١٤٣) : وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفاظ بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرواية عن بعض الصحابة وقالوا مع ذلك لم يثبت لهم السماع منهم فرواياتهم عنهم مرسلة منهم الأعمش ويحيى بن أبي كثير وأيوب وابن عون وقرة بن خالد رأوا أنسا ولم يسمعوا منه فرواياتهم عنه مرسلة كذا قاله أبو حاتم. اهـ

وحُكْمُ (قال) : حُكمُ (عن)[٤] .

ولهم في ذلك أغراض[٥] :

---

(١) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٤١) : وقد أطال القول فيها مسلم في مقدمة كتابه ، واختار أنه تقبل العنعنة من الثقة غير المدلس عمن عاصره وأمكن لقيه له ، ولا تعتبر المعرفة باجتماعهما والتقائهما . اهـ

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١٢) : يُدْرَكُ بعدم التلاقي بين الراوي وشيخِهِ، بكونه لم يُدْرِكْ عَصْرَه، أو أدركه لكن، لم يجتمعا، وليست له منه إجازةٌ، ولا وِجَادة. ومِنْ ثَم، احْتِيْجَ إلى التاريخ؛ لِتَضَمُّنِهِ تحريرَ مواليدِ الرواةِ ووفِيّاتِهم، وأوقاتِ طلبهم وارتحالهم. وقد افْتَضَح أقوامٌ ادَّعَوْا الرواية عن شيوخٍ ظهرَ بالتاريخ كذِبُ دعواهم. اهـ

(٣) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في التهذيب : قال عمرو بن علي ولد (يعني قتادة) سنة (٦١) ومات سنة سبع عشرة ومائة. وقال رحمه الله تعالى : قال ابن عيينة عن هشام بن عروة: "مات أبو هريرة وعائشة سنة سبع وخمسين"، وفيها أرخه خليفة وعمرو بن علي وأبو بكر وجماعة.اهـ

قلنا: فتبين من هذا حصول الانقطاع.

(٤) يعنى أنهما من صيغة التدليس إلا أنّ (عن) أرفع من (قال) كما سيأتي بيانها في باب ألفاظ الأداء.

(٥) **قال الإمام** النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير (٤) : التدليس وهو قسمان.

الأول: تدليس الإسناد بأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان ،أو عن فلان ونحوه وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً للحديث.

الثاني: تدليس الشيوخ بأن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف، أما الأول فمكروه جداً ذمه أكثر العلماء، ثم قال فريق منهم: من عرف به صار مجروحاً مردود الرواية وإن بين السماع، والصحيح التفصيل، فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فمرسل وما بينه فيه، كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا وشبهها فمقبول محتج به، وفي الصحيحين وغيرهما من هذا الضرب كثير، كقتادة، والسفيانين وغيرهم، وهذا الحكم جار فيمن دلس مرة، وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى، وأما الثاني فكراهته أخف وسببها توعير طريق معرفته، ويختلف الحال في كراهته بحسب غرضه ككون المغير السمة

فإن كان لو صَرّحَ بمن حَدَّثه عن المسمى ، لعُرِفَ ضَعْفُه ، فهذا غَرَض مذموم وجِناية على السُّنَّة ، ومن يُعاني ذلك جُرِحَ به ، فإنَّ الدينَ النصيحة [(١)].

وإن فَعَلهُ طَلَباً للعلو فقط ، أو إيهاماً بتكثير الشيوخ ، بأن يُسمي الشيخَ مرَّةً ويُكَنّيه أخرى ، وَيَنْسُبَه إلى صَنْعةٍ أو بلدٍ لا يكادُ يُعرَف به ، وأمثال ذلك [(٢)] ، كما تقولُ : حدَّثَنا البُخَاريُّ [(٣)] ، وتَقصدُ [(٤)] من يُبَخِّرُ الناس ، أو : حدَّثنا عليّ بما وراءَ النهر [(٥)] ، وتعني به

ضعيفاً، أو صغيراً، أو متأخر الوفاة، أو سمع كثيراً فامتنع من تكراره على صورة، وتسمح الخطيب وغيره بهذا، والله أعلم. اهـ

(١) **قال الإمام** السيوطي ﷀ تعالى في التدريب (٢٠٢) : وتختلف الحال في كراهته بحسب غرضه فإن كان لكون المغير اسمه ضعيفا فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء فهو شر هذا القسم والأصح أنه ليس بجرح. اهـ

(٢) **قال الإمام** ابن الصلاح ﷀ تعالى في المقدمة (١٩٣): و الخطيب الحافظ يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي والجميع شخص واحد من مشايخه . وكذلك يروي عن الحسن بن محمد الخلال وعن الحسن بن أبي طالب وعن أبي محمد الخلال والجميع عبارة عن واحد . ويروى أيضا عن أبي القاسم التنوخي وعن علي بن المحسن وعن القاضي أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي وعن علي بن أبي علي المعدل والجميع شخص واحد . وله من ذلك الكثير و الله أعلم. اهـ

(٣) بخارى بالضم من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها يعبر إليها من آمل الشط وبينها وبين جيحون يومان من هذا الوجه.(معجم البلدان لياقوت الحموي)

[(٤)] في [س] و [ح] : وتقصد به.

(٥) **قال الإمام** ابن الملقن ﷀ تعالى في المقنع (١/ ١٥٩): ومن مقاصد المتأخرين في التدليس أن يذكروا لفظا مشتركا يطلق في المشهور على غير الموضع الذي أراده كما إذا **قال حدثني** فلان بالعراق يريد بـ)إخيم(أو بـ)زبيد) يريد موضعا بـ(قوص) أو بـ(حلب) يريد موضعا متصلا بـ(القاهرة) أو بـ(ما وراء النهر) ويريد أنه انتقل من أحد جانبي بغداد إلى الآخر والنهر دجلة.اهـ

نهراً ، أو حَدَّثنا بزَبِيد[(١)] ، وتُرِيد موضعاً بقوص[(٢)] ، أو : حدَّثنا بحَرَّان[(٣)] ، وتُرِيدُ قرية المَرْج[(٤)] ، فهذا مُحْتَمَل ، والوَرَعُ تركُه .

ومن أمثلة التدليس : الحَسَنُ عن أبي هريرة [(٥)]. وجمهورُهم على أنه منقطع لم يلقه[(٦)]. [(٧)] وقد رُوِيَ عن الحَسَنِ قال : ثنا[(١)] أبو هريرة . فقيل : عَنَى بحَدَّثَنا : أهلَ بلدِه[(٢)].

---

(١) زبيد بفتح أوله وكسر ثانيه ثم ياء مثناة من تحت ،اسم واد به مدينة يقال لها الحصيب ثم غلب عليها اسم الوادي فلا تعرف إلا به وهي مدينة مشهورة باليمن أحدثت في أيام المأمون وبإزائها ساحل غلافقة وساحل المندب. (معجم البلدان لياقوت الحموي)

(٢) قوص بالضم ثم السكون وصاد مهملة وهي قبطية وهي مدينة كبيرة عظيمة واسعة قصبة صعيد مصر... وهي شرقي النيل. (معجم البلدان لياقوت الحموي)

(٣) وهي مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور وهي قصبة ديار مضر بينها وبين الرها يوم وبين الرقة يومان وهي على طريق الموصل والشام والروم. (معجم البلدان لياقوت الحموي)

(٤) مرج بالفتح ثم السكون والجيم وهي الأرض الواسعة فيها نبت كثير تمرج فيها الدواب أي تذهب وتجيء وأصل المرج القلق ويقال مرج الخاتم في يدي مرجا إذا قلق وهي في مواضع كثيرة كل مرج منها يضاف إلى شيء. (معجم البلدان لياقوت الحموي)

(٥) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في التهذيب :وقال شعبة قلت ليونس بن عبيد سمع الحسن من أبي هريرة قال ما رآه قط وكذا قال ابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة زاد ولم يره قيل له فمن **قال حدثنا** أبو هريرة قال يخطئ. اهـ

[(٦)] في [م]: منقطع ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

(٧) **قال الشيخ** الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة (رقم الحديث ٦٣٢): **قال النسائي** : " **قال الحسن** : لم أسمعه من غير أبي هريرة " .قلت : و هذا نص صريح منه أنه سمعه من أبي هريرة ، و هو ثقة صادق فلا أدري وجه جزم النسائي رحمه الله تعالى بنفي سماعه منه ! مع أن السند إليه صحيح على شرط مسلم ، و قد **قال الحافظ** في " التهذيب " بعد أن ساقه في ترجمة الحسن :" و هذا إسناد لا مطعن في أحد من رواته و هو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة ، و قصته

وقد يؤدّي تدليسُ الأسماء إلى جهالةِ الراوي الثقة ، فيُرَدُّ خبَرُه الصحيح . فهذه مَفْسَدَة ، ولكنها في غير ((جامع البخاري)) ونحوِه ، الذي تَقرَّرَ أنَّ موضوعَه للصحاح [٣]، فإنَّ الرجلَ قد قال في ((جامعه)) : حدَّثنا عبدُالله . وأراد به : صالح المصري[٤] . وقال : حدَّثنا يعقوب . وأراد به : ابنَ كاسِب . [وفيهما لِين][٥]. [١] وبكل حالٍ : التدليسُ منافٍ للإخلاص ، لما فيه من التزيُّن[٢] .

في هذا شبيهة بقصته في سمرة سواء " . قلت : يعني أن الذي تحرر في اختلاف العلماء في سماع الحسن من سمرة أنه سمع شيئا قليلا ، فكذلك سماعه من أبي هريرة ثابت ، و لكنه قليل أيضا بدلالة هذا الحديث . و الله أعلم . اهـ

[(١)] في [س] و [ح] : حدّثنا.

(٢) وهو نظير قول الحسن (خطبنا ابن عباس).

قال الإمام أبو زرعة العراقي رحمه الله تعالى في تحفة التحصيل(٦٩): وقال (يعني علي بن المديني) في حديث الحسن خطبنا ابن عباس بالبصرة إنما هو كقول ثابت قدم علينا عمران بن حصين ومثل قول مجاهد قدم علينا علي...وقال أبو حاتم لم يسمع من ابن عباس وقوله خطبنا ابن عباس يعني خطب أهل البصرة.اهـ

(٣) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢١١): وما كان في الصحيحين وشبههما من الكتب الصحيحة عن المدلسين بـ(عن) فمحمول على ثبوت السماع له من جهة أخرى وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنعنة على طريق التصريح بالسماع لكونها على شرطه دون تلك.اهـ

قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى كما توضيح الأفكار (١/٣٥٦): حاصل هذا الوجه أن الشيخين رويا عن المدلس ما هو ثابت عندهما من طريق غيره بالسماع إلا أنهما آثرا الإتيان برواية المدلس لجلالته وأمانته وإن كان الإتيان منهما بالأدنى دون الأعلى في الرواية.اهـ

[(٤)] في [م]: ابن صالح ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

(٥) **** سقطت من [م].

١٩- **المضطرب [والمُعَلّل]**(٣) :ما رُوي على أوجهٍ مختلِفة(٤) ، فَيعتلُّ الحديث .(٥)

فإن كانت العِلّةُ غيرَ مؤثرة ، بأن يَرويَه الثَّبْتُ على وجهٍ ، ويُخَالِفه واهٍ ، فليس بمَعْلُول .

---

(١) **قال الإمام** السخاوي ﷺ تعالى في فتح المغيث (١/ ٣٣٥) : يقرب منه ما يقع البخاري في شيخه الذهلي فإنه تارة يقول حدثنا محمد ولا ينسبه وتارة محمد بن عبدالله فينسبه إلى جده وتارة محمد بن خالد فينسبه إلى والد جده ولم يقل في موضعه محمد بن يحيى في نظائر لذلك كثيرة.اهـ

(٢) **قال الإمام** ابن كثير ﷺ تعالى في اختصار علوم الحديث (٤٥) : وقد كره هذا القسم من التدليس جماعة من العلماء وذموه. وكان شعبة أشد الناس إنكاراً لذلك، ويروى عنه أنه قال: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس.

قال ابن الصلاح: وهذا محمول على المبالغة والزجر.اهـ

[(٣)] سقطت من [م].

(٤) **قال الحافظ** العراقي ﷺ تعالى في شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٤٤): ومثالُ الاضطرابِ في المتنِ ، حديثُ فاطمةَ بنتِ قَيْسٍ ، قالت : سألتُ ، أو سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن الزَّكاةِ ، فقال : ((إنَّ في المالِ لَحَقّا سِوَى الزَّكَاةِ)) . فهذا حديثٌ قدِ اضطربَ لفظُهُ ومعناهُ . فرواهُ الترمذيُّ هكذا من روايةِ شَرِيكٍ ، عن أبي حمزَةَ ، عن الشَّعبيِّ ، عن فاطمةَ . ورواهُ ابنُ ماجه من هذا الوجهِ بلفظِ : ((ليسَ في المالِ حقٌّ سِوَى الزكاةِ)) . فهذا اضطرابٌ لا يحتملُ التأويلَ . وقولُ البيهقيِّ : أنّهُ لا يحفظُ لهذا اللفظِ الثاني إسناداً ، معارضٌ بما رواهُ ابنُ ماجه هكذا ، واللهُ أعلمُ . والاضطرابُ موجبٌ لضعفِ الحديثِ المضطربِ لإشعارِهِ بعدمِ ضبطِ راويهِ ، أو رواتِهِ ، واللهُ أعلمُ . اهـ

(٥) وقد ذكرنا اختلاف الأئمة في الأصل على الحديث: هل هو معلول أو لا عند ذكر الحديث الصحيح.

قال الإمام السخاوي ﷺ تعالى في فتح المغيث (١/ ٢٧٦) : فالعلل أو المعلول خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح. اهـ

قال الحافظ ابن حجر ﷺ تعالى في النكت (٢/ ٧٧١): قوله : "ثم اعلم أنهم قد يطلقون اسم العلة على غير ما ذكرنا..." إلى آخره. مراده بذلك أن ما حققه من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة

وقد ساق الدارقطنيُّ كثيراً من هذا النمط في ((كتاب العِلَل)) ، فلم يُصِب ، لأنَّ الحُكم للثَّبْت [(١)].

فإن كان الثَّبْتُ أرسَلَه مثلاً ، والواهي وصَلَه ، فلا عبرة لوصلِه [(٢)] لأمرين : لضعفِ راويه ، ولأنه معلول بإرسال الثَّبْت له . [(٣)]

ثم اعلم أنَّ أكثَرَ المتكلَّمِ فيهم ، ما ضعَّفهم الحُفَّاظُ إلا لمخالفتهم للأثبات. [(٤)]

إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولا اصطلاحا. إذ المعلول ما علته قادحة خفية والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم: "وإنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل". اهـ

(١) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٢/ ٧١٠): فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلا معلولا، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولا أو ضعيف وإنما يسمى معلولا إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك. وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود. وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته...وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا وإطلاعا حاويا وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك. اهـ

[(٢)] في [س] و [ح] : بوصله.

(٣) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٧٠) : وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال ، والوقف والرفع ، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ أيضاً . وقد قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة : ((أي شئ ينفع وغيره يرسله)) . اهـ

(٤) بل أسباب العلة كثيرة . **وقال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٣٠) : وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة ونحن نلخصها هنا بأمثلتها. أحدها أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه كحديث موسى بن عقبة عن سهيل

بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال من جلس مجلسا فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك غفر له ما كان في مجلسه ذلك .فروى أن مسلما جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال هذا حديث مليح إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسمعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل، الثاني أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة كحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعا أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر الحديث، قال فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلا ،الثالث أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعا إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة ،قال هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا ظن أنه من شرط الصحيح والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا و إنما الحديث محفوظ عن رواية أبي بردة عن الأغر المزني الرابع أن يكون محفوظا عن صحابي فيروي عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته بل ولا يكون معروفا من جهته كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يقرأ في المغرب بالطور قال أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان وهو معلول أبو عثمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه و سلم ولا رآه وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه وإنما هو عثمان بن أبي سليمان الخامس أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة كحديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجل من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار الحديث **قال وعلته** أن يونس مع جلالته قصر به وإنما هو عن ابن عباس حدثني رجال هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري ،السادس أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قلت يا رسول الله مالك أفصحنا الحديث **قال وعلته** ما أسند عن علي بن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر فذكره ،السابع الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله كحديث الزهري عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم **قال وعلته** ما أسند عن محمد بن كثير حدثنا سفيان عن حجاج عن

وإن كان الحديثُ قد رَوَاه الثَّبْتُ بإسناد ، أو وَقَفَه ، أو أَرسَلَه ، ورفقاؤه الأثباتُ يُخالفونه ، فالعبرةُ بما اجتَمَع عليه الثقات ، فإنَّ الواحد قد يَغلط . وهنا قد ترجَّح ظهورُ غَلَطِه فلا تعليل ، والعِبرةُ بالجماعة .[1]

وإن تساوَى العَدَدُ ، واختَلَف الحافظانِ ، ولم يترجَّح الحكمُ لأحِدهما على الآخر[2] ، فهذا الضَّرْبُ يَسوقُ البخاريُّ ومسلم الوجهينِ[1] في كتابيهما . وبالأولى سَوْقُهما لما اختَلَفا في لفظِهِ إذا أمكن جَمْعُ معناه .[2]

رجل عن أبي سلمة فذكره .الثامن أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه كحديث يحيى ابن أبي كثير عن أنس أن النبي صلى الله عليه و سلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال أفطر عندكم الصائمون الحديث ،**قال فيحيى** رأى أنسا وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث ثم أسند عن يحيى قال: حدثت عن أنس فذكره .التاسع أن تكون طريقه معروفة يروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم كان إذا افتتح الصلاة **قال سبحانك** اللهم الحديث، قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادة وإنما هو من حديث عبد العزيز ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي .العاشر أن يروي الحديث مرفوعا من وجه وموقوفا من وجه كحديث أبي فروة يزيد بن محمد ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء ،قال: وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال سئل جابر فذكره **قال الحاكم** وبقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلنا هذه مثالا لأحاديث كثيرة. اهـ

(١) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٢٤): والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته و في ضبطهم وإتقانهم، قال ابن المديني :الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه. اهـ

(٢) **قال الإمام** العراقي رحمه الله تعالى في التقييد والإيضاح (٢٧٢): ووجوه الترجيحات تزيد على المائة وقد رأيت عدها مختصرا فأبدأ بالخمسين التى عدها الحازمى ثم أسرد بقيتها على الولاء: الأول

ومن أمثلة اختلاف الحافِظَينِ : أن يُسمي أحدهما في الإسناد ثقةً ، ويُبدِله الآخرُ بثقةٍ آخر أو يقول أحدُهما : عن رجل ، ويقول الآخرُ : عن فلان ، فيُسميَّ ذلك المبهَمَ ، فهذا لا يَضُرُّ في الصحة .(٣)

كثرة الرواة الثاني كون أحد الراويين أتقن وأحفظ الثالث كونه متفقا على عدالته الرابع كونه بالغا حالة التحمل (إلى آخر كلامه). اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٢/ ٧١٢) : فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقا، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكموا لها و إلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات. اهـ

(١) **** في [س] و [ح] : الوجهين منه.

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (٢/ ٧٤٨): ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها. وسنزيد ذلك إيضاحا في النوع الآتي إن شاء الله تعالى.اهـ

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في فتح الباري (رقم الحديث ٧٤٣): فطريق الجمع بين هذه الألفاظ حمل نفى القراءة على نفى السماع ونفى السماع على نفى الجهر ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وأصرح من ذلك رواية الحسن عن أنس عند بن خزيمة بلفظ كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم فاندفع بهذا تعليل من أعله بالاضطراب كابن عبد البر لأن الجمع إذا أمكن تعين المصير إليه.اهـ

(٣) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب(٢٣٨) : وقع في كلام شيخ الإسلام السابق أن الاضطراب قد يجامع الصحة ن وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة.اهـ

فأمَّا إذا اختَلَف جماعة فيه ، وأَتَوْا به على أقوالٍ عدَّة ، فهذا يُوهِنُ الحديث ، ويَدُلُّ على أنَّ راوِيَه لم يُتقِنه .[(١)]

نعم لو حَدَّثَ به على ثلاثِة أوجهٍ تَرجعُ إلى وجه واحد ، فهذا ليس بمُعْتَلّ ، كأن يقولَ مالك : عن الزُّهري ، عن ابن المسّيب ، عن أبي هريرة . ويقولَ عُقَيلُ : عن الزُّهري ، عن أبي سَلَمة . ويَروِيَه ابنُ عيينة ، عن الزهري ، عن سَعِيدٍ وَأبي سَلَمة معاً[(٢)] .

---

(١) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (١٣٤) :والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط من رواته الذي هو شرط في الصحة والحسن. اهـ

(٢) **قال الشيخ** مقبل الوادعي ﷺ تعالى في المقترح (١٣١) : إذا قال أبو حاتم: هذا حديث ضعيف، أو هذا حديث منكر، أو هذا حديث موضوع، ولم يخالفه أحد من معاصريه، أو ممن بعد معاصريه كالإمام الدارقطني فنأخذ به، إلا إذا قصد حديثًا بهذا السند نفسه، فلا بأس إذا جاء من طريق أخرى، فإنّهم قد يعلّون الحديث بسند واحد كما ذكرنا هذا في مقدمة "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" ونقلناه أيضًا من "الإلزامات والتتبع" ونقلناه من "النكت على ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر بتحقيق أخينا الفاضل الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله- فإن أراد هذا الحديث بهذا السند ضعيف، وعثرت على سند آخر صحيح فلا بأس بذلك، أما إذا قال: الحديث لا يثبت بحال من الأحوال. أو تريد أنت أن تصححه بذلك السند فقد يحكم أبو حاتم بأن الحديث لا يصح لأنه تفرد به فلان، فيأتي الباحث العصري ويقول: وفلان ثقة، فالحديث صحيح، فيا مسكين من أنت بجانب ذلك الإمام، أليس الثقة يخالف الثقات؟ أو ليس الثقة يهم أو يغلط؟، فإذا ضعّفوا الحديث وهذا الباحث يريد أن يصححه بذلك السند فلا نقبل، لأنّهم يعرفون حديث المحدث، وحديث شيوخه، وحديث تلاميذه، وهل هذا من حديث فلان أو ليس من حديث فلان، أما إذا عثرت له على سند صحيح فلا بأس، ولم يجزم الحافظ بأنه لا يصح بوجه من الوجوه من ذلك الزمان كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والدارقطني، ومن سلك مسلك هؤلاء من معاصريهم فمن بعدهم من الحفاظ الكبار ولم يخالفهم أحد من معاصريهم فنأخذ به وأنفسنا مطمئنة، ونترك قول المعاصر، فالفرق بينهم وبيننا أن

٢٠- المُدْرَج :

هي ألفاظ تقعُ من بعض الرواة ، متصلةً بالمَتْن ، لا يبينُ للسامع إلا أنها من صُلْبِ الحديث ، ويَدلُّ دليل على أنها من لفظِ راوٍ ، بأن يأتيَ الحديثُ من بعضِ الطرق بعبارةٍ تَفْصِلُ هذا من هذا.(١)

وهذا طريق ظنيّ ، فإنْ ضَعُفَ توقَّفْنا أو رجَّحْنا أنها من المتن ،(٢)

المعاصر لا يعدو أن يكون باحثًا، وهم حفاظ يحفظون حديث المحدث وحديث شيخه، وحديث تلميذه، وهل هذا من حديث فلان أم ليس من حديث فلان. اهـ

(١) **قال الإمام** المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (٢/ ٧٧): ويدرك الإدراج بورود رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه ، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطلعين ، أو استحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك . اهـ

(٢) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٣٩) : وكذا ما أخرجه الشيخان من طريق ابن أبي عروبة وجرير بن حازم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة من أعتق شقصا ،وذكرا فيه الاستسقاء قال الدارقطني فيما انتقده على الشيخين وقد رواه شعبة وهشام وهما أثبت الناس في قتادة فلم يذكر فيه الاستسعاء ووافقهما همام وفصل الاستسعاء من الحديث وجعله من قول قتادة ،قال الدارقطني: وذلك أولى بالصواب. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في فتح الباري (رقم الحديث ٢٥٢٦): هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج وأبى ذلك آخرون منهم صاحبا الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعا وهو الذي رجحه بن دقيق العيد وجماعة لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره وهشام وشعبة وأن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه وإنما اقتصرا من الحديث على بعضه وليس المجلس متحدا حتى يتوقف في زيادة سعيد فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره وهذا كله لو انفرد وسعيد لم ينفرد. اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في تحقيقه على الإلزامات والتتبع (٢٥١) : فجزى الله الحافظ خيرا وبما قرره آخذ، فإنه ما ترك مجالا للطاعنين في الاستسعاء، والله أعلم. اهـ

ويَبْعُدُ الإدراجُ في وسط المتن[(١)] ، كما لو قال : ((من مَسَّ أُنْثَيَيه وذكَرَهُ فلْيتوضأ)) .[(٢)]

وقد صنَّف فيه الخطيب تصنيفاً ، وكثيرٌ منه غيرُ مُسلَّم له إدراجُه .[(٣)]

٢١- ألفاظُ الأداء :

---

(١) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٤٠): فأما مدرج المتن فتارة يكون في آخر الحديث كما ذكره وتارة في أوله وتارة في وسطه كما ذكره الخطيب وغيره والغالب وقوع الإدراج آخر الخبر ووقوعه أوله أكثر من وسطه لأن الراوي يقول كلاما يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل فيتوهم أن الكل حديث. اهـ

(٢) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٤١) : ما رواه الدارقطني في السنن من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام عن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول :من مس ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ ،قال: الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام ووهم في ذكر الأنثيين والرفغ وإدراجه لذلك في حديث بسرة والمحفوظ أن ذلك قول عروة وكذا رواه الثقات عن هشام منهم أيوب وحماد بن زيد وغيرهما ثم رواه من طريق أيوب بلفظ من مس ذكره فليتوضأ ،قال: وكان عروة يقول: إذا مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ وكذا **قال الخطيب** فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك فقال ذلك فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجا فيه وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا. اهـ

(٣) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٤٤) :

الإدراج بأقسامه حرام بإجماع أهل الحديث والفقه وعبارة ابن السمعاني وغيره من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين. وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة وصنف فيه أي نوع المدرج الخطيب كتابا سماه الفصل للوصل المدرج في النقل ،شفى وكفى على ما فيه من إعواز وقد لخصه شيخ الإسلام وزاد عليه قدره مرتين وأكثر في كتاب سماه تقريب المنهج بترتيب المدرج. اهـ

فـ[(١)] (حدَّثَنا) و (سَمِعتُ) لِمَا سمِع من لفظ الشيخ[(٢)] . واصطُلِح على أنَّ (حدَّثَني) لِمَا سَمِعتَ منه وحدَك ، و (حدَّثَنا) لِمَا سَمِعتَه معَ غيرك . وبعضُهم سَوَّغ (حدَّثَنا) فيما قرأه هو على الشيخ .

وأما (أخبَرَنا) فصادِقةٌ على ما سَمِع من لفظ الشيخ ، أو قرأه هو، أو قرأه آخَر على الشيخِ وهو يَسمع . فلفظُ (الإخبار) أعمُّ من (التحديث)[(٣)] .

و (أخبرني) للمنفرِد[(٤)] . وسَوَّى المحققون كمالكٍ والبخاريّ بين (حدَّثنا) و (أخبرنا)[(١)]

[(١)] في [س] : في.

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر ﷺ تعالى في النزهة (١٦٩) : واللفظان الأَوَّلان مِن صِيَغ الأداء، وهما: سمعتُ وحدثني صالحان لِمَنْ سَمِع وحده مِن لفظ الشيخ. وتخصيصُ التحديث بما سُمِع من لفظ الشيخ هو السائع بين أهلِ الحديث اصطلاحاً، ولا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة، وفي ادِّعاءِ الفرقِ بينهما تكلُّفٌ شديدٌ، لكن، لما تقرر الاصطلاح صار ذلك حقيقةً. اهـ

قال الإمام المناوي ﷺ تعالى في اليواقيت والدرر (٢/ ٢٩٠):

فإن جمع الراوي أي أتى بصيغة الجمع في الصيغة الأولى كأن يقول : حدثنا فلان أو سمعنا فلانا يقول فهو أي فذلك دليل على أنه سمع منه مع غيره ، وقد تكون النون للعظمة لكن بقلة . اهـ

(٣) **قال الإمام** النووي ﷺ تعالى في التقريب والتيسير (٦): والأحوط في الرواية بها قرأت على فلان أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به ثم عبارات السماع مقيدة كحدثنا أو أخبرنا قراءة عليه. اهـ

(٤) **قال الإمام** النووي ﷺ تعالى في التقريب والتيسير (٩) : الثالث: قال الحاكم: الذي اختاره وعهدت إليه أكثر مشايخي وأئمة عصري، أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: حدثني ومع غيره حدثنا وما قرأ عليه أخبرني وما قرئ بحضرته أخبرنا وروى نحوه عن ابن وهب وهو حسن. اهـ

[و (سَمِعتُ)][(٢)] ، والأمرُ في ذلك واسع [(٣)] .

فأمَّا (أنبأنا) و(أنا)[(٤)] فكذلك ، لكنها غلَبتْ في عُرف المتأخرين على الإجازة [(٥)] . وقولُه تعالى : { قالَتْ من أنبأَك هذا قال: نَبَّأنيَ العليمُ الخبير } . دَالّ على التَّساوِي . فالحديثُ والخبرُ والنَّبأُ مُترادِفات [(٦)] .

---

(١) **قال الإمام** النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير (٩) : واختلفوا في مساواتها للسماع من لفظ الشيخ ورجحانه عليها ورجحانها عليه، فحكى الأول عن مالك وأصحابه وأشياخه ومعظم علماء الحجاز والكوفة والبخاري وغيرهم، والثاني عن جمهور أهل المشرق وهو الصحيح؛ والثالث عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيرهما ورواية عن مالك، والأحوص في الرواية بها. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في فتح الباري (رقم الحديث ٦٣): والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في فتح الباري (رقم الحديث ٢١٩٠): وهذا التحمل يسمى عرض السماع وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ نعم أم لا والصحيح أن سكوته ينزل منزلة إقراره إذا كان عارفا ولم يمنعه مانع وإذا قال نعم فهو أولي بلا نزاع. اهـ

[(٢)] سقطت من [م].

(٣) **قال الإمام** الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في الكفاية في علم الرواية (٢٩٤) :قلت هذا هو المستحب وليس بواجب عند كافة أهل العلم. اهـ

[(٤)] في [م] : (أنبأنا) ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

(٥) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في الميزان (١ / ٤): ثم من المعلوم انه لا بد من صون الراوي وستره فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة. اهـ

(٦) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١٢١): الإنباءُ مِن حيثُ اللغةُ واصطلاحُ المتقدمين بمعنى الإخبارِ، إلا في عُرْف المتأخرين فهو للإجازة كـ"عن"، لأنها في عرف المتأخرين للإجازة. اهـ

وأما المغاربة فيُطلقون : (أَنا)[(١)] ، على ما هو إجازةُ[(٢)] ، حتى إنَّ بعضهم يُطلقُ في الإجازة ! : (حدَّثَنا)[(٣)] . وهذا تدليس[(٤)] . ومن الناس من عَدَّ (قال لنا) إِجازَةً ومُناوَلةً .

ومن التدليس أن يقولَ المحدِّثُ عن الشيخ الذي سَمِعَه ، في أماكن لم يَسمَعْها : قُرِئ على فلان : أخبَرك فلان . فربما فَعَل ذلك الدارقطنيُّ يقولُ : قُرِئ على أبي القاسم البغوي : أخبرك فلان[(٥)] . وقال أبو نُعَيم : قُرِئ على عبدا لله بن جعفر

[(١)] في [س] و [ح] : (أخبرنا).

(٢) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (١/ ٢٢٥) :ووصف غير واحد بالتدليس من روى عمن رآة ولم يجالسه وبالصيغه الموهومه بل وصف به من صرح بالإخبار في الإجازة كأبي نعيم. اهـ

(٣) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٢/ ١٦٠) :**قال الخطيب** لا يكاد أحد يقولها في الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه بخلاف حدثنا فقد استعملها في الإجازة فطر وغيره. اهـ

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (٧٦) : وكان بعض أهل العلم يقول فيما أجيز له حدثنا. اهـ

(٤) **قال الإمام** ابن الملقن رحمه الله تعالى في المقنع (١/ ٣٢٨): والصحيح المختار الذي عليه الجمهور وأهل التحري والورع المنع وتخصيصها بعبارة مشعرة بها كـ (حدثنا أو أخبرنا إجازة أو مناولة أو إذنا) وشبه ذلك. اهـ

(٥) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في تعريف أهل التقديس: (٨٨) علي بن عمر بن مهدي الدارقطني الحافظ المشهور قال أبو الفضل بن طاهر كان له مذهب خفي في التدليس يقول حدثكم فلان فيوهم أنه سمع منه لكن لا يقول وأنا أسمع. اهـ

بن فارس : ثنا[١] هارون بن سليمان . ومن ذلك (أخبرنا فلان من كتابِهِ) ، ورأيت ابنَ مُسَيّب يفعله .

وهذا لا ينبغي فإنه تدليس ، والصوابُ قولُك : في كتابه .

ومن التدليس أن يكون قد حضر طِفْلا على شيخٍ وهو ابن سنتينِ أو ثلاث ، فيقول : أنبأنا فلان ، ولم يقل : وأنا حاضر [٢] . فهذا الحضورُ العرِيُّ عن إذنِ المُسْمِع لا يُفيد اتصالاً ، بل هو دون الإجازة ، فإن الإجازة نوع اتصال عن أئمة[٣] . [٤]

وحضورُ [ابنِ][٥] عامٍ أو عامَيْنَ إذا لم يَقترن بإجازةٍ كلا شيءَ ، إلا أن يكون حضورُه على شيخٍ حافظ أو محدِّثٍ [وهو يَفْهَمُ ما يحدثه][٦] ، فيكون إقرارُه بكتابةِ اسمِ الطفل بمنزلةِ الإِذن منه له في الرواية . [١]

[(١)] في [س] و [ح] : (حدثنا).

(٢) **قال الإمام** ابن الصلاح ﷺ تعالى في المقدمة (٨٦) :كأنهم رأوا الطفل أهلا لتحمل هذا النوع من أنواع تحمل الحديث ليؤدي به بعد حصول أهليته حرصا على توسيع السبيل إلى بقاء الإسناد الذي اختصت به هذه الأمة وتقريبه من رسول الله – صلى الله عليه و سلم. اهـ

[(٣)] في [م] : اتصال ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

(٤) فهذا الإذن من الشيخ يعتبر إجازة له. **قال الإمام** النووي ﷺ تعالى في التقريب والتيسير (١٠): وأما الإجازة للطفل الذي لا يميز فصحيحة على الصحيح الذي قطع به القاضي أبو الطيب، والخطيب خلافاً لبعضهم. اهـ

(٥) **** سقطت من [م].

[(٦)] في [م] : يفهم ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

ومن صُوَر الأداء : حدَّثَنا حَجَّاج بن محمد ، قال : قال ابن جُرَيج.

فصيغةُ (قال) لا تدلُّ على اتصال .[٢]

وقد اغتُفِرَتْ في الصحابة ، كقول الصحابي : قال رسول الله – ﷺ – .

---

(١) **قال الإمام** ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث(٨١): وينبغي المبادرة إلى إسماع الولدان الحديث النبوي. والعادة المطردة في أهل هذه الأعصار وما قبلها بمدة متطاولة: أن الصغير يكتب له حضور إلى تمام خمس سنين من عمره، ثم بعد ذلك يسمى سماعاً. اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٣٠٥): ونقل القاضي عياض أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين ونسبه غيره للجمهور ،وقال ابن الصلاح وعلى هذا كأنهم رأوا الطفل أهلا لتحمل هذا النوع ليؤدي به بعد حصول الأهلية لبقاء الإسناد وأما المميز فلا خلاف في صحة الإجازة له . اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٣٢٩) : الإجازة المجردة عن المناولة فالصحيح الذي قاله الجمهور من الطوائف (أهل الحديث وغيرهم) واستقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث(٨١): والمدار في ذلك كله على التمييز، فمتى كان الصبي يعقل كتب له سماع. اهـ

(٢) **قال الإمام** العلائي رحمه الله تعالى في جامع التحصيل (١٢٣): الثالث قولهم :قال فلان أو ذكر أو حدث أو فعل أو كان يقول كذا وما أشبه ذلك فاختلف فيه وقد حكينا عن ابن عبد البر تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوي عمن لقيه بأي لفظ كان وكذلك **قال الإمام** أبو بكر الصيرفي والحافظ أبو بكر الخطيب وغيرهما وهذا مع الشروط التي قدمناها في (عن) من السلامة عن التدليس وثبوت اللقاء والسماع أو إمكانه على اختلاف الرأيين.

وقد كان حجاج بن محمد المصيصي يقول :قال ابن جريج فيما سمع منه من كتبه وحمل الناس منه ذلك على الاتصال لأنه كان لا يروي إلا ما سمع. اهـ

فحُكمُها الاتصالُ إذا كان ممن تيقّنَ سماعه من رسول الله – ﷺ – ، فإن كان لم يكن له إلا مُجَرَّدُ رُؤْية ، فقولُه : قال رسول الله – ﷺ – محمولٌ على الإرسال ، كمحمود بن الرَّبِيع(١) ، وأبي أُمَامة بن سَهْل ، وأبي الطُّفَيل ، ومروان .(٢)

وكذلك (قال) من التابعي المعروفِ بلقاء ذلك الصحابي ، كقول عُروة : قالت عائشة . وكقولِ ابن سيرين : قال أبو هريرةَ رضي الله عنهما(٣) ، فحُكمُه الاتصال(٤) .

وأرفَعُ من لفظةِ (قال) : لفظةُ (عن)(١) . وأرفَعُ من (عن) : (أنا)(٢) ،

---

(١) **** في [م]: كابن الربيع ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

(٢) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (١/ ١٩٣) : أما من أحضر إلى النبي صلى الله عليه و سلم غير مميز كعبيد الله بن عدي بن الخيار فإن أباه قتل يوم بدر كافرا على ما قاله ابن ماكولا وعد ابن سعد أباه في مسلمة الفتح وكمحمد بن أبي بكر رضي الله عنهما فإنه ولد عام حجة الوداع فهذا مرسل لكن لا يقال إنه مقبول كمراسيل الصحابة لأن رواية الصحابة إما أن تكون عن النبي صلى الله عليه و سلم أو عن صحابي آخر والكل مقبول واحتمال كون الصحابي الذي أدرك وسمع يروي عن التابعين بعيدا جدا بخلاف مراسيل هؤلاء فإنها عن التابعين بكثرة فقوى احتمال أن يكون الساقط غير الصحابي وجاء احتمال كونه غير ثقة. اهـ

[(٣)]سقطت في [س] و [ح].

(٤) **قال الإمام** العلائي رحمه الله تعالى في جامع التحصيل (١٢٣): وقال همام بن يحيى: ما قلت **قال قتادة** فأنا سمعته منه ،وعن شعبة قال لأن أزني أحب إلي من أن أقول قال فلان ولم أسمع منه، وقال حماد بن زيد أني لأكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حدثنا أن أقول قال أيوب كذا وكذا فيظن الناس أني قد سمعته منه. وفي هذا دليل على أن عرف أهل ذلك الزمان أن **قال يقتضي** الاتصال وقد فرق الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله بين المتقدمين وغيرهم في ذلك وقال هذا الحكم لا أراه يستمر فيما وجد من المصنفين في تصانيفهم مما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه ذكر فلان وقال فلان ونحو ذلك. اهـ

و (ذَكَر لنا) ، و (أنبأنا) . وأرفعُ من ذلك : (حدَّثَنا)[٣] ، و (سَمِعتُ) .وأما في اصطلاح المتأخرين فـ(أنبأنا) ، و (عن) ، و (كَتَبَ إلينا) واحِدٌ .[٤]

٢٢-المقلوب(٥) :

هو ما رواه الشيخُ بإسنادٍ لم يكن كذلك ، فيَنقلِبُ عليه ويَنُطّ من إسنادِ حديثٍ إلى مَتْن آخَر بعدَه . أو : أن يَنقلِبَ عليه اسم راوٍ ،مثْلُ (مُرَّة بن كعب) بـ (كعب بن مُرَّة ،

---

(١) **قال الإمام** العلائي رحمه الله تعالى في جامع التحصيل (١٢٤): وبهذا يتبين أن رتبة (قال) مجردة منحطة عن رتبة (عن) و(إن) أيضا إلا أن يصرح الراوي بأنه لا يقولها إلا فيما سمعه أو يعرف ذلك من عادته كمن تقدم ذكرهم والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ

[(٢)] في [س] و [ح]: (أخبرنا).

[(٣)] في [س] و [ح]: (حدثنا).

(٤) **قال الإمام** المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (٢/ ٢٨٨):

وصيغ الأداء المشار إليها على ثمان مراتب على المشهور عند متأخري المحدثين ، وفيها خلاف طويل الذيل لكن عمل المتأخرين على أنها ثمانية فقط فلذلك جزم به المؤلف واقتصر عليه .

الأولى وهي أرفعها سمعت وحدثني أي قول الراوي ذلك عن شيخه سواء كان أصلا ، أو حديثا من حفظه ، أو كتابه . وإنما كان أرفعها لأنه لا يكاد يقول ذلك في الإجازة والمكاتبة ، ولا في تدليس ما لم يسمعه . ثم يتلوها في الرتبة أخبرني وهو كثير في الاستعمال ،وقرأت عليه وهي المرتبة الثانية من الثمانية . ثم يتلوها قرئ عليه وأنا أسمع وهي المرتبة الثالثة ، ثم يتلوها أنبأني وهي المرتبة الرابعة لأنها عند المتقدمين كالأخبار كما سيجئ ، لكن عن كذلك عندهم أيضا . ثم ناولني وهي المرتبة الخامسة ، ثم شافهني أي بالإجازة وهي المرتبة السادسة ، ثم كتب إلي أي بالإجازة وهي المرتبة السابعة ، ثم عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسماع وللإجازة ولعدم السماع أيضا . وهذا مثل : قال ، وذكر ، وروى . اهـ

(٥) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (١/ ٣٣٥): وحقيقة القلب تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمدا أو سهوا. اهـ

و (سَعْد بن سِنان) بـ (سِنَان بن سَعْد) .[(١)] فمن فعَلَ ذلك خطأً فقريب ، ومن تعمَّد ذلك وركَّبَ متناً على إسنادٍ ليس له ، فهو سارقُ الحديث [(٢)]، وهو الذي يقال في حَقَّه : فلانٌ [يَسرقُ الحديث . ومن ذلك أن][(٣)] يَسِرقَ حديثاً ما سَمِعَه ، [فيدَّعِي سماعَهُ من رجل][(٤)] .[(٥)]

---

(١) **قال الحافظ** ابن حجر ﷺ تعالى في النكت (٢/ ٨٦٤): فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راو حتى الإسناد كله. وقد يقع ذلك عمدا إما بقصد الإغراب أو لقصد الإمتحان. وقد يقع وهما فأقسامه ثلاثة: وهي كلها في الإسناد وقد يقع نظيرها في المتن، وقد يقع فيهما جميعا. اهـ

(٢) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٢٦٠): وهذا قد يقصد به أيضا الإغراب فيكون كالوضعون وقد يفعل اختبارا لحفظ المحدث أو لقبوله التلقين وقد فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وأهل الحديث. اهـ

قال الإمام السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٢٦١) : **قال العراقي** في جواز هذا الفعل نظر لأنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثا. اهـ

[(٣)] سقطت من [ح].

[(٤)] سقطت من [ح].

(٥) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٢٥٩): **قال العراقي** مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤهم بالسلام الحديث فهذا حديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش فإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل **قال ولهذا** كره أهل الحديث تتبع الغرائب فإنه قلما يصح منها. اهـ

وإن سَرَق فأَتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمتنٍ لم يَثبت سنَدُه ، فهو أخفُّ جُرماً ممن سَرَق حديثاً لم يصحّ متنُه ، وركَّب له إسناداً صحيحاً ، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء(١) . فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام ، فهو أعظمُ إثماً وقد تبوَّأ بيتاً في جهنم(٢) .

وأمَّا سَرِقَة السماع وادَّعاءُ ما لم يَسمع من الكتب والأجزاء ، فهذا كذبٌ مجرَّد ، ليس من الكذب على الرسول - ﷺ - ، بل من الكذب على الشيوخ ، ولن يُفلِحَ من تعاناه ، وقلَّ من سَتَرَ الله عليه منهم ، فمنهم مَنْ يَفتضِحُ في حياتِه ، ومنهم من يَفتَضِحُ بعدَ وفاتِه ، فنسألُ الله السَّتر والعفو(٣) .

---

(١) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٥٨): وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبي وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية اليسع وبهلول بن عبيد الكندي قال ابن دقيق العيد وهذا هو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث. اهـ

(٢) **قال الشيخ** مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (١٥٥): الحديث الضعيف لسنا متعبّدين به على الصحيح من أقوال أهل العلم، لأن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: {ولا تقف ما ليس لك به علم} فنحن نأخذ ديننا بتثبّت. والعلماء الذين فصلوا بين الحديث الضعيف في فضائل الأعمال وبينه في الأحكام والعقائد، يقول الإمام الشوكاني -رحمه الله تعالى- في كتابه "الفوائد المجموعة": إنه شرع، ومن ادعى التفصيل فعليه البرهان. والأمر كما يقول الشوكاني -رحمه الله تعالى- والنبي ﷺ يقول: ((من حدّث عنّي بحديث يرى أنّه كذب، فهو أحد الكاذبين)). فالحديث الضعيف لا يحتاج إليه، وفي كتاب الله وفي الصحيح من سنة رسول الله ﷺ ما يغني عن الضعيف. اهـ

(٣) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٢/ ١٢٥): قلت وأن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره من شاركه في طبقته ،قال: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب فإنها أنحس بكثير من سرقه الرواة. اهـ

قال الحافظ العقيلي رحمه الله تعالى في الضعفاء الكبير (١٨٠٥): مطرف بن مازن الصنعاني: حدثنا محمد بن عيسى **قال حدثنا** عباس بن محمد قال سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي هشام

فصل التحمل(١).

لا تُشتَرَطُ العدالةُ حالة التحمُّل ، بل حالة الأداء(٢) ، فيَصِحُّ سماعُهُ كافراً(٣) وفاجراً(٤) وصَبيّاً(٥) ، فقد رَوَى جُبَيْر بن مُطْعِم رضي الله عنه أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقرأ في المغرب بـ (الطُّوْر) . فسَمِعَ ذلك حالَ شِركِهِ ، ورَوَاه مؤمناً .

بن يوسف جاءني مطرف بن مازن ف**قال إعطني** حديث بن جريج ومعمر حتى أسمعه منك فأعطيته فكتبها ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه وعن بن جريج نفسه فقال لي هشام انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء فأمرت رجلا فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن فعارضت بها فإذا هي مثلها سواء فعلمت أنه كذاب. اهـ

[(١)] سقطت من [س] و [ح].

(٢) يحصل في التحديث التحمل والأداء، **قال الشيخ** محمد بن صالح العثيمين في شرح المنظومة البيقونية (٣١): وقوله "ضابط". هو الذي يحفظ ما روى تحمّلاً وأداءً. مثل: أن يكون نبيهاً يقظاً عند تحديث الشيخ للحديث، فلا تكاد تخرج كلمة من فم الشيخ إلا وقد ضبطها وحفظها وهذا هو التحمل. أما الأداء: فأن يكون قليل النسيان، بحيث أنه إذا أراد أن يحدث بها سمعه من الشيخ، أداه كما سمعه تماماً، فلابد من الضبط في الحالين في حال التحمل، وحال الأداء. اهـ

(٣) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٢/ ١٣٥) :وقبلوا أي أهل هذا الشأن الرواية من مسلم مستكمل الشروط تحملا الحديث في حال كفره ثم أداه بعد إسلامه بالاتفاق. اهـ

(٤) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٢/ ١٣٨) :وكذا يقبل عندهم فاسق تحمل في حال فسقه ثم زال وأدى من باب أولى. اهـ

(٥) **قال الإمام** عبد الحليم بن عبد السلام آل تيمية في المسودة (٣٥٨) :

وذكر القاضي أنه اذا تحمل وهو مميز ورواه بعد البلوغ جاز لإجماع السلف على عملهم بخبر ابن عباس وابن الزبير والنعمان بن بشير وغيرهم من أحداث الصحابة. اهـ

واصطلح المحدِّثون على جعلِهم سَمَاع ابن خمس سنين : سَمَاعاً ،

[وما دونها : حُضُوراً[(١)] . واستأنَسُوا بأنَّ محموداً (عَقَلَ مَجَّة) ولا دليلَ فيه][(٢)] . [(٣)]

والمعتبَرُ فيه إنما هو أهليةُ الفهم والتمييز .

١ـ مسألة : يَسُوغُ التصرُّفُ في الإسناد بالمعنى إلى صاحب الكتابِ أو الجزء . وكرِهَ بعضُهم أن يزيدَ في ألقابِ الرواة في ذلك [(٤)]، [(١)] وأن يزيدَ تاريخَ

---

(١) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٣٠٥) : ونقل القاضي عياض أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين ونسبه غيره للجمهور وقال ابن الصلاح: وعلى هذا استقر العمل بين أهل الحديث فيكتبون لابن خمس فصاعدا (سمع) وإن لم يبلغ خمسا: (حضر أو أحضر). اهـ

[(٢)] سقطت من [م].

(٣) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٣٠٦): ولا يلزم من عقل محمود المجة في هذا السن أن تمييز غيره مثل تمييزه، بل قد ينقص عنه وقد يزيد . ولا يلزم منه ألا يعقل مثل ذلك وسنه أقل من ذلك ، ولا يلزم من عقل المجة عقل غيرها مما يسمعه. اهـ

(٤) **قال الإمام** ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى في الاقتراح(٢٣٣): ومما وقع في اصطلاح المتأخرين : أنَّه إذا رُوي كتاب مصنَّف ، بيننا وبينه وسائط ، تصرَّفوا في أسماءِ الرواة ، وقلبوها على أنواع ، إلى أنْ يصلوا إلى المصنف ، فإذا وصلوا إليه ، تبعوا اللفظ . من غير تغيير . وهذا فيه بحثان ،أحدهما : أنه ينبغي أن تحفظ فيه شروط الرواية بالمعنى . فقد رأينا من يعبّر في هذه الرواية بعبارات ، لعل المروي عنه لو أراد التعبير عنه ، لم يستجز ذلك أو لم يستحسنه. فهذا خارج عن الرواية بالمعنى فَلْيُراع ذلك .مثاله : أن يقول الشيخ : أخبرنا فلان بن فلان .فيقول الراوي عنه : أخبرنا فلان قال : أخبرنا الإمام العلامة أو أحد الزمان ، إلى غير ذلك من ألفاظ التَّعظيم ، التي لو عُرِضَتْ على الشيخ قد لا يختارها ، ولا يرى الرويّ عنه أهلاً لها . فكيف يسوّغ أنْ يَحْمِلَ عليه ما يجوز ألاَّ يراه ؟ . اهـ

سماعهم ، وبقراءةِ من سَمِعُوا ، لأنه قَدْر زائد على المعنى[٢] .ولا يَسُوغُ إذا وَصَلْتَ إلى الكتاب أو الجزء ، أن تَتصرَّفَ في تغيير أسانيدِه ومُتُونِه[٣]، ولهذا قال شيخنا ابنُ وهب : ينبغي أن يُنظَرَ فيه : هل يَجِبُ ؟ أو هو مُستَحْسَن ؟ وقوَّى بعضُهم الوجوبَ مع تجويزهم الروايةَ بالمعنى ، وقالوا : مالَهُ أن يُغيّر التصنيف . وهذا كلام فيه ضعف أماَّ إذا نقلنا من الجزء شيئاً إلى تصانيفنا وتخارِيجنا ، فإنه ليس في ذلك تغيرٌ للتصنيف الأول[٤] .

---

(١) **قال الإمام** ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (١٢٠): ليس له أن يزيد في نسب من فوق شيخه من رجال الإسناد على ما ذكره شيخه مدرجا عليه من غير فصل مميز فإن أتى بفصل جاز مثل أن يقول (هو ابن فلان الفلاني) أو (يعني : ابن فلان) ونحو ذلك. اهــ

(٢) **قال الإمام** ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى في الاقتراح (٢٣٥): ومن ذلك أرباب الأُصول اشترطوا في الرواية بالمعنى عدم الزيادة والنقصان بالنسبة إلى الترجمة والمترجم عنه .

ونرى بعض أهل الحديث لا يلتزم ذلك ، فيذكر الرواية عن شخص ، فيزيد فيه تاريخ السماع إذا كان يعلمه وإن لم يذكره الشيخ ، ورُبَّما زاد فيه بقراءة فلان أو بتخريج فلان ، وإنْ لم يسمع ذلك أو يقرأه . وكل هذا زيادة على ما تحمَّله لفظاً ومعنى ، ولا يجري على قانون أهل الأصول فليتنبّه لذلك . اهـ

(٣) **قال الإمام** ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (١١٥): فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره والله أعلم . اهـ

(٤) وجمع الإمام السخاوي رحمه الله تعالى بين قول ابن الصلاح رحمه الله تعالى وقول ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى . فقال في فتح المغيث (٢/ ٢١٩) :وهذا قد يؤخذ منه اختصاص المنع بما إذا روينا التصنيف نفسه أو نسخناه أما إذا نقلنا منه إلى تخاريجنا أو أجزائنا فلا إذ التصنيف حينئذ لم يتغير وهو مالك لتغيير اللفظ أشار إليه ابن دقيق العيد وأقره شيخنا وهو ظاهر. اهـ

قلتُ : ولا يَسُوغُ تغييرُ ذلك إلا في تقطيع حديثٍ [١] ، أو في جَمْع أحاديث مفرَّقةٍ ، إسنادُها واحد ، فيقال فيه : وبِهِ إلى النبي – ﷺ – [٢] .

٢ـ مسألة : تَسمَّحَ بعضُهم أن يقول : سَمِعتُ فلاناً ، فيما قَرَأه عليه ، أو يَقرؤُه عليه الغيرُ . وهذا خلافُ الاصطلاح [٣] أو من بابِ الرواية بالمعنى ، ومنه قولُ المؤرّخين : سَمِع فلاناً وفلاناً . [٤]

---

(١) **قال الإمام** النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير(١٥): اختلف في رواية بعض الحديث الواحد دون بعض، فمنعه بعضهم مطلقاً بناء على منع الرواية بالمعنى، ومنعه بعضهم مع تجويزها بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا، وجوزه بعضهم مطلقاً، والصحيح التفصيل وجوازه من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بتركه، وسواء جوزناها بالمعنى أم لا، رواه قبل تاماً أم لا. اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٣٩٢): وينبغي تقييده بما إذا لم يكن المحذوف متعلقا بالمأتي به تعلقا يخل بالمعنى حذفه كالاستثناء والشرط والغاية ونحو ذلك والأمر كذلك فقد حكى الصفي الهندي الاتفاق على المنع حينئذ. اهـ

(٢) **قال الإمام** النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير (١٦): النسخ والأجزاء المشتملة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة همام عن أبي هريرة منهم من يجدد الإسناد أول كل حديث وهو أحوط، ومنهم من يكتفي به في أول حديث، أو أول كل مجلس ويدرج الباقي عليه قائلاً في كل حديث وبالإسناد أو وبه، وهو الأغلب. اهـ

قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى في الاختصار (١١٠): والأمر في هذا قريب سهل يسير. اهـ

(٣) وقد **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى : فـ(حدَّثَنا) و (سَمِعتُ) لِمَا سمِع من لفظ الشيخ. اهـ

(٤) مثاله قول الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في تذكرة الحفاظ : علي بن الحسن بن شقيق الحافظ: محدث مرو أبو عبد الرحمن العبدي المروزي. سمع علي بن الحسين بن واقد وأبا حمزة السكري وأبا المنيب عبيد الله العتكي وإبراهيم بن طهمان وإسرائيل وقيس بن الربيع. اهـ

٣ـ مسألة : إذا أَفرَد حديثاً من مثل نسخة هَمَّام(١) ، أو نسخة أبي مُسْهِر(٢) ،

فإنْ حافظ على العبارة جاز وِفاقاً ، كما يقول مسلم : ((فذكَرَ أحاديث ، منها : وقال رسولُ - ﷺ -))(٣) وإلا فالمحقّقون على الترخيصِ في التصريفِ السائغ(٤).

---

(١) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٤٠١): كنسخة همام بن منبه عن أبي هريرة (رواية عبد الرزاق عن معمر عنه). اهـ

(٢) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في السير : أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر ،الإمام شيخ الشام، أبو مسهر بن أبي ذرامة الغساني الدمشقي الفقيه. قال أبو حسان الزيادي، وغيره: مات أبو مسهر في رجب سنة ثمان عشرة ومئتين. قلت: حديثه في الكتب الستة. اهـ

وأما نسخة أبي مسهر فهي عبارة عن أجزاء لمجموعة من أهل الحديث لكن نسبت لأبي مسهر لكونه أشهرهم ، وأصحاب الأجزاء هم عبد الأعلى بن مسهر ومحمد بن تمام الحمصي و محمد بن العباس بن الوليد و داود بن إبراهسم بن روزبة و محمد بن عبد الله الجوهري و محمد بن يحيى الكلاعي ويحيى بن صالح الوحاظي .

(٣) الإمام النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير(١٦): كقول مسلم: حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أنا معمر عن همام قال هذا ما حدثنا أبو هريرة، وذكر أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ: " إن أدنى مقعد أحدكم " وذكر الحديث وكذا فعله كثير من المؤلفين، وأما إعادة بعضهم الإسناد آخر الكتاب فلا يدفع هذا الخلاف إلا أن يفيد احتياطاً وإجازة بالغة من أعلى أنواعها. اهـ

(٤) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٤٠٢): وأما البخاري فإنه لم يسلك قاعدة مطردة فتارة يذكر أول حديث في النسخة ويعطف عليه الحديث الذي يساق الإسناد لأجله كقوله في الطهارة حدثنا أبو اليمان أنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: نحن الآخرون السابقون ،وقال: لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الحديث. فأشكل على قوم ذكره نحن الآخرون السابقون في هذا الباب وليس مراده إلا ما ذكرناه وتارة يقتصر على الحديث الذي يريده وكأنه أراد بيان أن كلا الأمرين جائز. اهـ

٤ـ مسألة : اختصارُ الحديث وتقطيعُه جائز إذا لم يُخِلّ معنى[١] . ومن الترخيص تقديمُ مَتْنٍ سَمِعه على الإسناد ، وبالعكس ، كأن يقول : قال رسولُ الله – ﷺ – : النّدَمُ تَوْبَة[٢] ، أخبَرَنا به فلان عن فلان[٣] .

٥ـ مسألة : إذا ساق حديثاً بإسناد ، ثم أَتبعَه بإسنادٍ آخَر وقال : مثله ،

---

(١) **قال الإمام** ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث (١٠٧) : قال ابن الحاجب في مختصره: " مسئلة " : حذف بعض الخبر جائز عند الأكثر، إلا في الغاية والاستثناء ونحوه. اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في السير الحثيث (٢٦٧) معلقا على هذا الكلام: بشرط أن لا يكون المحذوف معناه مرتبطا بما لم يحذفه. اهـ

(٢) حديث صحيح، أخرجه الإمام ابن ماجة من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) **قال الإمام** النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير (١٦): إذا قدم المتن ك**قال النبي** ﷺ وكذا، أو المتن وأخر الإسناد كروى نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ كذا ثم يقول: أخبرنا به فلان عن فلان حتى يتصل صح وكان متصلاً. اهـ

قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث (١١٠) : والأشبه عندي جواز ذلك، والله أعلم. ولهذا يعيد محدثو زماننا إسناد الشيخ بعد فراغ الخبر، لأن من الناس من يسمع من أثنائه بفوت، فيتصل له سماع ذلك من الشيخ، وله روايته عنه كما يشاء، من تقديم إسناده وتأخيره. والله أعلم. اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب(٤٠٤) :فائدة: قال شيخ الإسلام :تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان في السند من فيه م**قال فيبتدئ** به ثم بعد الفراغ يذكر السند. قال: وقد صرح ابن خزيمة بأن من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون في حل منه فحينئذ ينبغي أن يمنع هذا ولو جوزنا الرواية بالمعنى. اهـ

فهذا يجوزُ للحافظ المميز للألفاظ ، فإن اختَلَف اللفظُ قال : نحوه ، أو قال : بمعناه أو بنحو منه(١) .

٦ـ مسألة : إذا قال : ثنا(٢) فلان مذاكَرةً ، دَلَّ على وَهْن ما(٣) ، إذ المذاكرةُ يُتَسمَّحُ فيها(٤) .

ومن التساهل : السّماعُ من غير مقابلة ، فإن كان كثيرَ الغَلَط لم يَجُز ، وإن جَوَّزنا ذلك فيَصِحُّ فيما صَحَّ من الغلط ، دون المغلوط وإن نَدَر الغَلَطُ فمُحتَمَل ، لكن لا يجوزُ له فيما بعدُ أن يُحدِّث من أصلِ شيخِه (٥) .

٢٣- آدابُ المحدّث :

تصحيحُ النيَّةِ من طالب العلم متعيَّن (١) ، فمن طَلَب الحديثَ للمكاثرة أو المفاخرة ، أو ليَروِيَ ، أو لِيتناوَلَ (٢) الوظائفَ ، أو ليُثْنى عليه وعلى معرفتِه فقد خَسِر . وإنْ طلَبَه لله

---

(١) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٤٠٤): قال الحاكم: يلزم الحديثي من الإتقان أن يفرق بين مثله ونحوه فلا يحل أن يقول مثله إلا إذا اتفقا في اللفظ ويحل نحوه إذا كان بمعناه. اهـ

(٢) **** في [س] و [ح]: حدثنا.

(٣) **قال الإمام** النووي ﷺ تعالى في التقريب والتيسير (١٧): إذا كان في سماعه بعض الوهن فعليه بيانه حال الرواية، ومنه إذا حدثه من حفظه في المذاكرة فليقل حدثنا مذاكرة كما فعله الأئمة. اهـ

(٤) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٤٠٦) : ومنع جماعة منهم كابن مهدي وابن المبارك وأبي زرعة الحمل عنهم حال المذاكرة لتساهلهم فيها ولأن الحفظ خوان. اهـ

(٥) ومن أنواع التساهل: **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٤٠٦) : وذلك كأن يسمع من غير أصل أو يحدث هو أو الشيخ وقت القراءة أو حصل نوم أو نسخ أو سمع بقراءة مصحف أو لحان أو كان التسميع بخط من فيه نظر. اهـ

، وللعمل به ، وللقُربةِ[3] بكثرة الصلاة على نبيه - ﷺ - ، ولنفعِ الناس ، فقد فاز[4].
وإن كانت النيَّةُ ممزوجة بالأمرينِ فالحكمُ للغالب[5].

---

(١) قال الله تعالى : [وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ] سورة البينة (٥).

[(٢)] في [م]: ليناول والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

[(٣)] في [ح]: للقربي.

(٤) **قال الإمام** ابن عبد البر رحمه الله تعالى في جامع بيان العلم وفضله (رقم الحديث٢٠٧): حدثني خلف بن أحمد ، وعبد الرحمن بن يحيى قالا : نا أحمد بن سعيد ، نا إسحاق بن إبراهيم ، نا محمد بن علي بن مروان قال : سمعت أبا عبد الرحمن الضرير يقول : سمعت وكيعا يقول : سمعت سفيان يقول : ما من شيء أخوف عندي من الحديث وما من شيء أفضل منه لمن أراد به الله عز وجل. اهـ وإسناده صحيح.

(٥) **قال الشيخ** محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى في القول المفيد على كتاب التوحيد (١٢٦):

والرياء ينقسم باعتبار إبطاله للعبادة إلى قسمين:

الأول: أن يكون في أصل العبادة، أي ما قام يتعبد إلا للرياء، فهذا عمله باطل مردود عليه لحديث أبي هريرة في "الصحيح" مرفوعاً، قال الله تعال: "أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركته وشركه".

الثاني: أن يكون الرياء طارئاً على العبادة، أي أن أصل العبادة لله، لكن طرأ عليها الرياء، فهذا ينقسم إلى قسمين: الأول: أن يدافعه، فهذا لا يضره. مثاله: رجل صلى ركعة، ثم جاء أناس في الركعة الثانية، فحصل في قلبه شيء بأن أطال الركوع أو السجود أو تباكى وما أشبه ذلك، فإن دافعه، فإنه لا يضره لأنه قام بالجهاد. القسم الثاني: أن استرسل معه، فكل عمل ينشأ عن الرياء فهو باطل، كما لو أطال القيام، أو الركوع، أو السجود، أو تباكى، فهذا كل عمله حابط، ولكن هل هذا البطلان يمتد إلى جميع العبادة أم لا؟ نقول: لا يخلو هذا من حالين: الحال الأولى: أن يكون آخر العبادة مبنياً على أولها، بحيث لا يصح أولها مع فساد آخرها، فهذه كلها فاسدة. وذلك مثل الصلاة، فالصلاة مثلاً لا يمكن أن يفسد آخرها ولا يفسد أولها، وحينئذ تبطل الصلاة كلها إذا طرأ الرياء في أثنائها ولم يدافعه.

وإن كان طَلَبَه لفَرْطِ المحبةِ فيه ، مع قطع النظر عن الأجْرِ وعن بني آدم ، فهذا كثيراً ماً يَعتري طلبة العُلُوم[(١)] ، فلعلَّ النيَّة أن يَرزُقَها اللهُ بعدُ[(٢)] .

وأيضاً فمن طَلَب العلم للآخِرة كَسَاهُ العِلمُ خَشْيَةً لله[(٣)] ، واستكانَ وتواضَعَ ، ومن طلبه للدنيا تكبَّر به وتكثر وتجبَّر ، وازدَرَى بالمسلمين العامَّة ، وكان عاقبةُ أمرِه إلى سِفَالٍ وحَقَارة[(٤)] .

فليحتسِب المحدَّثُ بحديثِهِ ، رجاءَ الدخولِ في قوله - ﷺ - : ((نَضَّر الله امرءاً سَمِعَ مقالتي فوعاها ، ثم أدَّاها إلى من لم يَسمعها))[(٥)] .ولْيَبْذُلْ نفسَه للطلبةِ الأخيار ،

الحال الثانية: أن يكون أول العبادة منفصلاً عن آخرها، بحيث يصح أولها دون آخرها، فما سبق الرياء، فهو صحيح، وما كان بعده، فهو باطل. مثال ذلك: رجل عنده مئة ريال، فتصدق بخمسين بنية خالصة، ثم تصدق بخمسين بقصد الرياء، فالأولى مقبولة، والثانية غير مقبولة، لأن آخرها منفك عن أولها. اهـ

[(١)] في [ح]: العلم.

(٢) **قال الإمام** ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث(١١٤):

فإن عزبت نيته عن الخير فليسمع، فإن العلم يرشد إليه، قال بعض السلف: طلبنا العلم لغير الله، فأبى أن يكون إلا لله. اهـ

[(٣)] في [ح]: الله.

(٤) **قال الإمام** ابن عبد البر رحمه الله تعالى في جامع بيان العلم وفضله (رقم الحديث ١١٥٣): أخبرنا خلف بن القاسم ، نا الحسن بن رشيق ، نا محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري ، نا سليمان بن عبد الجبار ، نا يعقوب بن إسحاق الحضرمي قال : سمعت حماد بن سلمة يقول : « من طلب الحديث لغير الله مكر به » . اهـ وإسناده حسن.

(٥) حديث متواتر رواه الإمام أحمد رحمه الله تعالى وغيره من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه وغيره.

لا سيما إذا تَفرَّد ، ولْيَمْتَنع مع الهَرَم وتغيّرِ الذهن[١] ، ولْيَعْهَدَ إلى أهله وإخوانه حالَ صحته : أنكم متى رأيتموني تغيَّرتُ ، فامنَعُوني من الرواية [٢]. فمن تَغيَّرَ بسُوء حفظ وله أحاديث معدودة ، قد أَدمن[٣] روايتها ، فلا بأس بتحديثه بها زمنَ تغيُّره .

ولا بأس بأن يُجيزَ مروياَّ تِه حالَ تغيُّره ، فإنَّ أصولَه مضبوطة ما تغيَّرتْ ، وهو فَقَد وَعي ما أجاز [٤].

---

(١) **قال الإمام** ابن كثير ﵀ تعالى في اختصار علوم الحديث(١١٣):

لكن إذا كان الاعتماد على حفظ الشيخ الراوي، فينبغي الاحتراز من اختلاطه إذا طعن في السن. وأما إذا كان الاعتماد على حفظ غيره وخطه وضبطه، فههنا كلما كان السن عالياً كان الناس أرغب في السماع عليه اهـ

(٢) **قال الإمام** العلائي ﵀ تعالى في كتاب المختلطين (٣) : أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام: أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم وإما لأنه لم يرو شيئا حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما. اهـ

[(٣)] في [س] و [ح]: أتقن.

(٤) **قال الإمام** الزركشي ﵀ تعالى في كتابه النكت (٣/ ٤٢٦): إذا حدث من أصل صحيح فلا مبالاة بكثرة سهوه لأن الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه وهو ظاهر كلام الشافعي في الرسالة أيضا فإنه قال " ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته " . اهـ

قال الإمام الذهبي ﵀ تعالى في سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٦٣): وأحمد بن أبي خيثمة عن أبيه قال: كان يعاب على يزيد حيث ذهب بصره، ربما سئل عن حديث لا يعرفه، فيأمر جارية له تحفظه إياه من كتابه. قلت: ما بهذا الفعل بأس مع أمانة من يلقنه، ويزيد حجة بلا مثنوية . اهـ

فإن اختَلَط وخَرِفَ امتُنِعَ من أخْذِ الإجازةِ منه[(١)] . [ومن الأدب أن لا يُحدِّث مع وجود من هو أَولَى منه لِسِنهِ وإتقانِه][(٢)] . بل يَدُلُّهم على المُهِمّ ، فالدِّينُ النصيحة[(٣)] .

فإنْ دَلَّهم على مُعَمَّرٍ عامِيٍ ، وعَلِمَ قُصورَهم في إقامة مرويَّاتِ العامي ، نَصَحهم ودَلَّهم على عارفٍ يَسمعون بقراءتهِ ، أو حَضَر مع العامي ورَوَى بنُزولٍ ، جَمْعاً بين الفوائد[(٤)] .

ورُوي أنَّ مالكاً ﷺ كان يَغتسِلُ للتحديث ، ويَتبخَّرُ ، ويتطيَّبُ ، ويَلبَسُ ثيابَه الحسنة ، ويَلزمُ الوَقارَ والسَّكينة ، ويَزْبُرُ من يَرفعُ صوتَه[(٥)] ، ويُرَتِّلُ الحديث.[(١)]

---

(١) **قال الإمام** الخطيب البغدادي ﷺ تعالى في الجامع لأخلاق الراوي (٣٤٣): قال أبو بكر إذا بلغ الراوي حد الهرم والحالة التي في مثلها يحدث الخرف فيستحب له ترك الحديث والاشتغال بالقراءة والتسبيح وهكذا إذا عمي بصره وخشي أن يدخل في حديثه ما ليس منه حال القراءة عليه فالأولى أن يقطع الرواية ويشتغل بما ذكرناه من التسبيح والقراءة. اهـ

[(٢)] في [س] و [ح]: وأن لا يحدث بشيء يرويه غيره أعلى منه وأن لا يغشّ المبتدئين.

(٣) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٤١٢): قلت الصواب إطلاق أن التحديث بحضرة الأولى ليس بمكروه ولا خلاف الأولى فقد استنبط العلماء من حديث: أن ابني كان عسيفا الحديث ،وقوله سألت أهل العلم فأخبروني أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي صلى الله عليه و سلم وفي بلده، وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بابا لذلك. اهـ

(٤) **قال الإمام** ابن دقيق العيد ﷺ تعالى في الاقتراح (٤١٢): أما مع التفاوت ، بأن يكون الأعلى إسناداً عامياً ، لا معرفة له بالصَّنعة والأنزل إسناداً عارفاً ضابطاً ، فهذا يتوقَّف فيه بالنسبة إلى الإرشاد المذكور ، لأنه قد يكون في الرواية عن هذا الشخص العامي ما يوجب خَلَلا. اهـ

(٥) **قال الإمام** السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٤١٥): فقد كان مالك يفعل ذلك أيضا ويقول قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) فمن رفع صوته عند حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته. اهـ

وقد تَسمَّح الناسُ في هذه الأعصار بالإسراع المذموم ، الذي يَخفَى معه بعضُ الألفاظ . والسماعُ هكذا لا مِيزةَ له على الإجازةِ ، بل الإجازةُ صِدْق ، وقولُك : سَمِعتُ أو قرأتُ هذا الجزءَ كله ـ مع التَّمْتَمَة ودَمْجِ بعض الكلمات ـ كَذِب (٢) .

[وقد قال النَّسائيُّ في عِدَّة أماكن من ((صحيحه)) : وذَكَرَ كلمةً معناها كذا وكذا](٣) . (١)

---

(١) **قال الإمام** مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه : وَحَدَّثَنِى حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجِيبِىُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِى يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ :أَلاَ يُعْجِبُكَ أَبُو هُرَيْرَةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِ حُجْرَتِى يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِىِّ – صلى الله عليه وسلم – يُسْمِعُنِى ذَلِكَ وَكُنْتُ أُسَبِّحُ فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِىَ سُبْحَتِى وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ إِنَّ رَسُولَ الله – صلى الله عليه وسلم – لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ.

(٢) وأما إذا حصل اليسير من هذا كله فلا يضر، **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٢/ ٢٠٤): وقد سئل أبو إسحاق الإسفرائيني عن كلام السامع أو المسمع أو غير المتصل وعن القراءة السريعة والمدغمة التى شذ منها الحرف والحرفان والإعفاء اليسير فأجاب إذا كانت كلمة لا تلهيه عن السماع جازت الرواية ...**وقال الذهبي** كان شيخنا ابن أبي الفتح يسرع في القراءة ويعرب لكنه يدغم بعض ألفاظه ومثله ابن حبيب وكان شيخنا أبو العباس يعني ابن تيمية يسرع ولا يدغم إلا نادرا وكان المزي يسرع ويبين وربما تمتم يسيرا. اهـ

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (٦١): وكذلك التحدث في مجلس السماع، وما إذا كان القارئ سريع القراءة، أو كان السامع بعيداً من القارئ. ثم اختار أنه يغتفر اليسير من ذلك، وأنه إذا كان يفهم ما يقرأ من النسخ فالسماع صحيح. وينبغي أن يُجبر ذلك بالإجازة بعد ذلك كله. اهـ

[(٣)] سقطت من [ح].

وكان الحُفَّاظُ يَعقِدون مجالسَ للإملاء(٢) ، وهذا قد عُدِمَ اليوم ،

والسماع بالإملاء يكون مُحققاً ببيانِ الألفاظِ للمُسمِعِ والسامع (٣) .

---

(١) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٢/ ٢٠٩): فاعلم أنه قد تقدم اغتفار الكلمة والكلمتين يعني سواء اخلتا أو احديهما بفهم الباقي لا لأن فهم المعنى لا يشترط وسواء كان يعرفهما أم لا والظاهر أن هذا بالنسبة إلى الأزمان المتأخرة وإلا ففي غير موضع من كتاب النسائي يقول وذكر كلمة معناها كذا وكذا لكونه فيها يظهر لم يسمعها جيدا وعلمها. اهـ

قال الإمام النسائي رحمه الله تعالى في سننه: أخبرنا أحمد بن عيسى عن بن وهب وذكر كلمة معناها أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار عن بن عباس قال قال علي رضي الله عنه : أرسلت المقداد إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم يسأله عن المذي فقال توضأ وانضح فرجك ،قال أبو عبد الرحمن مخرمة لم يسمع من أبيه شيئا.

(٢) **قال الإمام** ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث (٨٧) : وقد كانت المجالس تعقد ببغداد. وبغيرها من البلاد، فيجتمع الفئام من الناس، بل الألوف المؤلفة، ويصعد المُستملي. على الأماكن المرتفعة، ويبلغون عن المشايخ ما يملون، فيحدث الناس عنهم بذلك، مع ما يقع في مثل هذه المجامع من اللغط والكلام.

وحكى الأعمش: أنهم كانوا في حلقة إبراهيم إذا لم يسمع أحدهم الكلمة جيداً استفهما من جاره. اهـ

(٣) **قال الإمام** ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث (١٢٤) : معرفة غريب ألفاظ الحديث.

وهو من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به، لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به. اهـ

قال الإمام المناوي رحمه الله تعالى في اليواقيت والدرر (٢/ ١٢٥): وهو فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث ، والخوض فيه صعب ، حقيق بالتحري ، جدير بالتوقي ، فليحذر خائضه وليتق الله ربه أن يقدم على تفسير كلام نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام رجما بالظن إن بعض الظن إثم . وكان السلف يتثبتون فيه أشد التثبت ، ويتحرون فيه أعظم التحري ، ولهذا لما سئل أحمد – رضي الله عنه – عن حرف منه قال : سلوا أهل الغريب ، فإني أكره أن أتكلم في الحديث بالظن . اهـ

ولْيجتنِبْ رواية المشكلات ، مما لا تحملُه قلوبُ العامَّة ، فإن رَوَى ذلك فليكن في مجالس خاصة(١) . وَيَحْرُمُ عليه رواية الموضوع ، ورواية المطروح(٢) ، إلا أن يُبيِّنَه للناسِ ليَحذَّرُوه .

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (١٤٣) : ثم لا ينبغي لطالب الحديث : أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون. اهـ

(١) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٤٢٠): وليتجنب من الأحاديث ما لا تحتمله عقولهم وما لا يفهمونه كأحاديث الصفات لما لا يؤمن عليهم من الخطأ والوهم والوقوع في التشبيه والتجسيم فقد قال علي تحبون أن يكذب الله ورسوله حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون ،رواه البخاري. اهـ

و**قال الشيخ** صالح بن عبد العزيز آل الشيخ رحمه الله تعالى في التمهيد لشرح كتاب التوحيد :

" وفي صحيح البخاري قال علي رضي الله عنه : " حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله ؟ " هذا فيه دليل على أن بعض العلم لا يصلح لكل أحد ؛ فإن من العلم ما هو خاص ، ولو كان نافعا في نفسه ومن أمور التوحيد ، لكن ربما لا يعرفه كثير من الناس ، وهذا من مثل بعض أفراد توحيد الأسماء والصفات كبعض مباحث الأسماء والصفات ، وذكر بعض الصفات لله - جل وعلا - فإنها لا تناسب كل أحد حتى إن بعض المتجهين إلى العلم قد لا تطرح عليه بعض المسائل الدقيقة في الأسماء والصفات ، ولكن يؤمرون بالإيمان بذلك إجمالا ، والإيمان بالمعروف والمعلوم المشتهر في الكتاب والسنة ، أما دقائق البحث في الأسماء والصفات فإنما هي للخاصة ، ولا تناسب العامة والمبتدئين في طلب العلم ؛ لأن منها ما يشكل ، ومنها ما قد يؤول بقائله إلى أن يكذب الله ورسوله ، كما قال هنا علي رضي الله عنه : " حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله ؟! ". اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في التسعينية (١/ ١١٧): أن قول القائل: نطلب منه أن لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام ولا يكتب بها إلى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها،

الثقة (١) :

تُشتَرَطُ العدالةُ في الراوي كالشاهد ، ويمتازُ الثقةُ بالضبطِ والإتقان ،

يتضمن إبطال أعظم أصول الدين ودعائمه التوحيد، فإن من أعظم آيات الصفات آية الكرسي التي هي أعظم آية في القرآن، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح، و {قل هو الله أحد} التي تعدل ثلث القرآن، كما استفاضت بذلك الأحاديث عن النبي ﷺ وكذلك فاتحة الكتاب التي لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها، كما ثبت ذلك في الصحيح أيضا، وهي أم القرآن التي لا تجزئ الصلاة إلا بها فإن قوله: {الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين}. كل ذلك من آيات الصفات باتفاق المسلمين، و {قل هو الله أحد} قد ثبت في الصحيحين عن عائشة {أن رسول الله ﷺ بعث رجلا على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بـ {قل هو الله أحد} فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ - فقال: سلوه لأي شيء يصنع ذلك فسألوه فقال: لأنها صفة الرحمن فأنا أحب أقرأ بها. فقال رسول الله ﷺ: أخبروه أن الله يحبه. وهذا يقتضي أن ما كان صفة لله من الآيات فإنه يستحب قراءته، والله يحب ذلك، ويحب من يحب ذلك، ولا خلاف بين المسلمين في استحباب قراءة آيات في الصفات للصلاة الجهرية التي يسمعها العامي وغيره، بل بسم الله الرحمن الرحيم من آيات الصفات وكذلك أول سورة الحديد إلى قوله: {والله بما تعملون بصير} هي من آيات الصفات. اهـ

فهذه المسألة لها ضوابط، وقد ذكرها الشيخ عبد الحميد بن يحيى الحجوري حفظه الله تعالى في كتابه ضوابط تحديث العوام بآيات وأحاديث الأسماء والصفات.

(٢) المطروح هو المتروك. **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٤٤): وتحرم روايته مع العلم به أي بوضعه في أي معنى كان سواء الأحكام والقصص والترغيب وغيرها إلا مبينا أي مقرونا ببيان وضعه لحديث مسلم: من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين. اهـ

(١) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٥٨): أن يقول بنقل الثقة لأنه من جمع العدالة والضبط. اهـ

فإن انضاف إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ ، فهو حافظ[1] .

والحُفَّاظُ طبقات (٢) :

١ـ في ذِرْوَتِها أبو هريرة رضي الله عنه[3] .

٢ـ وفي التابعين كابنِ المسيّب[4] .

٣ـ وفي صِغارِهم كالزُّهريِّ[5]

٤ـ وفي أتباعِهم كسفيان ، وشعبة ، ومالك[1] .

---

(١) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٤٣): قال ابن مهدي : الحفظ الإتقان . وقال أبو زرعة : الإتقان أكثر من حفظ السرد. وقال غيره: الحفظ المعرفة. اهـ

(٢) تراجم الطبقة الأولى والثانية التي سنذكرها في هذا الباب نقلنا من تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي رحمه الله تعالى مختصرا.

(٣) أبو هريرة الدوسي اليماني الحافظ الفقيه صاحب رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن صخر على الأشهر: كان اسمه في الجاهلية عبد شمس، قدم أبو هريرة مهاجرا ليالي فتح خيبر، وقال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره، توفي أبو هريرة سنة ثمان وخمسين قاله جماعة. اهـ

(٤) سعيد بن المسيب الإمام شيخ الإسلام فقيه المدينة أبو محمد المخزومي: أجل التابعين ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر وكان واسع العلم وافر الحرمة متين الديانة، قوالا بالحق فقيه النفس. وقد اختلفوا في وفاته على أقوال أقواها سنة أربع وتسعين.

(٥) الزهري أعلم الحفاظ أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري المدني الإمام، وروى الليث عنه قال ما استودعت قلبي علما فنسيته، ومن حفظ الزهري أنه حفظ القرآن في ثمانين ليلة، توفي في رمضان سنة أربع وعشرين ومائة.

٥ـ ثم ابنِ المبارك ، ويحيى بنِ سعيد ، ووكيع ، وابنِ مهدي[٢] .

---

(١) - سفيان بن سعيد بن مسروق الإمام شيخ الإسلام سيد الحفاظ أبو عبد الله الثوري الكوفي الفقيه، وقال شعبة ويحيى بن معين وجماعة سفيان أمير المؤمنين في الحديث، مات في شعبان سنة إحدى وستين ومائة رضي الله عنه. اهـ

- شعبة بن الحجاج بن الورد الحجة الحافظ شيخ الإسلام أبو بسطام الأزدي العتكي مولاهم الواسطي نزيل البصرة ومحدثها، وكان الثوري يقول شعبة أمير المؤمنين في الحديث **وقال الشافعي** لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق ،اتفقوا على موت شعبة سنة ستين ومائة فيقال مات في أولها رحمه الله تعالى. اهـ

- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام أبو عبد الله الأصبحي المدني الفقيه إمام دار الهجرة، **وقال الشافعي** لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز، وأما وفاته كلهم قالوا في سنة تسع وسبعين ومائة رحمة الله عليه.

(٢) - عبد الله بن المبارك بن واضح الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام فخر المجاهدين قدوة الزاهدين أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم المروزي التاجر السفار صاحب التصانيف النافعة والرحلات الشاسعة، مات ابن المبارك بهيت في رمضان سنة إحدى وثمانين ومائة رحمه الله تعالى.

- يحيى بن سعيد بن فروخ الإمام العلم سيد الحفاظ أبو سعيد التميمي مولاهم البصري القطان، وقال ابن المديني ما رأيت أحدا اعلم بالرجال منه، قال ابن مهدى قال لي سفيان جئنى بمن أذاكره فجئته بيحيى فذاكره فلما خرج قال يا عبد الرحمن قلت لك جئنى بانسان جئتنى بشيطان يعنى اندهش سفيان من حفظه، توفي يحيى في صفر سنة ثمان وتسعين ومائة.

- وكيع بن الجراح بن مليح الامام الحافظ الثبت محدث العراق أبو سفيان الرواسي الكوفى أحد الأئمة الأعلام، توفى وكيع بفيد راجعا من الحج سنة سبع وتسعين ومائة يوم عاشوراء.

- عبد الرحمن بن مهدى بن حسان الحافظ الكبير والإمام الشهير اللؤلؤى أبو سعيد البصري مولى الأزد، وكان ورده كل ليلة نصف القرآن **وقال الذهلي** ما رأيت في يد عبد الرحمن بن مهدى كتابا قط قال ابن نمير سمعت بن مهدى يقول معرفة الحديث الهام، مات في جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة.

٦ـ ثم كأصحابِ هؤلاء ، كابن المَدِيني ، وابنِ مَعِين ، وأحمد ، وإسحاق[١] ، وخَلْق .

٧ـ ثم البخاريِّ ، وأبي زُرْعَة ، وأبي حاتم ، وأبي داود ، ومُسْلِم[٢] .

---

(١) – علي بن المديني حافظ العصر وقدوة أرباب هذا الشأن أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم المديني ثم البصري صاحب التصانيف، قال أبو حاتم كان ابن المديني علما في الناس في معرفة الحديث والعلل ،توفي في ذي القعدة غريبا بمدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة ثلاث وثلاثين ومائتين رحمه الله تعالى.

– أحمد بن حنبل شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، وقال علي بن المديني: إن الله أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة وبأحمد بن حنبل يوم المحنة، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين.

– إسحاق بن إبراهيم الإمام الحافظ الكبير أبو يعقوب التميمي الحنظلي المروزي، نزيل نيسابور وعالمها بل شيخ أهل المشرق يعرف بابن راهويه، وعن أحمد قال: لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيرا. الحفظ، قال البخاري: مات ليلة نصف شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين وله سبع وسبعون سنة.

(٢) – البخاري شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري صاحب الصحيح والتصانيف، وقال ابن خزيمة ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري، مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين.

– أبو زرعة الإمام حافظ العصر عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم الرازي، وقال أبو حاتم: ما خلف أبو زرعة بعده مثله ولا أعلم من كان يفهم هذا الشأن مثله وقل من رأيت في زهده، مات أبو زرعة في آخر يوم من سنة أربع وستين ومائتين وقد شاخ، رحمة الله عليه.

– أبو داود الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني صاحب السنن، وقال محمد بن إسحاق الصاغاني لين لأبي داود

٨ـ ثم النَّسائيِّ ، وموسى بنِ هارون ، وصالحِ جَزَرَة ، وابنِ خُزَيمة(١) .

٩ـ ثم [ابنِ](٢) الشَّرْقي (٣) . وممن يُوصَفُ بالحفظ والإتقانِ جماعة من الصحابة

الحديث كما لين لداود الحديد ،مات أبو داود في سادس عشر شوال سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة.

– مسلم بن الحجاج الإمام الحافظ حجة الإسلام أبو الحسين القشيري النيسابوري صاحب التصانيف. وقال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما، مات مسلم في رجب سنة إحدى وستين ومائتين.

(١) – النسائي الحافظ الإمام شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي صاحب السنن، قال الدارقطني: أبو عبد الرحمن مقدم علي كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره، وتوفي بفلسطين يوم الإثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة.

– موسى بن هارون الحافظ الإمام الحجة أبو عمران بن المحدث أبي موسى الحمال البغدادي البزاز محدث العراق، قال الصبغى: ما رأينا في حفاظ الحديث أهيب ولا أورع من موسى بن هارون. ومات في شعبان سنة أربع وتسعين ومائتين رحمه الله تعالى.

– صالح جزرة الحافظ العلامة الثبت شيخ ما وراء النهر أبو علي صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي مولاهم البغدادي نزيل بخارى، وقال الخطيب، حدث دهرا من حفظه ولم يكن استصحب معه كتابا، وكان ثبتا صدوقا مشهورا بالمزاح، مات في ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين ومائتين.

– ابن خزيمة الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، قال الدارقطني: كان ابن خزيمة إماما ثبتا معدوم النظير، وكانت وفاته في ثاني ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.

[(٢)] سقطت من [م].

(٣) – ابن الشرقي الإمام الحافظ الحجة أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري تلميذ مسلم، قال السلمي: سألت الدارقطني عن أبي حامد بن الشرقي فقال: ثقة مأمون قال الخطيب: أبو حامد ثبت حافظ متقن، ومات في شهر رمضان سنة خمس وعشرين وثلاثمائة.

والتابعين .

١٠ـ ثم عُبَيدِ الله بنِ عمر ، وابنِ عَوْن ، ومِسْعَر [١] .

١١ـ ثم زائدة ، والليثِ ، وحمَّادِ بن زيد [٢] .

---

(١) – عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الإمام الحافظ الثبت أبو عثمان العدوي المدني .قال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن مالك وأيوب وعبيد الله أيهم أثبت في نافع، فقال: عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية، مات سنة سبع وأربعين ومائة بالمدينة.

– ابن عون الإمام شيخ أهل البصرة أبو عون عبد الله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم البصري الحافظ، قال عبد الرحمن بن مهدي: ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون، وقال ابن معين: ثقة في كل شيء ، مات في رجب سنة إحدى وخمسين ومائة رحمه الله تعالى.

– مسعر بن كدام الإمام الحافظ أبو سلمة الهلالي الكوفي الأحول أحد الأعلام ،وعن خالد بن عمرو قال رأيت مسعرا كأن جبهته ركبة عنز من السجود. قال شعبة كنا نسمي مسعرا المصحف من إتقانه، (مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين و مائة قاله الحافظ في التقريب)

(٢) – زائدة بن قدامة الإمام الحجة أبو الصلت الثقفي الكوفي، قال أبو داود الطيالسي: كان لا يحدث صاحب بدعة. قال أبو حاتم الرازي: ثقة صاحب سنة وقيل مات مرابطا بأرض الروم. توفي في أوائل سنة إحدى وستين ومائة وقد شاخ.

– الليث بن سعد الإمام الحافظ شيخ الديار المصرية وعالمها ورئيسها أبو الحارث الفهمي مولاهم الأصبهاني الأصل المصري، وقال يحيى بن بكير: هو أفقه من مالك لكن الحظوظ لمالك ،مات ليلة الجمعة النصف من شعبان سنة خمس وسبعين ومائة وله إحدى وثمانون سنة رحمه الله تعالى.

– حماد بن زيد بن درهم الإمام الحافظ المجود شيخ العراق أبو إسماعيل الأزدي مولاهم البصري الأزرق الضرير، وقال يحيى بن معين: ليس أحد أثبت من حماد بن زيد. وقال يحيى بن يحيى: ما رأيت شيخا أحفظ منه. (مات سنة تسع وسبعين وله إحدى وثمانون سنة قاله الحافظ في التقريب)

١٢ـ ثم يزيدُ بنِ هارون ، وأبو أسامة ، وابنُ وهب[(١)] .

١٣ـ ثم أبو خيثمة ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وابن نُمَير ، وأحمد بن صالح[(٢)] .

---

(١) - يزيد بن هارون بن زاذى الحافظ القدوة شيخ الإسلام أبو خالد السلمي مولاهم الواسطي، قال ابن المديني: ما رأيت أحفظ من يزيد بن هارون وقال يحيى بن يحيى: يزيد أحفظ من وكيع. وقال أحمد: كان يزيد حافظا متقنا، مات سنة ست ومائتين في ربيع الآخر بواسط.

- أبو أسامة الحافظ الإمام الحجة حماد بن أسامة الكوفي مولى بني هاشم، قال أحمد: ثقة. كان أعلم الناس بأمور الناس وأخبار الكوفة، ما كان أرواه عن هشام بن عروة وقال أحمد (أيضا): كان ثبتا لا يكاد يخطئ، مات في ذي القعدة سنة إحدى ومائتين رحمة الله عليه.

- عبد الله بن وهب بن مسلم الإمام الحافظ أبو محمد الفهري مولاهم المصري الفقيه أحد الأئمة الأعلام، وعن سحنون قال: كان ابن وهب قد قسم دهره أثلاثا؛ ثلثا في الرباط وثلثا يعلم الناس وثلثا في الحج، وقال يونس: مات في شعبان سنة سبع وتسعين ومائة رحمه الله تعالى.

(٢) - أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي الحافظ الكبير محدث بغداد، و**قال يعقوب** بن شيبة: هو أثبت من أبي بكر بن أبي شيبة. وقال النسائي: ثقة مأمون، توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين عن أربع وسبعين سنة.

- أبو بكر بن أبي شيبة الحافظ عديم النظير الثبت النحرير عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم الكوفي ،وقال الخطيب: إن أبا بكر متقنا حافظا صنف المسند والأحكام والتفسر. قال البخاري: مات في المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين رحمه الله تعالى.

١٤ـ ثم عَبَّاسٌ الدُّوْرِي ، وابنُ وارَه ، والترمذيُّ ، وأحمدُ بن أبي خَيْثَمة ،

وعبدُ الله بن أحمد[١]

- محمد بن عبد الله بن نمير الحافظ الثبت أبو عبد الرحمن الهمداني الخارفي الكوفي أحد الأعلام، وقال أبو حاتم: ثقة حجة. وقال النسائي: ثقة مأمون، قال البخاري: مات في شعبان أو في رمضان سنة أربع وثلاثين ومائتين رحمه الله تعالى.

- أحمد بن صالح الإمام الحافظ أبو جعفر الطبري ثم المصري أحد الأعلام، وقال أبو حاتم ثقة وقال أحمد العجلي ثقة صاحب سنة، قال الخطيب: كان فيه الكبر وشراسة الخلق نال النسائي جفاء منه في مجلسه فذلك الذي أفسد بينهما، مات في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين.

(١) - عباس بن محمد بن حاتم الحافظ الإمام أبو الفضل الهاشمي مولاهم الدوري البغدادي صاحب يحيى بن معين ،**قال النسائي** ثقة. قلت (يعني الذهبي رحمه الله تعالى):وكتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبيء عن بصره بهذا الشأن وتوفي في صفر سنة إحدى وسبعين ومائتين.

- ابن وارة الحافظ الكبير الثبت أبو عبد الله محمد بن مسلم بن عثمان بن وارة الرازي، قال بن أبي حاتم هو ثقة صدوق ،**قال النسائي** ثقة صاحب حديث و**قال الطحاوي** ثلاثة بالري لم يكن في الأرض مثلهم في وقتهم أبو حاتم وأبو زرعة وابن وارة ،قلت :مات في رمضان سنة سبعين ومائتين.

- الترمذي الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي الضرير مصنف الجامع وكتاب العلل ،قال ابن حبان في كتاب الثقات كان أبو عيسى ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر ومات في ثالث عشر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ.

- أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب الحافظ الحجة الإمام أبو بكر بن الحافظ النسائي ثم البغدادي صاحب التاريخ الكبير ، و**قال الخطيب** ثقة عالم متقن حافظ بصير بأيام الناس راوية للادب ،قال ابن المنادى بلغ أربعا وتسعين سنة ومات في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين ومائتين.

- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الإمام الحافظ الحجة أبو عبد الرحمن محدث العراق ولد إمام العلماء أبي عبد الله الشيباني المروزي الأصل البغدادي **قال الخطيب** كان ثقة ثبتا فهما ،قلت مات عبد الله في سن أبيه في شهر جمادى الآخرة سنة تسعين ومائتين وكانت جنازته مشهودة.

١٥ـ ثم ابنُ صاعِد ، وابن زياد النيسابوري ، وابنُ جَوْصَا ، وابنُ الأَخْرَم [(١)] .

١٦ـ ثم أبو بكر الإسماعيلي ، وابنُ عَدِيّ ، وأبو أحمد الحاكم [(٢)] .

---

(١) - يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب مولى أبي جعفر المنصور الحافظ الإمام الثقة أبو محمد الهاشمي البغدادي قال الدارقطني ثقة ثبت حافظ ،قلت: لابن صاعد كلام متين في الرجال والعلل يدل على تبحره مات في ذي القعدة سنة ثمان عشرة وثلاث مائة.

- ابن زياد الحافظ المجود العلامة أبو بكر عبد الله بن زياد بن واصل النيسابوري الفقيه الشافعي صاحب التصانيف وقال الدارقطني ما رأيت أحفظ من بن زياد كان يعرف زيادات الألفاظ في المتون وقال ابن قانع مات في رابع ربيع الآخر سنة أربع وعشرين وثلاث مائة رحمه الله تعالى.

- ابن جوصاء الإمام الحافظ النبيل محدث الشام أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصاء الدمشقي، وجمع وصنف وتكلم على العلل والرجال، وقال أبو علي الحافظ حدثنا بن جوصاء وكان ركنا من أركان الحديث ،توفي ابن جوصاء في جمادي الأولى سنة عشرين وثلاث مائة.

- ابن الأخرم الحافظ الإمام أبو جعفر محمد بن العباس بن أيوب الأصبهاني ويعرف بابن الأخرم كان فقيها محدثا، مات بن الأخرم هذا في سنة إحدى وثلاث مائة رحمه الله تعالى.

(٢) - الإسماعيلي الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني، **قال الحاكم** كان الإسماعيلي واحد عصره وشيخ المحدثين والفقهاء أجلهم في الرياسة والمروءة والسخاء، مات في رجب في غرته من سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة.

- ابن عدي الإمام الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني ويعرف أيضا بابن القطان صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل كان أحد الأعلام ،قال حمزة بن يوسف توفي أبو أحمد في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاث مائة.

- أبو احمد الحاكم محدث خراسان الإمام الحافظ الجهبذ محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي صاحب التصانيف وهذا هو الحاكم الكبير مؤلف كتاب الكنى، **قال الحاكم** هو إمام عصره في هذه الصنعة ، توفي في ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة.

١٧ـ ثم ابنُ منده[١] ، ونحوُه .

١٨ـ ثم البَرْقَانيُّ ، وأبو حازم العَبْدَوِي[٢] .

١٩ـ ثم البيهقيُّ ، وابنُ عبد البَرّ[٣] .

٢٠ـ ثم الحُمَيدي ، وابنُ طَاهِر[٤] .

---

(١) - ابن منده الحافظ العالم المسند أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن الحافظ الشيخ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني العبدي وقال أبو سعد السمعاني هو جليل القدر وافر الفضل واسع الرواية ثقة حافظ ،توفي يوم النحر سنة إحدى عشرة وأربع مائة.

(٢) - البرقاني الإمام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني الشافعي شيخ بغداد، قال الخطيب: كان ثقة ورعًا ثبتًا لم نر في شيوخنا أثبت منه ، مات في أول رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة.

- العبدوي الحافظ الإمام محدث نيسابور أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه بن سدوس بن علي بن عبد الله ابن الإمام عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، قال الخطيب: كان ثقة صادقًا حافظًا عارفًا، مات يوم عيد الفطر سنة سبع عشرة وأربعمائة.

(٣) - البيهقي الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي البيهقي، صاحب التصانيف وبُورك له في علمه لحسن قصده وقوة فهمه وحفظه وعمل كتبًا لم يسبق إلى تحريرها ،حضره الأجل في عاشر جمادى الأولى من سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة.

- ابن عبد البر الإمام شيخ الإسلام حافظ المغرب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ،قال أبو الوليد الباجي: لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر في الحديث. مات أبو عمر ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

(٤) - الحُمَيدي الحافظ الثبت الإمام القدوة، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن يصل الأزدي الحميدي الأندلسي الميورقي الظاهري، وكان من كبار تلامذة بن حزم، مات في سابع عشر ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة.

٢١ـ ثم السِّلَفِيّ ، وابن السَّمْعاني[(١)] .

٢٢ـ ثم عبدالقادر ، والحازمي[(٢)] .

٢٣ـ ثم الحافظ الضياء ، وابنُ سيد الناس خطيبُ تونس[(٣)] .

– محمد بن طاهر بن علي الحافظ العالم المكثر الجوال، أبو الفضل المقدسي، وقال أبو زكريا بن منده: كان بن طاهر أحد الحفاظ حسن الاعتقاد جميل الطريقة صدوقًا عالمًا بالصحيح والسقيم كثير التصانيف لازمًا للأثر، وقال أبو المعمر: مات في نصف ربيع الأول سنة سبع وخمسمائة.

(١) – السلفي الحافظ العلامة شيخ الإسلام أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني ،**قال السمعاني** في الذيل: أبو طاهر ثقة ورع متقن ثبت فهم حافظ،

توفي السلفي صبيحة الجمعة خامس ربيع الآخر سنة ست وسبعين وخمسمائة.

– السمعاني الإمام الحافظ الأوحد، أبو بكر محمد بن أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني المروزي والد الحافظ أبي سعد، وقال ولده: نشأ في عبادة وتحصيل وبرع في الأدب وكان متصرفًا في فنون ومات في صفر سنة عشر وخمسمائة وله ثلاث وأربعون سنة.

(٢) – عبد القادر بن عبد الله الحافظ الإمام الرحال أبو محمد الرهاوي الحنبلي محدث الجزيرة، قال ابن نقطة: كان عالمًا ثقة مأمونًا صالحًا إلا أنه كان عسرًا في الرواية لا يكثر عنه إلا من أقام عنده. توفي الحافظ الرهاوي بحران في ثاني جمادى الأولى سنة اثنتي عشرة وستمائة.

– الحازمي الإمام الحافظ البارع النسابة أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذاني، وذكره ابن النجار فقال: كان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله، مات في جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة.

(٣) – الضياء الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي ثم الدمشقي، الصالحي الحنبلي، صاحب التصانيف النافعة، توفي رحمه الله في شعبان سنة تسع عشرة وستمائة.

– ابن سيد الناس الإمام الحافظ العلامة الخطيب أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى ابن سيد الناس اليعمري الأندلسي الإشبيلي، عالم المغرب، ذكر القاضي عز الدين

٢٤ـ ثم حفيدُه حافظ وقتِه أبو الفتح[(١)] .

وممن يعدّ[(٢)] من الحفاظِ في الطبقةِ الثالثة : عَدَدٌ من الصحابةِ وخلقٌ من التابعين وتابعيهم ، وهلُمَّ جراً إلى اليوم .

١ـ فمثلُ يحيى القطان ، يقال فيه : إمام ، وحُجَّة ، وثَبْت ، وجِهْبِذ[(٣)] ، وثِقَة ثِقَة .

٢ـ ثم ثقة حافظ .

٣ـ ثم ثقة مُتقن .

٤ـ ثم ثقة عارف ، وحافظ صدوق ، ونحوُ ذلك[(٤)] .

الشريف في وفياته فقال: كان أحد حفاظ الحديث المشهورين ،توفي في رجب سنة تسع وخمسين وستمائة.

(١) الشيخ العلامة المحدث الحافظ الأديب البارع فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري الأندلسي الأصل المصري. (و**قال الإمام** الذهبي في المعجم المختص بالمحدثين :وصنف وصحح وعلل وفرع وأصل والله يصلحه وإياي، مات فجأة في الحادي عشر من شعبان سنة ٧٣٤ هـ)

[(٢)] في [س]: تقدم.

(٣) جهبذ : الجهبذ بالكسر : النقاد الخبير بغوامض الأمور ، البارع العارف بطرق النقد ، وهو معرب ومما يستدرك عليه : الجهباذ ، بالكسر ، لغة في الجهبذ ، والجمع الجهابذة . (تاج العروس للزَّبيدي)

(٤) **قال الحافظ** ابن حجر ﵀ تعالى في النزهة (١٨٨): ومِن المهم، أيضاً: معرفة مراتب التعديل: وأرفعها الوصف أيضاً، بما دَلَّ على المبالغة فيه، وأصْرَحُ ذلك: التعبيرُ بأفعلَ، كأوثقِ الناس، أو

فهؤلاء الحُفَّاظُ الثقات ، إذا انفرد الرجلُ منهم من التابعين ، فحديثهُ صحيح . وإن كان من الأتباعِ قيل : صحيح غريب . وإن كان من أصحاب الأتباع قيل : غريب فَرْد [(١)] .

ويَنْدُرُ تفرُّدهم ، فتجدُ الإمامَ منهم عنده مِئتا ألف حديث ، لا يكادُ ينفرد بحديثينِ ثلاثة .

ومن كان بعدَهم فأين ما يَنفرِدُ به ، ما علمتهُ ، وقد يوجَد [(٢)] .

أثبتِ الناس، أو إليه المنتهى في الثبتِ. ثم ما تأكد بصفةٍ مِن الصفات الدالة على التعديل، أو وصفين: كثقةٍ ثقةٍ، أو ثبتٍ ثبتٍ، أو ثقةٍ حافظٍ، أو عدلٍ ضابطٍ، أو نحو ذلك. وأدناها ما أَشْعَر بالقربِ من أسهل التجريح: كشيخٍ، وَيُرْوَى حديثه، ويُعْتَبَرْ به، ونحوِ ذلك.

وبَيْنَ ذلك مراتبُ لا تَخْفَى. اهـ

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (١/ ١١٥) : وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينه حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقه ثقه بتسع مرات وكأنه سكت لانقطاع نفسه. اهـ

(١) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في ميزان الاعتدال في ترجمة علي بن عبد الله بن المديني : بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة فيقال له هذا الحديث لا يتابع عليه وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم وما الغرض هذا فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرا. اهـ

(٢) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٦٢): قال أبو بكر الخطيب : ((أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب عليهم كتب الغريب دون المشهور ، وسماع المنكر

ثم نَنْتَقِلُ إلى اليَقِظ الثقةِ[(١)] المتوسِطِ المعرفةِ والطلب ، فهو الذي يُطلَقُ عليه أنه ثقة ، وهم جُمهورُ رجال ((الصحيحين)) فتابِعِيُّهم ، إذا انفَرَد بالمَتْن خُرَّج حديثهُ ذلك في (الصحاح) .

وقد يَتوقَّفُ كثير من النُّقَّاد في إطلاق (الغرابة) مع (الصحة) ، في حديثِ أتباعِ الثقات . وقد يُوجَدُ بعضُ ذلك في (الصحاح) دون بعض .

وقد يُسمّي جماعةٌ من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم[(٢)]، وحفص بنِ غِياثٍ[(٣)]: منكراً[(١)]

دون المعروف ، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من رواية المجروحين والضعفاء ، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتباً ، والثابت مصدوفاً عنه مطرحاً ، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم ، ونقصان علمهم بالتمييز ، وزهدهم في تعلمه ، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة المحدثين ، والأعلام من سلافنا الماضين)) .وهذا الذي ذكره الخطيب حق ،ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب والسنة ونحوها ، ويعتني بالأجزاء الغريبة وبمثل مسند البزار ، ومعاجم الطبراني ، أو أفراد الدارقطني ، وهي مجمع الغرائب والمناكير . اهـ

[(١)] سقطت من [س].

(٢) هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة (تقريب التهذيب).

(٣) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر من الثامنة (تقريب التهذيب).

فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة [٢]، أطلقوا النكارةَ على ما انفرد به مثلُ عثمان بن أبي شيبة[٣] ، وأبي سَلَمة التَّبُوْذَكِي[١] ، وقالوا : هذا منكر.[٢]

---

(١) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٣٨) :وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث - إذا تفرد به واحد - وإن لم يرو الثقات خلافه - : ((إنه لا يتابع عليه ، ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ،ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه . وقد قال مسلم في أول كتابه : ((حكم أهل العلم والذي تعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث ، أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رووا ، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم ، فإذا واجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته)) . فأما من نراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره ، أو لمثل هشام بن عروة ، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على اتفاق منهم في أكثره ، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح الذي عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس ، والله أعلم . اهـ

وقال الإمام ابن القطان الفاسي رحمه الله تعالى في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٣٨٣): وهذا الذي كتبناه كله يؤكد ما قلناه : من كون الحديث المذكور لا يصح ؛ فإنه من الأفراد التي لا تقبل إلا من الثقات المشهورين. اهـ

(٢) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي(١٨١): والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم : عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره ، فأما ما تفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فرداً ، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات أو أفراد إمام عن الحفاظ والأئمة صحيح متفق عليه،ومثله بحديث مالك في المغفر. اهـ

(٣) عثمان بن أبي شيبة الحافظ الكبير أبو الحسن عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان الكوفي صاحب المسند والتفسير (تقريب التهذيب).

(١) التبوذكي الحافظ الثقة أبو سلمة موسى بن إسماعيل المنقري مولاهم البصري (تقريب التهذيب).

(٢) الإمام الذهبي رحمه الله تعالى من أهل الاستقراء والتتبع يرى أن تفرد الحفاظ الثقات ومن كان مثلهم من الطبقة الأولى يقبل تفردهم وأما تفرد الثقات المتوسط الذين هم أدنى من الطبقة الأولى من أتباع التابعين قد يتوقف في تصحيح حديثهم، بل قال في موضع آخر أن تفرد الصدوق يقال منكرا. وقد خالفه ومن معه غيرهم من الأئمة.

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في إرواء الغليل (٣/ ٢٩): أن قتيبة ثقة ثبت كما **قال الحافظ** فلا يضر تفرده كما هو مقرر في علم الحديث وأما الوهم فمردود إذ لا دليل عليه إلا الظن والظن لا يغني عن الحق شيئا ولا يرد به حديث الثقة ! ولو فتح هذا الباب لم يسلم لنا حديث ! اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (٤٩): السؤال: **قال الذهبي** رحمه الله تعالى في ترجمة علي بن المديني: إن الثقة إذا تفرد برواية فهي صحيحة غريبة، أما الصدوق فإذا انفرد فهي منكرة، هل هذا قول صحيح؟

الجواب: من أهل العلم من لا يقبل الصدوق، مثل أبي حاتم رحمه الله تعالى فلعله جرى على مثل ما جرى عليه أبوحاتم. أما ابن الصلاح وكثير من أهل العلم فيعتبرون الصدوق إذا انفرد حسن الحديث، ورب كلمة تنفق على المؤلف من غير أن ينظر فيها ويفحصها مثل: زيادة الثقة، وقد زلت قدم الخطيب في بعض كتبه، وفي "الكفاية" ثم تبعه على هذا ابن الصلاح، فالراجح في هذا أنه يحسّن حديثه. اهـ

السؤال: ماذا يقصد الإمام أحمد بلفظة: (منكر) في الحديث أو في الرجل؟

الجواب: أما إذا قال في الحديث: (منكر) فهو محمول على النكارة وعلى التفرد، فقد يتفرد راو من بين سائر الرواة، وربما أطلق الإمام أحمد النكارة بمعنى التفرد، حتى ولو تفرد به راو ثقة وهو محتج به مثل قوله في محمد بن إبراهيم التيمي: روى مناكير، ومحمد بن إبراهيم التيمي هو حامل لواء حديث ((إنّما الأعمال بالنّيات وإنّما لكلّ أمرئ ما نوى)) فهو يرويه عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب. فربما يطلقها على الثقة وهو يعني أنه يتفرد بأحاديث، ولا يعني أنّها ترد، وهكذا الإمام النسائي -رحمه الله- وربما يطلقها على النكارة التي هي ضد المعروف، فإذا لم يظهر لا ذا ولا ذاك من تصرفه، حملت على النكارة التي هي ضد المعروف وتوقّف فيه. لكن مثل قوله في

فإن رَوَى أحاديثَ من الأفراد المنكرة ، غَمَزُوه وليَّنوا حديثَه ، وتوقفوا في توثيقه[(١)] ، فإن رَجَع عنها وامَتَنع من روايتها ، وجَوَّز على نفسِه الوَهَم ، فهو خير له وأرجَح لعدالته[(٢)] ، وليس من حَدِّ الثقةِ : أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ ، فمن الذي سلم[(٣)] من ذلك غير المعصومِ الذي لا يقرُّ على خطأ[(٤)] .

فصل

الثقة : من وثَّقَه كثيرٌ ولم يُضعَّف(٥) .

محمد بن إبراهيم التيمي: يروي المناكير، ومن كان على شاكلة محمد بن إبراهيم التيمي فهو يعني أنه يتفرد ببعض الأحاديث، والتفرد لا شيء فيه إذا لم يخالف من هو أرجح منه. اهـ

(١) **قال الإمام** النووي رحمه الله تعالى في التقريب والتيسير(٨) : لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه كمن لا يبالي بالنوم في السماع أو يحدث لا من أصل مصحح أو عرف بقبول التلقين في الحديث أو كثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل أو كثرة الشواذ والمناكير في حديثه. اهـ

(٢) **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٩٦): قال ابن مهدي لشعبة من الذي تترك الرواية عنه قال إذا تمارى في غلط مجمع عليه ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه. اهـ

[(٣)] في [س] و [ح]: يسلم.

(٤) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (٦٠) : وذكر الترمذي ههنا حكم القسم الرابع وهم الحفاظ المتقنون الذين يقل خطؤهم وذكر أنه لم يسلم من الخطأ كبير أحد من الأئمة على حفظهم، وقال ابن معين من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب، وقال أيضا لست أعجب ممن يحدث فيخطئ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب، وقال ابن المبارك ومن يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءا في ذلك. اهـ

(٥) هذا من أرفع مراتب التوثيق ولم يشترط في توثيق الراوي عدد المعدلين.

ودُونَه : من لم يُوثق ولا ضُعِّف .

فإن خُرِّج حديثُ هذا في ((الصحيحين)) ، فهو مُوَثَّق بذلك(١) ، وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيِّ(١)

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (١/ ٢١٠): وصحيح اكتفاؤهم أي أئمة الأثر فيها بقول العدل الواحد جرحا وتعديلا... مما تثبت به العدالة أيضا وهو الاستفاضة استغناء ذي الشهرة ونباهة لا الذكر بالاستقامة والصدق مع البصيرة والفهم وهو الاستفاضة عن تزكية صريحة كمالك هو ابن أنس. اهـ

قال الإمام العراقي رحمه الله تعالى في التقييد والإيضاح (٤٩): الجواب أن العدالة تثبت إما بالتنصيص عليها كالمصرح بتوثيقهم وهم كثير أو بتخريج من التزم الصحة في كتابه له فالعدالة أيضا تثبت بذلك. اهـ

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (١٠): السابعة: وإذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى ما خرجه الأئمة في تصانيفهم الكافلة ببيان ذلك كما سبق ذكره فالحاجة ماسة إلى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك،

فأولها : صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا ،الثاني : صحيح انفرد به البخاري أي عن مسلم،

الثالث : صحيح انفرد به مسلم أي عن البخاري ،الرابع : صحيح على شرطهما لم يخرجاه،

الخامس : صحيح على شرط البخاري لم يخرجه ،السادس : صحيح على شرط مسلم لم يخرجه،

السابع : صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما.

هذه أمهات أقسامه وأعلاها الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: صحيح متفق عليه. اهـ

(١) هذه العبارة قد تكلم عليها الحافظ بأن المجهول لم يوجد في الصحيحين.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة فتح الباري (٤٥٤): فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة. اهـ

فوجود الراوي في الصحيحين على سبيل الاحتجاج يكتسبون التوثيق الضمني.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة فتح الباري(٤٥٤): وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة عنها ما يقدح ومنها ما لا يقدح وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، **قال الشيخ** أبو الفتح القشيري في مختصره وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما، قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح. اهـ

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (١٠): وروينا عن (مسلم) أنه قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا - يعني في كتابه الصحيح - إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه. قلت : أراد - والله أعلم - أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم. اهـ

(١) الجيد هو رتبة بين الصحيح والحسن، **قال الإمام** السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (١٥٠): أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح. اهـ

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل(١٥٨):

وقسم في مقابلة هؤلاء ، كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون .

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/ ٣٠) :تساهل الترمذي إنكارُه مكابرةٌ لشهرته عند العلماء، وقد تتبعت أحاديث "سننه" حديثاً حديثاً، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث، أي قريباً من خُمس مجموعها... ، لأنّ التساهل من مثله لا يكون إلا عن اجتهاد، وليس عن هوى أو غرضٍ! وكذلك يُقال في المتشددين منهم. اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح(١٢٧): السؤال: ما هو القول الفصل فيمن قيل فيه من المحدثين: إنه متساهل كالحاكم، وابن حبان، والترمذي، هل هو الحكم على الحديث الحسن بالصحة أم غير ذلك؟

الجواب: أما ابن حبان فتساهله فيما يختص بالمجهولين، وقاعدته وقاعدة شيخه ابن خزيمة معروفة في مقدمة "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر: أنّهما يوثقان المجهول، وعلى هذا بنيا عملهما في صحيحيهما. أما في بقية الأمور فربما يحصل منه بعض التساهل، مثل: تصحيح حديث درّاج عن أبيالهيثم أو غيره، ولكن "صحيح ابن حبان" يعتبر مرجعًا من المراجع الكبيرة المفيدة، وأخطاؤه في مسألة توثيق المجهول وتصحيح حديث المجهول لا ينبغي أن يتابع عليها، وتساهله في بعض الأحاديث التي من طرق بعض الرجال لا يتابع عليها أيضًا. والترمذي كذلك، مع أن الترمذي أكثر تساهلاً من ابن حبان، فالحافظ الذهبي قال في ترجمة كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف وقد ذكر حديث: ((المسلمون على شروطهم))، قال: وأما الترمذي فصحح حديثه، ولهذا لا يعتمد العلماء على تصحيحه. لأنه قد كان ذكر في ترجمة كثير بن عبدالله عن الإمام الشافعي وأبي داود، أنه ركن من أركان الكذب. اهـ

فبهذا نحمل لفظ (جيد) الذي ذكر على ما قاله الإمام ابن رجب رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٥٦) : واعلم أن الترمذي رحمه الله خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن (وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف) والحديث الغريب ، كما سيأتي .

والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير (ولا سيما في كتاب الفضائل) ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد ، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق ، أو مختلفاً في إسناده ، وفي بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبي . نعم قد يخرج عن سيئ الحفظ ، وعمن غلب على حديثه الوهم ، ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة ، مع السكوت على حديثهم ، كإسحاق بن أبي فروة وغيره

وابنِ خزيمة[(١)] فجيِّد أيضاً ،

...والترمذي رحمه الله يخرج حديث الثقة الضابط ، ومن يهم قليلاً ، ومن يهم كثيراً ، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه نادراً ، ويبين ذلك ولا يسكت عنه . اهـ

(١) **قال الإمام** الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٥٧):

ومما يتلو الصحيحين سنن أبي داود السجستاني وأبي عبد الرحمن النسائي وأبي عيسى الترمذي وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الذي شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي ﷺ. اهـ

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٥٤): صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول إن صح الخبر أو إن ثبت كذا ونحو ذلك. اهـ

وعرف كتاب صحيح ابن خزيمة بـ (مختصر المختصر) كما **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في السير (١١/ ٣٣٩): وقد سمعنا " مختصر المختصر " له عاليا بفوت لي. اهـ

وقال رحمه الله تعالى في (١١/ ٢٣٧):وقد كان هذا الإمام جهبذا بصيرا بالرجال، فقال فيما رواه عنه أبو بكر محمد بن جعفر شيخ الحاكم: (لست أحتج بشهر بن حوشب، ولا بحريز بن عثمان لمذهبه ، ولا بعبد الله بن عمر، ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوار، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيد الله، ولا بابن عقيل، ولا بيزيد بن أبي زياد، ولا بمجالد، ولا بحجاج بن أرطاة إذا قال: عن، ولا بأبي حذيفة النهدي، ولا بجعفر بن برقان، ولا بأبي معشر نجيح، ولا بعمر بن أبي سلمة، ولا بقابوس بن أبي ظبيان).

ثم سمى خلقا دون هؤلاء في العدالة، فإن المذكورين احتج بهم غير واحد. . اهـ

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (١/ ٥٦) :قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيدا ومتونا وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز وكم في كتاب ابن خزيمة أيضا من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جمله مع أنه ممن يفرق بين الصحيح والحسن. اهـ

فبهذا نحمل لفظ (جيد) الذي ذكره الإمام الذهبي بما قال به الإمام السيوطي وغيره كما تقدم.

وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيِّ[١] والحاكم[٢] ، فأقلُّ أحوالهِ : حُسْنُ حديثه .

وقد اشتَهَر عند طوائف من المتأخرين ، إطلاق اسم (الثقة) على

من لم يُجْرَح ، مع ارتفاع الجهالةِ عنه[١] . وهذا يُسمَّى : مستوراً ، ويُسمىَّ :

---

(١) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في آخر هذا الكتاب (والمتساهلُ كالترمذيِّ ، والحاكم ، والدارقطنيِّ في بعض الأوقات)

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٤/ ٣٦٠) : وقسم معتدل كأحمد والدارقطني وابن عدي. اهـ

فبهذا نحمل قول الإمام الذهبي رحمه الله تعالى :(والدارقطنيِّ في بعض الأوقات) بما قال به الإمام السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٥٤) :وعبارة الدارقطني من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته. اهـ

(٢) **قال الشيخ** مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (١٢٨): وأما الحاكم فهو أكثر الثلاثة تساهلاً فربما يصحح حديثًا من طريق أبي حذيفة إسحاق بن بشر البخاري، أو من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، وربما يصحح حديثًا منقطعًا أو شديد الضعف، وقد تتبع الذهبي -رحمه الله- بعض ما تيسر له، وتتبعنا بحمد الله بعض ما سكت عليه الحافظ الذهبي، في هوامش المستدرك، وقد خرج الكتاب والحمد لله وهو بعنوان "تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي".

والإمام الذهبي رحمه الله يقول في ترجمة الحاكم في شأن "المستدرك": ويااليته لم يؤلّفه. اهـ

و**قال الإمام** المعلمي اليماني رحمه الله تعالى في التنكيل (٦٩٢): هذا وذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بـ(المستدرك) فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها أعلم، وبهذا يتبين أن التشبث بما وقع له في (المستدرك) وبكلامهم فيه لأجله إن كان لا يجاب التروي في أحكامه التي في (المستدرك) فهو وجيه، وإن كان للقدح في روايته أو في أحكامه في غير (المستدرك) في الجرح والتعديل ونحوه فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك كحال غيره من الأئمة العارفين، إن وقع له خطأ فنادر كما يقع لغيره، والحاكم في ذلك إطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه، وقبول ماعداه. والله الموفق"

محله الصدق ، ويقال فيه : شيخ . (٢)

---

(١) لعله يريد به ابن حبان رحمه الله تعالى (المتوفى سنة ٣٥٤) وشيخه ابن خزيمة رحمه الله تعالى (المتوفى سنة ٣١١) والدارقطني رحمه الله تعالى (المتوفى سنة ٣٨٥) والله أعلم. **قال الإمام** ابن حبان رحمه الله تعالى في الثقات (١/ ١٣) : لأن العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل فمن لم يعلم يجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في لسان الميزان (١/ ١٤) :قلت وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبن جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه وهذا هو مساك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه فإنه يذكر خلقا من نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره. اهـ

قال الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى في سننه رقم ٢٦٦(٣/ ١٧٣): وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواته عدلا مشهورا أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعدا فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذ معروفا فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره والله أعلم. اهـ

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في السير في ترجمة ابن خلاد رحمه الله تعالى : قلت: فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن، وإثبات عدل، وترخصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون. اهـ .

(٢) كل هذه الألفاظ أطلقها المتأخرون على الثقة ، وهي من أدنى مراتب التعديل.

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في (ميزان الاعتدال) في ترجمة العباس بن الفضل العدني : سمع منه أبو حاتم ، وقال: شيخ ؛ فقوله "هو شيخ" ليس هو عبارة جرح ؛ ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك ؛ ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق ؛ وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة .

وقولهم : (مجهول) ، لا يلزمُ منه جهالةُ عينِه ، فإن جُهِلَ عينُه وحالُه ، فأَولَى أن لا يَحتجُّوا به [(١)].

ومن ذلك قوله "يكتب حديثه"، أي ليس هو بحجة. اهـ

وقال الإمام ابن القطان الفاسي رحمه الله تعالى في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٥٣٩) في بيان لفظ (شيخ) : هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالراوية ممن أخذ عنه ، وإنما وقعت له رواية الحديث أو أحاديث فهو يرويها ، هذه الذي يقولون فيه شيخ .وقد لا يكون من هذه صفته من أهل العلم ، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص ، كما يقولون حديث المشايخ عن أبي هريرة أو عن أنس ، فيسوقون في ذلك روايات لقوم مقلين عنهم ، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم ، وكذلك إذا قالوا أحاديث المشايخ عن رسول الله ﷺ ، فإنما يعنون من ليس له عنه إلا الحديث أو الحديثان ونحو ذلك. اهـ

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في مقدمة (الميزان) (١/ ٣-٤) : (ولم أتعرض لذكر من قيل فيه : "محله الصدق" ، ولا من قيل فيه: "لا بأس به" ، ولا من قيل فيه: "هو شيخ" أو: "هو صالح الحديث"؛ فإن هذا باب تعديل). اهـ

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٢/ ١١٨) : المرتبة السادسة وهي محله الصدق خلافا لابن أبي حاتم ثم ابن الصلاح وتبعا للذهبي كما تقدم ورووا عنه أو روى الناس عنه أو يروى عنه أو إلى الصدق ما هو يعني أنه ليس بعيد عن الصدق وكذا شيخ وسط أو وسط فحسب أي بدون شيخ أو شيخ فقط أي بدون وسط...وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه. اهـ

(١) وقد بين الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١٣٥) مجهول العين ومجهول الحال والمستور فقال رحمه الله تعالى :فإن سُمِّيَ الراوي، وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، إلا أن يوثقه غير مَن ينفرد به عنه على الأصح، وكذا مَن ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك.

أو إنْ روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يُوَثَّقْ فهو مجهول الحال، وهو المستور. وقد قَبِلَ رِوَايَتَهُ جَمَاعَةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجمهورُ. والتحقيقُ أن روايةَ المستورِ، ونحوِهِ، مما فيه الاحتمال؛ لا يُطْلَقُ القولُ بردِّها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفةٌ إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جُرِحَ بجَرْحٍ غير مُفَسَّر. اهـ

وأما الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى والإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى فلهما تعريف آخر وفي الحقيقة هو نفس تعريف الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى .

وقال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في الكفاية (١٤٩): المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل عمرو ذي مر وجبار الطائي وعبد الله بن أغر الهمداني والهيثم بن حنش ومالك بن أغر...إلى آخر كلامه. اهـ

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى في المقدمة (١٤٠) : في رواية المجهول وهو في غرضنا ههنا أقسام :

أحدها : المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا . وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولا ، الثاني : المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور ...الثالث : المجهول العين وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة. اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في السير الحثيث (١٩٠): الحاصل أن المجهول ينقسم إلى قسمين : مجهول عين ،وهو الذي ما روى عنه إلا واحد ولم يوثقه معتبر، هذا لا يصلح في الشواهد ولا في المتابعات. ومجهول حال ،وهو الذي روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثقه معتبر، هذا يصلح في الشواهد والمتابعات. وإذا اشتهر بالطلب قبل حديثه وإن لم يوثقه أحد. هذا الإحتراز (ولم يوثقه معتبر) احتراز من توثيق ابن حبان والعجلي ومن نجا نحواهما ، فإنهما يوثقان مجهول العين ومجهول الحال. اهـ

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في إرشاد الفحول (١/ ١٤٨) : والحق لأنها لا تقبل رواية مجهول العين ولا مجهول الحال؛ لأن حصول الظن بالمروي لا يكون إلا إذا كان الراوي عدلا وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على المنع من العمل بالظن كقوله سبحانه: {إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} وقوله: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْم} ؛ وقام الإجماع على قبول رواية العدل فكان كالمخصص لذلك العموم، فبقي من ليس بعدل داخلًا تحت العمومات وأيضًا قد تقرر عدم قبول رواية الفاسق ومجهول العين أو الحال يحتمل أن يكون فاسقًا وأن يكون غير فاسق فلا تقبل روايته مع هذا الاحتمال لأن عدم الفسق شرط في جواز الرواية عنه فلا بد من العلم بوجود هذا الشرط وأيضًا وجود الفسق مانع من قبول روايته فلا بد من العلم بانتفاء هذا المانع. اهـ

وإن كان المنفردُ عنه من كبارِ الأثبات[(١)] ، فأقوى لحاله ، ويَحتَجُّ بمثلِه

---

(١) ومقصود الإمام الذهبي رحمه الله تعالى بـ(كبارِ الأثبات) هو كبار التابعين، **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في ديوان الضعفاء (٣٧٤) . أما المجهولون من الرواة ؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن ، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره ، ويختلف ذلك باختلاف جلاله الراوي عنه ، وتجربة وعدم تجربة ذلك . وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره لا سيما إذا انفرد به. اهـ

قال الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي(٤١): و**قال يعقوب** بن شيبة : قلت ليحيى بن معين : ((متى يكون الرجل معروفاً ؟ إذا روى عنه كم ؟)) قال : ((إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي ، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول)) . قلت : ((فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق ؟)) . قال : ((هؤلاء يروون عن مجهولين))...وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة ، إنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات اهـ

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم١/ ٢٤٨:

وجمله القول أن الرجل مستور الحال والنفس تطمئن للاحتجاج بحديث أمثاله من مستوري التابعين وعلى ذلك جرى كثير من المحققين. اهـ

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة(١/ ٢٥٢) :و الظاهر أنه وسط حسن الحديث ، لأنه تابعي و قد روى عنه الجماعة ، فهو حكم مستوري التابعين الذين يحتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم فيه ،و هذا الحديث من هذا القبيل. اهـ

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة (١/ ٣٠٧): و من مذهب بعض المحدثين كابن رجب و ابن كثير تحسين حديث المستور من التابعين ، و هذا خير من المستور كما لا يخفى . اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في السير الحثيث (١٩٣) : فالصحيح أن التابعين وغيرهم في حكم واحد ،وإلا فليزم منه أتباع التابعين أيضا والصحابة قد يتثبتون من التابعين ،بل ربما تثبت بعضهم من بعض الصحابة. اهـ

جماعة كالَّنسائي [١] وابنِ حِبَّان [٢] .

ويَنْبُوعُ معرفة (الثقات) : تاريخ البخاريِّ ، وابنِ أبي حاتم ، وابنِ حِبَّان ، وكتاب ((تهذيب الكمال)) [٣] .

فصل

---

(١) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في تهذيب التهذيب : خشف بن مالك الطائي الكوفي.

روى عن أبيه وعمر وابن مسعود. وعنه زيد بن جبير الجشمي. **قال النسائي** ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. قلت: وقال الدارقطني في السنن مجهول وتبعه البغوي في المصابيح و**قال الأزدي** ليس بذاك. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تهذيب التهذيب: أحمد بن نفيل السكوني الكوفي. روى عن حفص بن غياث وعنه النسائي وقال لا بأس به. **قال المزي** ذكره ابن عساكر ولم أقف على روايته عنه و**قال الذهبي** مجهول. قلت: بل هو معروف يكفيه رواية النسائي عنه. اهـ

(٢) **قال الإمام** ابن حبان رحمه الله تعالى في الثقات (١/ ١١) عطاء المدني يروى عن أبى هريرة في صلاة الجمع روى عنه منصور لا أدرى من هو ولا بن من هو. اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (١٢٧) "صحيح ابن حبان" يعتبر مرجعًا من المراجع الكبيرة المفيدة، وأخطاؤه في مسألة توثيق المجهول وتصحيح حديث المجهول لا ينبغي أن يتابع عليها، وتساهله في بعض الأحاديث التي من طرق بعض الرجال لا يتابع عليها أيضًا. اهـ

(٣) **قال الإمام** ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث (١٨١) : وقد صنف الناس في ذلك قديماً وحديثاً كتباً كثيرة: من أنفعها كتاب ابن أبي حاتم. ولابن حِبَّان كتابان نافعان: أحدهما في الثقاة، والآخر في الضعفاء. وكتاب الكامل لابن عدي. والتواريخ المشهورة، ومن أجلها: تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب: وتاريخ دمشق للحافظ أبي القاسم بن عساكر. وتهذيب شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي. وميزان شيخنا الحافظ أبي عبد الله الذهبي. اهـ

من أَخرَج له الشيخان [أو أحدهما](١) على قسمين :

أحدُهما : ما احتَجَّا به في الأصول(٢) . وثانيهما : من خرَّجا له متابعةً وشَهادَةً واعتباراً(٣) .

[فمن احتَجَّا به أو أحدُهما ، ولم يُوثَّق ، ولا غُمِزَ ، فهو ثقة ، حديثُه قوي](٤) .(٥)

[(١)] سقطت من [م] و [س].

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة فتح الباري (٤٥٤) : ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول. اهـ

(٣) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة فتح الباري (٥٣٥) : وما يعلقه البخاري من أحاديث هؤلاء إنما يورده في مقام الاستشهاد وتكثير الطرق فلو كان ما قيل فيهم قادحا ما ضر ذلك وقد أوردت أسماءهم سردا مقتصرا على الإشارة إلى أحوالهم بخلاف من أخرج أحاديثهم بصورة الاتصال الذين فرغنا منهم فقد وضح من تفاصيل أحوالهم ما فيه غنى للمتأمل ولاح من تمييز المقالات فيهم ومقدار ما أخرج المؤلف لكل منهم ما ينفي عنه وجوه الطعن للمتعنت والحول والقوة لله تعالى

[(٤)] سقطت من [م].

(٥) وقد تقدم الكلام عليه.

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في التدريب (٢٨٠): جهل جماعة من الحفاظ قوما من الرواة لعدم علمهم بهم وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم وأنا أسرد ما في الصحيحين من ذلك أحمد بن عاصم البلخي جهله أبو حاتم لأنه لم يخبر بحاله ووثقه ابن حبان وقال روى عنه أهل بلده..إلى آخر كلامه. اهـ

فمن[(١)] احتَجَّا به أو أحدُهما ، وتُكلِّم فيه :

فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً ، والجمهورُ على توثيقِهِ ، فهذا حديثُهُ قويّ[(٢)] [(٣)].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تهذيب التهذيب : عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي أمير الأندلس. روى عن ابن عمر. وعنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز. **وقال عثمان** الدارمي وابن معين لا أعرفه وقال ابن عدي إذا لم يعرف ابن معين الرجل فهو مجهول ولا يعتمد على معرفة غيره وقال ابن يونس روى عنه عبدالله بن عياض قتلته الروم بالاندلس سنة خمس عشرة ومائة. له في الكتابين حديث واحد في ذم الخمر.

قلت (يعني الحافظ رحمه الله تعالى) : هذا الذي ذكر ابن عدي قاله في ترجمة عبدالرحمن بن آدم عقب قول ابن معين في كل منهما لا أعرفه وأقره المؤلف عليه وهو لا يتمشى في كل الأحوال فرب رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره فضلا عن معرفة العين لا مانع من هذا وهذا ،الرجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب وقد ذكره ابن خلفون في الثقات وقال كان رجلا صالحا جميل السيرة استشهد في قتال الفرنج في شهر رمضان وقد مضى في ترجمة الجراح ابن مليح فما يرد الاعتراض. اهـ

[(١)] في [س] و [ح]: ومن.

(٢) **** في [س] و [ح]: قوي أيضا.

(٣) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل(١٥٨): اعلم هداك الله أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل ثلاثة أقسام :

قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي .

وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة .

وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي .

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام :

قسم متعنت في الجرح متثبت في التعديل ، يغمز الراوي بالغلطين والثلاث ، ويلين حديثه ، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بنواجذك ، وتمسك بتوثيقه . وإذا ضعف رجلاً فانظر هل

وتارةً يكون الكلامُ في تليينِهِ وحِفظِهِ(١) له اعتبار . فهذا حديثُهُ لا يَنحطُّ

عن(٢) مرتبة الحسَن ، التي قد نُسمِّيها : من أدنى درجات (الصحيح)(٣)

وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مفسراً ، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً : هو ضعيف ، ولم يتضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب ، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون .

وقسم في مقابلة هؤلاء ، كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون. وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون منصفون. اهـ

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في ميزان الإعتدال: أفلح بن سعيد المدني صدوق، روى عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة ومحمد بن كعب وعنه ابن المبارك والعقدي وعدة وثقة ابن معين ،وقال أبو حاتم صالح الحديث وقال ابن حبان يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال. قلت (يعني الذهبي): ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه. اهـ

[(١)] سقطت من [ح].

(٢) **** في [س] : على.

(٣) وقد تقدم كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (١/ ٤١٧) عند تعريف الحديث الصحيح، ثم قال رحمه الله تعالى ص ٤١٧ : ومن ذلك حديث أبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده رضي الله تعالى عنه في ذكر خيل النبي – ﷺ –. وأبي هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائي، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس؛ أخرجه ابن ماجه من طريقه. وعبد المهيمن أيضا فيه ضعف، فاعتضد. وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته.وكذا حكم بصحة حديث معاوية بن إسحاق بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت النبي – ﷺ – عن الجهاد فقال – ﷺ –: "جهادكن الحج والعمرة".

ومعاوية ضعفه أبو زرعة ووثقه أحمد والنسائي. وقد تابعه عليه عنده حبيب بن أبي عمرة فاعتضد. في أمثلة كثيرة قد ذكرت الكثير منها في مقدمة شرح البخاري.

فما في ((الكتابين)) بحمد الله رجلٌ احتَجَّ به البخاريُّ أو[(١)] مسلمٌ في الأصولِ ، ورواياتُه ضعيفة ، بل حَسَنَةٌ أو صحيحة[(٢)] .

ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات ، ففيهم من في حِفظِهِ شيء ، وفي توثِيقه تردُّد[(٣)] . فكلّ من خُرِّجَ له في ((الصحيحين)) [(٤)]،

ويوجد في كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري والله أعلم. اهـ

[(١)] في [م] : (ولا) ، وهو تصحيف.

(٢) **قال الشيخ** أحمد شاكر رحمه الله تعالى في الباعث الحثيث (٣١): الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف ، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه ، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعيمن أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة. وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانتقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم على بينة . والله الهادي إلى سواء السبيل. اهـ

(٣) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في هدي الساري(٤٥٤) :

فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح. اهـ

[(٤)] في [م]: (الصحيح)، والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

فقد قَفَزَ القَنْطَرة ، فلا يعْدِل[(١)] عنه إلا ببرهانٍ بَيِّن[(٢)] .

نعم ، الصحيحُ مراتب ، والثقاتُ طَبَقات ، فليس مَنْ وُثِّق مطلقاً كمن تُكلِّمَ فيه ، وليس من تُكلِّم في سُوءِ حفظِه واجتهادِه في الطَّلَب ، كمن ضعَّفوه ولا من ضعَّفوه ورَوَوْا له كمن تركوه ، ولا من تركوه كمن اتَّهموه وكذَّبوه .[(٣)]

[(١)] في [س] و [ح]: معدل.

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في هدي الساري (٤٥٤) :

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه **قال الشيخ** أبو الفتح القشيري في مختصره وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما قلت فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند . اهـ

(٣) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (٦٠):

أن الرواة ينقسمون إلى أربعة أقسم :

أحدها : من يتهم بالكذب . والثاني : من لا يتهم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط ، وأن هذين القسمين يترك حديثهم إلا لمجرد معرفته . والثالث : من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه . وقد ذكرنا الاختلاف في الرواية عنه وتركه. والرابع : الحفاظ الذي يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم ، وهذا القسم المحتج به بالاتفاق. اهـ

فالترجيحُ يَدخُلُ عند تعارُضِ الروايات[(١)] . وحَصْرُ الثقاتِ في مصنَّفٍ كالمتعذِّر . وضَبْطُ عَدَدِ المجهولين مستحيل[(٢)] .

فأمَّا من ضُعِّفَ أو قيل فيه أدنى شيء ، فهذا قد ألَّفتُ فيه مختصراً سمَّيتُه بـ ((المغني))[(٣)] ، وبَسَطتُ فيه مؤلَّفاً سَمَّيتُه بـ ((الميزان))[(١)] .

---

(١) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٨٥): اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما معرفة رجالهم وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين لأن الثقات الضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف

والوجه الثاني معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا هو الذي يحصل من معرفته وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث. ونحن نذكر إن شاء الله تعالى من هذا العلم كليات جامعة مختصرة يسهل بها معرفته لمن أراد الله تعالى به ذلك . ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة ، فإذا عدم المذاكر به فليكثر في كلام الأئمة العارفين به ، كيحيى القطان ، ومن تلقى عنه ، كأحمد ، وابن المديني ، وغيرهما ، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه ، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه . اهـ

(٢) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في المغني في الضعفاء(٣٤): ثم على خلق كثير من المجهولين ولم يمكني استيعاب هذا الصنف لكثرتهم في الأولين والآخرين فذكرت منهم من نص على جهالته أبو حاتم الرازي وقال هذا مجهول وذكرت خلقا منهم لم أعرف حاله ولا روى عنه سوى رجل واحد متنا منكرا. اهـ

(٣) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في المغني في الضعفاء (٣٥):

وقد جمعت في كتابي هذا أمما لا يحصون فهو مغن عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء فإني أدخلت فيه إلا من ذهلت عنه :الضعفاء لابن معين وللبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي وابن خزيمة

فصل

ومن الثقات الذين لم يُخْرَجْ لهم في ((الصحيحين)) خَلْقٌ[٢] ، منهم :

من صَحَّح لهم الترمذيُّ وابنُ خزيمة[٣] ثم : من رَوَى لهم النسائي[١] وابنُ حِبَّان[٢]

والعقيلي وابن عدي وابن حبان والدارقطني والدولابي والحاكمين والخطيب وابن الجوزي وزدت على هؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقات وأشرت إلى حال الرجل بأخصر عبارة إذ لو استوفيت حاله وما قيل فيه وما أنكر من الحديث عليه لبلغ الكتاب عدة مجلدات فمن أراد التبحر في المعرفة فليطالع المؤلفات الكبار وليأخذ من حديث أخذت. اهـ

(١) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في ميزان الاعتدال(١/ ١٩): أما بعد – هدانا الله وسددنا ووفقنا لطاعته – فهذا كتاب جليل مبسوط في إيضاح نقلة العلم النبوي وحملة الآثار ألفته بعد كتابي المنعوت بالمغني وطولت العبارة وفيه أسماء عدة من الرواة زائدا على من في المغني زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على الكامل لابن عدي ...وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين وبأقل تجريح فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين خوفا من أن يتعقب علي لا أني ذكرته لضعف فيه عندي إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الصحابة فإني أسقطهم لجلالة الصحابة ولا أذكرهم في هذا المصنف فإن الضعيف إنما جاء من جهة الرواة إليهم. اهـ

(٢) **قال الحافظ** العراقي رحمه الله تعالى في التقييد والإيضاح (٣٠): لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما ولا التزما ذلك فقد روينا عن البخاري أنه قال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لملال الطول.

وروينا عن مسلم أنه قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا يعني في كتابه الصحيح إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه. قلت: أراد والله أعلم أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم. اهـ

(٣) **قال الشيخ** مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (١٤٤): لا شك أن ابن خزيمة أرجح، وأن ابن حبان توسع في القاعدة وإن كان قد شارك شيخه في توثيق المجهولين.

"فصحيح ابن خزيمة" يعتبر أرجح من "صحيح ابن حبان". اهـ

(١) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت(١/ ٤٨٤) : وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك والعلاء بن زيدل وداود بن المحبر وعبد الوهاب بن الضحاك وإسماعيل بن زياد السكوني وعبد السلام بن أبي الجنوب وغيرهم. اهـ

و**قال الحافظ** رحمه الله تعالى (١/ ٤٨٣):فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه. كالرجال الذين ذكرنا قبل ،أن أبا داود يخرج أحاديثهم وأمثال من ذكرنا، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين. اهـ

(٢) **قال الإمام** ابن حبان رحمه الله تعالى في الثقات (١/ ١١) : فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ وقد ضعفه بعض أئمتنا ووثقه بعضهم فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب الفصل بين النقلة أدخلته في هذا الكتاب لأنه يجوز الاحتجاج بخبره ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب الفصل بين النقلة لم أذكره في هذا الكتاب لكني أدخلته في كتاب الضعفاء بالعلل لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره ،فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره لأن العدل من لم يفرف منه الجرح ضد التعديل فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم. اهـ

قال الشيخ المعلمي رحمه الله تعالى في التنكيل (١/ ٤٣٧): والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى : أن يصرح به كأن يقول ((كان متقنا")) أو ((مستقيم الحديث)) أو نحو ذلك .

الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .

وغيرُهما ، ثم من[(١)] لم يُضَعِّفْهم أحد واحتَجَّ هؤلاء المصنِّفون برواياتهم[(٢)] .

وقد قيل في بعضهم : فلانٌ ثقة ، فلان صدوق ، فلان لا بأس به ،

فلان ليس به بأس ، فلان محلُّه الصدق ، فلان شيخ ، فلان مستور ، فلان

الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة .

الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة .

الخامسة : ما دون ذلك . فلأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم ، والثانية قريب منها ، والثالثة مقبولة ، والرابعة صالحة ، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل .

والله أعلم . اهـ

و**قال الشيخ** الألباني رحمه الله تعالى معلقا على هذا التفصيل: "قلت : هذا تفصيل دقيق ، يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى ، وتمكنه من علم الجرح والتعديل ، وهو مما لم أره لغيره فجزاء الله خيرا . غير قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف ، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين ، فإنهم نادرا ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة ، بل والتي قبلها أحيانا" .اهـ

فنحمل كلام الإمام الذهبي رحمه الله تعالى على ما قاله الشيخ المعلمي رحمه الله تعالى وهو واضح.

[(١)] في [م]: ثم ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

(٢) **قال الحافظ** العراقي رحمه الله تعالى في التقييد والإيضاح (٤٩): أن العدالة تثبت إما بالتنصيص عليها كالمصرح بتوثيقهم وهم كثير أو بتخريج من التزم الصحة في كتابه له فالعدالة أيضا تثبت بذلك. اهـ

قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى في اختصار علوم الحديث (٢٥) : وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة، وأسانيد جيدة، كصحيح أبي عوانة، وأبي بكر الإسماعيلي، والبرقاني، أبي نعيم الأصبهاني وغيرهم. وكتب آخر التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حيان البستي، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً. اهـ

رَوَى عنه شعبة ، أو : مالك ، أو : يحيى ، وأمثالُ ذلك . كـ: فُلانٌ حسَنُ الحديث ، فلانٌ صالحُ الحديث ، فلانٌ صدوقٌ إن شاء الله(١) .

فهذه العبارات كلُّها جيّدة ، ليسَتْ مُضعّفة لحالِ الشيخ ، نعم ولا مُرَقِّية لحديثِه إلى درجة الصحة(٢) الكاملةِ المتفَقِ عليها(٣) ، لكنْ كثيرٌ ممن ذكرنا مُتَجَاذبٌ بين الاحتجاجِ به وعَدَمِه(٤) .

وقد قيل في جَمَاعاتٍ : ليس بالقويِّ ، واحتُجَّ به . وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ : ليس بالقويّ ، ويُخرجُ لهم في ((كتابه)) ، قال(٥) : قولُنا : (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ(١) .

---

(١) فمراتب التعديل عند الإمام الذهبي ﷺ تعالى خمس كما قال في ميزان الإعتدال : فأعلى العبارات في الرواة المقبولين ثبت حجة وثبت حافظ وثقة متقن وثقة ثقة ثم ثقة ثم مقبول ثم صدوق ولا بأس به وليس به بأس ثم محله الصدق وجيد الحديث وصالح الحديث وشيخ وسط وشيخ حسن الحديث وصدوق إن شاء الله وصويلح ونحو ذلك. اهـ

[(٢)] في [م]: الصالحة ،والصواب ما أثبتنا في [س] و [ح].

(٣) ما عدى لفظ (الثقة) فإن حديثه صحيح.

(٤) **قال الإمام** السخاوي ﷺ تعالى في فتح المغيث (٢/ ١٢١) : وإلى هذا أشار الذهبي بقولة :إن قولهم ثبت وحجة وإمام وثقة ومتقن من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها وأما صدوق وما بعده يعني من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثة فمختلف فيها بين الحفاظ هل هي توثيق أو تليين وبكل حال فهي متحفظة عن كمال رتبة التوثيق ومرتفعة عن رتب التجريح. اهـ

[(٥)] في [ح]: فإنّ.

والكلامُ في الرُّواة يَحتاجُ إلى وَرَعٍ تامّ ، وبَراءةٍ من الهوى والمَيْل ،

وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ وعِلَلِه ، ورجالِه(٢) .

ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح وما بين ذلك(١) ، من

---

(١) **قال الشيخ المعلمي** رحمه الله تعالى في التنكيل: (١/ ٢٣٢)فكلمة ((ليس بقوي)) تنفي القوة مطلقاً وأن لم تثبت الضعف مطلقاً ، وكلمة ((ليس بالقوي)) إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة ، والنسائي يراعي هذا الفرق فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء منهم عبد ربه بن نافع وعبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل فبين ابن حجر في ترجمتيها من (مقدمة الفتح) أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقراهما ، وقال في ترجمة الحسن بن الصباح :

((وثقه أحمد وأبو حاتم ، **وقال النسائي** : صالح ، وقال في الكنى : ليس بالقوي . قلت : هذا تليين هين ، وقد روى عنه البخاري وأصحاب (السنن) إلا ابن ماجة ولم يكثر عنه البخاري)) .

(٢) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في تذكرة الحفاظ (١/ ٤):فحق على المحدث أن يتورع في ما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكى نقله الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى عز وجل: {فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٤٣] فإن آنست يا هذا من نفسك فهما وصدقا ودينا وورعا وإلا فلا تتعن وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى والمذهب فبالله لا تتعب وإن عرفت إنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله فقد نصحتك فعلم الحديث صلف فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب. اهـ

العباراتِ المُتَجَاذبَة[٢].

ثم أهَمُّ من ذلك أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ : عُرْف ذلك الإمامِ الجهْبذ ، واصطلاحَه ، ومقاصِدَه ، بعباراتِه الكثيرة[٣].

---

(١) **قال الإمام** حاجي خليفة رحمه الله تعالى في كشف الظنون :علم الجرح والتعديل هو : علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم والكلام في الرجال جرحا وتعديلا ثابت عن رسول الله ﷺ ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وجوز ذلك تورعا وصونا للشريعة لا طعنا في الناس وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك وأول من عنى بذلك من الأئمة الحفاظ شعبة بن الحجاج ثم تبعه يحيى بن سعيد. اهـ

(٢) **قال الإمام** المعلمي رحمه الله تعالى في مقدمته على الفوائد المجموعة للشوكاني (٩) : صيغ الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح ، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر. اهـ

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٢/ ١١٤) :فمن نظر إلى كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور والكامل لابن عدي والتهذيب وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة ولو اعتنى بتتبعها ووضع كل لفظه بالمرتبه المشابهه لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا.

وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم لما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك. اهـ

(٣) **قال الشيخ** مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (١٢٢): العلماء تختلف عباراتهم حتى في الألفاظ، قد يكون اللفظ واحدًا وله معنى عند يحيى بن معين، غير معناه عند البخاري، من أجل هذا كما تقدم قد ألف اللكنوي كتابه "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" وكان الحافظ ابن حجر كما ذكره تلميذه السخاوي يقول: (يا حبذا لو جمعت ألفاظ الجرح والتعديل وفسرت) وقد وفق الله اللكنوي فجمعها، فلا بد أن تحمل على المعنى اللائق بها، فقوله -من حيث المعنى

أما قولُ البخاري : (سكتوا عنه) ، فظاهِرُها أنهم ما تعرَّضوا له بجَرْح ولا تعديل ، وعَلِمنا معتقدَه[(١)] بها[(٢)] بالاستقراء : أنها بمعنى تركوه[(٣)] .

وكذا عادَتُه إذا قال : (فيه نظر) ، بمعنى أنه متَّهم ، أو ليس بثقة . فهو عنده أسْوَأُ حالاً من (الضعيف)[(٤)] .

اللغوي-: (لا أعلم إلا خيرًا) الظاهر إذا سئل عنه: أهو ثقة، أم ليس بثقة؟ أنه يقبل، هذا من حيث مؤداها، وهو محتمل أيضًا: أنه لا يعلم إلا خيرًا في الصلاح، وبقي الضبط، (لا أعلم إلا خيرًا) ويكون مستور الحال، لا أعلم إلا خيرًا في الصلاح، لكن إذا سئل مثل يحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وكذا الإمام أحمد وغيره وليس هناك مانع أنه يأتي بكلام فيه معاريض فيحمل على أنه مقبول -وأعني- أنه ثقة يقبل حديثه، وليس مقبولاً على اصطلاح الحافظ. اهـ

[(١)] في [س] و [ح]: مقصده.

[(٢)] سقطت من [س].

(٣) **قال الإمام** ابن كثير ﷺ تعالى في اختصار علوم الحديث (٨٠) : ومن ذلك أن البخاري إذا قال، في الرجل: " سكتوا عنه " ، أو " فيه نظر " ، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، لكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك. اهـ

قال الإمام الذهبي ﷺ تعالى في تاريخ الإسلام : وقال أبو بكر بن منير: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني إني اغتبت أحداً. قلت: يشهد لهذه المقالة كلامه، ﷺ، في التجريح والتضعيف، فإنه أبلغ منا. يقول في الرجل المتروك أو الساقط: فيه نظر أو سكتوا عنه، ولا يكاد يقول: فلان كذاب، ولا فلان يضع الحديث. وهذا من شدة ورعه. اهـ

قال الإمام السخاوي ﷺ تعالى في فتح المغيث (٢/ ١٢٦) :قلت لأنه لورعه قل أن يقول كذاب أو وضاع. اهـ

(٤) **قال الشيخ** مقبل الوادعي ﷺ تعالى في المقترح (٥٠): السؤال: هل قول البخاري في حديث من الأحاديث: (فيه نظر)، معناه: أن هذا الحديث لا يستشهد به، كقوله في الرجل: (فيه نظر)؟ الجواب: الذي يظهر هو هذا، أنه لا يستشهد به، كقوله في الرجل: (فيه نظر). اهـ

وبالاستقراءِ إذا قال أبو حاتم : (ليس بالقوي) ، يُريد بها : أنَّ هذا الشيخ لم يَبلُغ درَجَة القويِّ الثَّبْت . والبخاريُّ قد يُطلقُ على الشيخ : (ليس بالقوي) ، ويريد أنه ضعيف [(١)] .

ومن ثَمَّ قيل : تجبُ حكايةُ الجرح والتعديل ، **فمنهم من نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح** ، ومنهم من هو معتدِل ،ومنهم من هو متساهل [(١)] .

---

(١) **قال الشيخ** الألباني رحمه الله تعالى في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦/ ٥٥٩): لكن الجرح مقدم على التعديل لا سيما من مثل الإمام البخاري ، لاسيما وقد جرحه جرحا شديدا ، لأن قوله : " فيه نظر " هو أشد الجرح عنده ، وكذلك الإمام الدارقطني ، فإنه قال : " ضعيف لا يعتبر به " فمثله لا يقال إلا فيمن كان شديد الضعف كما هو بين عند أهل المعرفة والعلم بهذا الفن . اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (٥٠): السؤال :الشيخ الألباني حفظه الله تعالى في قولهم في الرجل: فلان (ليس بثقة)، وفلان (ليس بالثقة)، وفلان (ليس بقويّ)، وفلان (ليس بالقوى)، يفرّق بين هذه العبارات؟

الجواب: نعم هناك فرق بين هذه العبارات، فهي تتفاوت، (ليس بالثقة) أي: الثقة العالي الرفيع، و(ليس بالقوي) كذلك، و(ليس بالثقة) و(ليس بالقوي) أعلى و(ليس بثقة) و(ليس بقويّ) أدنى، والذي يظهر من قولهم: (ليس بالثقة) أنه يكون مردودًا، لكن ليس بمنْزلة (ليس بثقة)، و(ليس بالقوي) و(ليس بقويّ) الظاهر أن كليهما يصلح في الشواهد والمتابعات، لكن (ليس بالقوي) أرفع، فالضعف يتفاوت كما أن التعديل يتفاوت. اهـ

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة (٢/ ١٣) فإن ثمة فرقا أيضا بين قول الحافظ " ليس بالقوي " و قوله " ليس بقوي " فإن هذا ينفي عنه مطلق القوة فهو يساوي قوله " ضعيف " و ليس كذلك قوله الأول : " ليس بالقوي " فإنه ينفي نوعا خاصا من القوة و هي قوة الحفاظ الأثبات. اهـ

فالحادُّ فيهم : يحيى بنُ سعيد [(٢)]، وابنُ معين [(٣)]، وأبو حاتم ، وابنُ خِراش [(٤)]،

---

(١) **قال الإمام** المعلمي رحمه الله تعالى في مقدمته على الفوائد المجموعة للشوكاني (٩): ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مسهل وفلاناً مشدد ، ليس على إطلاقه فإن منهم من يسهل تارة ويشدد تارة أخرى ، بحسب أحوال مختلفة ، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم ، لا تحصل إلا باستقراء بالغ مع التدبر. اهـ

(٢) **قال الحافظ** المزي رحمه الله تعالى في تهذيب الكمال (٧/ ٤٣٨): وقال علي (يعني ابن المديني) :إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما ، وكان في يحيى تشدد . اهـ

(٣) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في الرواة الثقات المتكلم فيهم(٤١): قد آذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي، ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس، فإنا نقبل قوله دائما في الجرح والتعديل، ونقدمه على كثير من الحفاظ، ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور، أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة، لا لمن شذ، فإن أبا زكريا من أحد أئمة هذا الشأن وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال، وغالبه صواب، وجيد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل، فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه، فإنه بشر من البشر، وليس بمعصوم، بل هو في نفسه يوثق الشيخ، تارة يختلف اجتهاده في الرجل الواحد، فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت. اهـ

(٤) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في لسان الميزان (١/ ١٦): ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نسب الى الرفض فسيأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد. اهـ

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في تذكرة الحفاظ : جهلة الرافضة لم يدروا الحديث ولا السيرة ولا كيف فأما أنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك إن صدقت في الترحال فما عذرك عند الله مع خبرتك بالأمور فأنت زنديق معاند للحق فلا رضى الله عنك ،مات ابن خراش إلى غير رحمة الله سنة ثلاث وثمانين ومائتين. اهـ

وغيرُهم .

والمعتدلُ فيهم : أحمد بن حنبل [(١)] ، والبخاري ، وأبو زُرْعَة .

والمتساهلُ كالترمذيِّ ، والحاكم ، والدارقطنيِّ في بعض الأوقات[(٢)] .

وقد يكون نَفسُ الإمام ـ فيما وافَقَ مذهبَه ، أو في حالِ شيخِه ـ ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك . والعِصمةُ للأنبياءِ والصديقين وحُكَّام القِسْط[(١)] .

---

(١) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٤/ ٣٥٣) : ومن طبقته أحمد بن حنبل ،سأله جماعة من تلامذته عن الرجال وكلامه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع . اهـ

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت (١/ ٤٨٢):وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: "لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه".

فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلا فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد. اهـ

ولكنَّ هذا الدين مؤيَّد محفوظ من الله تعالى ، لم يَجتمع علماؤه

على ضلالة ، لا عَمْداً ولا خطأ ، فلا يَجتمِع اثنانِ على توثيقِ ضعيف ،

ولا على تضعيف ثقة(٢) ، وإنما يقعُ اختلافُهم في مراتبِ القُوَّةِ أو مراتبِ

---

(١) **قال الإمام** اللكنوي رحمه الله تعالى في الرفع والتكميل - :واعلم أن من النقاد من له تعنت في جرح أهل بعض البلاد أو بعض المذاهب لا في جرح الكل فحينئذ ينقح الأمر في ذلك الجرح فمن ذلك قول ابن حجر في التهذيب، الجوزجاني: لا عبرة بحطه على الكوفيين انتهى كلامه. اهـ

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في الرواة الثقات المتكلم فيهم ص٤٩ : وكلامه يعني ابن معين في الشافعي ليس من هذا اللفظ الذي كان عن اجتهاد وإنما هذا من فلتات اللسان بالهوى والعصبية فإن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدثا وكذا قول الحافظ أبي حامد ابن الشرقي كان يحيى بن معين وأبو عبيد سيئا الرأي في الشافعي فصدق والله ابن الشرقي أساءا في ذاتها في عالم زمانه . اهـ

(٢) **قال الشيخ** مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (١٢٠): السؤال : ماذا تقولون في قول الذهبي -رحمه الله تعالى-: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وكثير من التراجم يختلف فيها ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبوحاتم، وأبوزرعة، بعضهم يقول: ضعيف، والآخر يقول: ثقة، فهو قال: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، ذكر هذا السيوطي؟

الجواب: هذه العبارة مفسّرة بتفسير لا أذكره الآن، ولعل المراد لا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف لا يخالفهما أحد، أو على تضعيف ثقة لا يخالفها أحد، والله أعلم.

قلنا : أنّ الدين محفوظ وأن أهل الحديث لم يجتمع على توثيق الراوي الذي في حقيقته ضعيف وعكسه وهو نظير قولهم (هذا أمر لا يختلف فيه اثنان).

و**قال الشيخ** محمد بن علي بن حزام حفظه الله تعالى: هذا هو التوجيه الصحيح لكلام الإمام الذهبي رحمه الله تعالى. اهـ

الضعف . والحَاكمُ منهم يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ وقُوَّةِ مَعارِفِه ، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده ، فله أجرٌ واحد [(١)] ، والله الموفق .

وهذا فيما إذا تكلَّموا[(٢)] في نقدِ شيخٍ وَرَدَ شيءٌ في حِفظه وغَلَطِه ،

قلنا :وبيان ذلك فإن مثل محمد بن إسحاق صاحب المغازي قال فيه الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في ميزان الاعتدال : وثقه غير واحد ووهاه آخرون كالدارقطني وهو صالح الحديث ما له عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة قال أحمد بن حنبل هو حسن الحديث وقال ابن معين ثقة وليس بحجة وقال علي بن المديني حديثه عندي صحيح **وقال النسائي** وغيره ليس بالقوي وقال الدارقطني لا يحتج به وقال يحيى بن كثير وغيره سمعنا شعبة يقول ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث وقال شعبة أيضا هو صدوق وقال محمد بن عبدالله بن نمير رمي بالقدر وكان أبعد الناس منه وقال ابن المديني لم أجد له سوى حديثين منكرين وقال أبو داود قدري معتزلي **وقال سليمان** التيمي كذاب وقال وهيب سمعت هشام بن عروة يقول كذاب وقال وهيب سألت مالكا عن ابن إسحاق فاتهمه وقال عبدالرحمن بن مهدي كان يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك يجرحان ابن إسحاق وقال يحيى بن آدم حدثنا ابن إدريس قال كنت عند مالك فقيل له إن ابن إسحاق يقول أعرضوا علي علم مالك فإني بيطاره فقال مالك انظروا دجال من الدجاجلة وقال ابن عيينة رأيت ابن إسحاق في مسجد الخيف فاستحييت أن يراني معه أحد اتهموه بالقدر وروى أبو داود عن حماد بن سلمة قال ما رويت عن ابن إسحاق إلا باضطرار . اهـ

(١) أشار رحمه الله تعالى إلى حديث عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر) أخرجاه.

ف**قال الإمام** ابن عبد البر رحمه الله تعالى في جامع بيان العلم وفضله (٣٢٩) : وفي هذا دليل أن المخطئ عنده وإن اجتهد فليس بمرضي الحال. ثم قال رحمه الله تعالى :والذي أقول به: إن المجتهد المخطئ لا يأثم إذا قصد الحق، وكان ممن له الاجتهاد، وأرجو أن يكون له في قصده الصواب وأراد به له أجر واحد إذا صحت نيته في ذلك، والله أعلم. اهـ

[(٢)] في [ح]: تكلم.

فإن كان كلامُهم فيه من جهةِ معتَقَدِه[١] ، فهو على مراتب[٢] :

فمنهم : من بِدْعَتُه غليظة . ومنهم : من بِدْعَتُه دون ذلك . ومنهم : الداعي إلى بدعتِه

.

---

(١) **قال الشيخ** العثيمين رحمه الله تعالى في شرح لمعة الاعتقاد (٢٨) :والاعتقاد: الحكم الذهني الجازم فإن طابق الواقع فصحيح وإلا ففاسد. اهـ

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في هدي الساري (٤٠٤) : قلت فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل. اهـ

قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى في الاعتصام (١/ ٤٧): فالبدعة إذن عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة وإنما يخصها بالعبادات. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١٠٧): وهي اعتقاد ما أُحْدِثَ على خِلاف المعروف عن النبي ﷺ، لا بمعاندةٍ، بل بنوعِ شُبْهَةٍ. اهـ

وقال رحمه الله تعالى في (ص ١٣٦): ثم البدعة وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي: وهي إما أن تكون بمكَفِّرٍ: كأن يَعتقد ما يَسْتلزم الكفرَ أو بمُفَسِّقٍ. فالأول: لا يَقْبَلُ صاحِبَهَا الجمهورُ.

وقيل: يُقبل مطلقاً. وقيل: إن كان لا يَعْتقد حِلَّ الكذب لنصرة مقالته قُبلَ. والتحقيقُ أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكَفَّرٍ ببدعةٍ؛ لأن كلَّ طائفةٍ تدعي أن مخالفيها مبتدعةٌ، وقد تُبالغ فتكفِّر مخالفها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميعِ الطوائفِ. فالمعتمد أن الذي تُرَدُّ روايته مَن أَنكر أمراً متواتراً مِن الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع مِن قبوله. اهـ

ومنهم : الكافُّ ، وما بينَ ذلك . فمتى جَمَع الغِلَظَ والدعوةَ تُجُنِّبَ الأخذُ عنه .

ومتى جمع الخِفَّةَ والكفَّ أَخذوا عنه وقَبِلُوه[(١)] .فالغِلَظُ كغُلاةِ الخوارج ، والجهميةِ ، والرافضةِ. والخِفَّةُ كالتشيُّع والإِرجاء[(١)] .

---

(١) **قال الإمام** ابن الصلاح ﷺ تعالى في المقدمة (١٤٦): فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي (الصحيحين) كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول والله أعلم. اهـ

قال الإمام السيوطي ﷺ تعالى في التدريب (٢٨٧): فائدة :أردت أن أسرد هنا من رمي ببدعته ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما وهم: إبراهيم بن طهمان، أيوب بن عائذ الطائي، ذر بن عبد الله المرهبي، شبابة بن سوار، عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو يحيى الحماني، عبد المجيد بن عبد العزيز، ابن أبي رواد، عثمان بن غياث البصري، عمر بن ذر، عمر بن مرة، محمد بن حازم أبو معاوية الضرير، ورقاء بن عمر اليشكري، يحيى بن صالح الوحاظي، يونس بن بكير، هؤلاء رموا بالإرجاء وهو تأخير القول في الحكم على مرتكب الكبائر بالنار. إسحاق بن سويد العدوي، بهز بن أسد، حريز بن عثمان، حصين بن نمير الواسطي، خالد بن سلمة الفأفائي، عبد الله بن سالم الأشعري، قيس بن أبي حازم، هؤلاء رموا بالنصب وهو بغض علي رضي الله عنه وتقديم غيره عليه. إسماعيل بن أبان، إسماعيل بن زكريا الخلقاني، جرير بن عبد الحميد، أبان بن تغلب الكوفي، خالد بن مخلد القطواني، سعيد بن فيروز أبو البختري، سعيد بن أشوع، سعيد بن عفير، عباد بن العوام، عباد بن يعقوب، عبد الله بن عيسى، عبد الرحمن بن أبي ليلى، عبد الرزاق بن همام، عبد الملك بن أعين، عبيد الله بن موسى العبسي، عدي بن ثابت الأنصاري، على بن الجعد، علي بن هاشم بن البريد، الفضل بن دكين، فضيل بن مرزوق الكوفي، فطر بن خليفة، محمد بن جحادة الكوفي، محمد ابن فضيل بن غزوان، مالك بن إسماعيل أبو غسان، يحيى بن الخراز، هؤلاء رموا بالتشيع وهو تقديم علي على الصحابة. ثور بن زيد المدني، ثور بن يزيد الحمصي، حسان بن عطية المحاربي، الحسن بن ذكوان، داود بن الحصين، زكريا بن إسحاق، سالم بن عجلان، سلام بن مسكين، سيف بن سليمان المكي، شبل بن عباد، شريك بن أبي نمر، صالح بن كيسان، عبد الله بن عمرو أبو معمر، عبد الله بن أبي لبيد، عبد الله بن أبي نجيح، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عبد الرحمن بن إسحاق المدني، عبد الوارث بن سعيد الثوري، عطاء بن أبي ميمونة، العلاء بن الحارث، عمرو بن زائدة، عمران بن مسلم القصير، عمير بن

وأمَّا من استَحلَّ الكذبَ نَصْراً لِرَأْيِه كالخطَّابيَّة [(٢)] فبالأولى رَدُّ حديثِهِ .قال شيخنا ابنُ وَهْب : العقائدُ أَوجبَتْ تكفيرَ البعضِ للبعض ، أو التبديعَ ، وأَوجبَتْ العَصَبِيَّةَ ،

هانئ، عوف الأعرابي، كهمس بن المنهال، محمد بن سواء البصري، هرون بن موسى الأعور النحوي، هشام الدستوائي، وهب بن منبه، يحيى بن حمزة الحضرمي، هؤلاء رموا بالقدر وهو زعم أن الشر من خلق العبد. بشر بن السرى رمى برأي أبي جهم وهو نفي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن. عكرمة مولى ابن عباس، الوليد بن كثير، هؤلاء الحرورية وهم الخوارج الذين أنكروا على علي التحكيم وتبرؤا منه ومن عثمان وذويه وقاتلوهم. علي بن هشام رمي بالوقف وهو أن لا يقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق. عمران بن حطان من القعدية الذين يرون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك. فهؤلاء المبتدعة ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما. اهـ

(١) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (١٩) : ومنهم من فرق بين من يغلو في هواه ومن لا يغلو ، كما ترك ابن خزيمة حديث عباد بن يعقوب لغلوه ، وسئل ابن الأخرم : لم ترك البخاري حديث ابن الطفيل ؟ قال : ((لأنه كان يفرط في التشيع)) . وقريب من هذا قول من فرق بين البدع المغلظة كالتجهم والرفض والخارجية والقدر ، والبدع المخففة ذات الشبه كالإرجاء . قال أحمد في رواية أبي داود : ((احتملوا من المرجئة الحديث ، ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية)) . **وقال المروزي** : ((كان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعياً . ولم نقف على نص في الجهمي أنه يروى عنه إذا لم يكن داعياً ، بل كلامه فيه عام أنه لا يروى عنه)) .

فيخرج من هذا أن البدع الغليظة يرد بها الرواية مطلقاً ، والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها ، والخفيفة كالإرجاء هل يقبل معها الراوية مطلقاً ، أو يرد عن الداعية ، على روايتين . اهـ

(٢) **قال الإمام** الشهرستاني رحمه الله تعالى في الملل والنحل: الخطابية : أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع مولى بني أسد وهو الذي عزا نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه ولعنه وأمر أصحابه بالبراءة منه وشدد القول في ذلك وبالغ في التبري منه واللعن عليه فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة

ونشأ من ذلك الطعنُ بالتكفيرِ والتبديع ، وهو كثير في الطبقة المتوسِّطةِ من المتقدمين[(١)]

.

والذي تَقرَّرَ عندنا : أنه لا تُعتَبَرُ المذاهبُ في الرواية ، ولا نُكفِّرُ أهلَ القِبلة ، إلا بإنكارِ مُتواترٍ من الشريعة ، فإذا اعتَبَرْنَا ذلك ، وانضمَّ إليه الورَعُ والضبطُ والتقوى فقد حَصَل مُعْتَمَدُ الرواية [(٢)]. وهذا مذهبُ الشافعي رضي الله عنه ، حيث يقول : أَقبَلُ شهادةَ أهلِ الأهواءِ إلا الخَطَّابيَّةَ من الرَّوَافِض [(٣)]. قال شيخنا : وهل تُقبَلُ روايةُ المبتدِع فيما يؤيِّدُ به مذهبه ؟ فمن رأى رَدَّ الشهادةِ بالتُّهْمَة ،لم يَقبَل . ومن كان داعيةً مُتَجاهِراً ببدعتِه ،

لنفسه زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم أله وقال : بإلهية جعفر بن محمد وإلهية آبائه رضي الله عنهم وهم أبناء الله وأحباؤه. اهـ

(١) أراد الإمام الذهبي رحمه الله تعالى بـ(الطبقة المتوسِّطة من المتقدمين) من هو بين سنة مائة ومائتين، وقد قال رحمه الله تعالى كما تقدم : فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة.اهـ

(٢) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١٣٦): والتحقيقُ أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكَفَّرٍ ببدعةٍ؛ لأن كلَّ طائفةٍ تدعي أن مخالفيها مبتدعةٌ، وقد تُبالغ فتكفِّر مخالفها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميعِ الطوائفِ. فالمعتمد أن الذي تُرَدُّ روايته مَن أَنكر أمراً متواتراً مِن الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع مِن قبوله. اهـ

(٣) **قال الإمام** ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى في شرح العلل الترمذي (٢٠) : وعلى هذا المأخذ فقد يستثني من اشتهر بالصدق والعلم ، كما قال أبو داود : ((ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج . ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج)) . وأما الرافضة فبالعكس ، قال يزيد بن هارون : ((لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون)) خرجه ابن أبي حاتم . اهـ

فليُترَك إهانةً له ، وإخماداً لمذهبِه ، اللهم إلا أن يكون عنده أثَرٌ تفرَّدَ به ،فنُقدَّمُ سَمَاعهُ منه[(١)] .

ينبغي أن تتفقد حالَ الجارح مع من تَكلَّم فيه ، باعتبار الأهواء فإن لاح لك انحراف الجارح ووجدتَ توثيقَ المجروح من جهة أخرى ، فلا تَحفِل بالمنحرِف وبغَمْزِه المبهَم ، وإن لم تجد توثيقَ المغموز فتأَنَّ وترفّق[(١)] .

---

(١) **قال الحافظ** ابن حجر ﷺ تعالى في النزهة (١٣٨) : نعمْ، الأكثر على قبول غير الداعية، إلا أنْ يَروي ما يُقَوِّي بدعته فَيُرَدُّ، على المذهب المختار، وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزَجاني، شيخ أبي داود والنسائي، في كتابه "معرفة الرجال"، فقال في وصْف الرواة: ومنهم زائغٌ عن الحق –أي عن السنة– صادقُ اللهجة؛ فليس فيه حيلةٌ إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكَراً، إذا لم يُقَوِّ به بدعته انتهى. وما قاله مُتَّجِهٌ؛ لأن العلةَ التي لها رُدَّ حديثُ الداعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهرُ المرويِّ يوافِق مذهبَ المبتدع، ولو لم يكن داعيةً، والله أعلم. اهـ

قال الإمام الذهبي ﷺ تعالى في السير (٧/ ١٥٣) : هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه ؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة ؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ. اهـ

قال الإمام ابن قيم الجوزية ﷺ تعالى في تَهْذِيْب سُنَنِ أَبِي دَاودَ(١/ ٥٠٠): ولكن لو حاكمنا منازعينا إلى ما يقرون به من أن رواية أهل البدع مقبولة ، فكم في الصحيح من رواية الشيعة الغلاة ، والقدرية ، والخوارج ، والمرجئة ، وغيرهم ، لم يتمكنوا من الطعن في هذا الحديث بأن رواته شيعة ، إذ مجرد كونهم شيعة لا يوجب رد حديثهم. اهـ

قال الشيخ أحمد شاكر ﷺ تعالى في الباعث الحثيث (٧٦): العبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، كما أنّ المتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعا للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيرا منهم لا يُوثَق بأيّ شيء يرويه.

قال شيخُنا ابنُ وَهْب رحمه الله : ومن ذلك : الاختلافُ الواقعُ بين المتصوِّفة وأهلِ العلمِ الظاهرِ ، فقد وَقَع بينهم تنافُرٌ أوجَبَ كلام بعضِهم في بعض (٢) .

---

(١) **قال الإمام** الذهبي رحمه الله تعالى في الرواة الثقات المتكلم فيهم (٤٦) : وهذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعناً ويعامل الرجل بالعدل والقسط وسوف أبسط فصلاً في هذا المعنى يكون فصلاً بين الجرح المعتبر وبين الجرح المردود إن شاء الله. اهـ

قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى في المقترح (٨٧) : فائدة حول رواية الأقران:

جرح الأقران أثبت من غيرهم، لأنّهم أعرف بقرنائهم، فهي مقبولة إلا إذا علم أن بينهما تنافسًا وعداوةً سواء لأجل دنيا، أو مناصب، أو خطأ في فهم، ويريد أن يلزم الآخر بخطأ فهمه.

فينبغي أن تعلم هذا ولا تصغ لقول المبتدعة والحزبيين والديمقراطيين: أن كلام الأقران ليس مقبولاً على الإطلاق. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في لسان الميزان (١٨) : وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه قبل التوثيق ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نسب إلى الرفض فسيأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب فكثيرا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمل وما أحسن ما **قال الإمام** أبو الفتح القشيري :أعراض الناس حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان الحكام والمحدثون، هذا أو معناه. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في مجموع الفتاوى (١١/ ٥): أَمَّا لَفْظُ " الصُّوفِيَّةِ " فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَإِنَّمَا اُشْتُهِرَ التَّكَلُّمُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ... وَقِيلَ : - وَهُوَ الْمَعْرُوفُ - إنَّهُ نِسْبَةٌ إلَى لُبْسِ الصُّوفِ ؛ فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَا ظَهَرَتْ الصُّوفِيَّةُ مِنْ الْبَصْرَةِ وَأَوَّلُ مَنْ بَنَى دويرة

وهذه غَمْرَةٌ لا يَخْلُصُ منها إلا العالِمُ الوَافي بشواهد الشريعة .ولا أَحْصُرُ ذلك في العلم بالفروع ، فإنَّ كثيراً من أحوال المُحِقِّينَ من الصوفية ، لا يَفِي بتمييزِ حَقِّه من باطِلِه عِلمُ الفروع[1] ، بل لا بُدَّ من معرفةِ القواعدِ الأصولية ، والتمييز بين الواجبِ والجائز ، والمستحيلِ عقلاً والمستحيلِ عادَةً . وهو مقام خَطر ، إذ القادِحُ في مُحِقّ

الصُّوفِيَّةِ بَعْضُ أَصْحَابِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زَيْدٍ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ مِنْ أَصْحَابِ الْحَسَنِ وَكَانَ فِي الْبَصْرَةِ مِنْ الْمُبَالَغَةِ فِي الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ وَالْخَوْفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي سَائِرِ أَهْلِ الأمْصَارِ وَلِهَذَا كَانَ يُقَالُ : فِقْهٌ كُوفِيٌّ وَعِبَادَةٌ بَصْرِيَّةٌ . اهـ

(١) **قال الشيخ** ابن العثيمين رحمه الله تعالى في القول المفيد (١٠٠٧): أن شيخ الإسلام ابن تيميه وابن القيم أنكرا تقسيم الدين إلى أصول وفروع ، وقالا : إن هذا التقسيم محدث بعد عصر الصحابة ، ولهذا نجد القائلين بهذا التقسيم يلحقون شيئاً من أكبر أصول الدين بالفروع ، مثل الصلاة ، وهي ركن من أركان الإسلام ويخرجون أشياء في العقيدة اختلف فيها السلف ، يقولون أنها من الفروع ، لأنها ليست من العقيدة ، ولكن فروع من فروعها ، ونحن نقول إن أردتم بالأصول ما كان عقيدة ، فكل الدين أصول ، لأن العبادات المالية أو البدنية لا يمكن أن تتعبد الله بها إلا أن تعتقد أنها مشروعة ، فهذه عقيدة سابقة على العمل ، ولو لم تعتقد ذلك لم يصح تعبدك الله بها .والصحيح أن باب الاجتهاد مفتوح فيما سمي بالأصول أو الفروع ، لكن ما خرج عن منهج السلف ، فليس بمقبول مطلقاً . اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٩) : والفرق بين مسائل الأصول والفروع إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره ،قالوا :والفرق في ذلك بين مسائل الأصول والفروع كما أنه بدعة محدثة في الإسلام لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا إجماع بل ولا قالها أحد من السلف والأئمة فهي باطلة عقلا. اهـ

الصُّوفية[١] ، داخلٌ في حديث ((من عادَى لي وَلِيّاً فقد بارَزَني بالمُحارَبة))[١] . والتارِكُ لإنكارِ الباطلِ مما سَمِعَه من بعضِهم تاركٌ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٢] .

(١) . قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في مجموع الفتاوى (١٠/ ٢١٤):وقد تكلم بهذا الاسم قوم من الأئمة : كأحمد بن حنبل وغيره . وقد تكلم به أبو سليمان الداراني وغيره وأما الشافعي فالمنقول عنه ذم الصوفية وكذلك مالك - فيما أظن - وقد خاطب به أحمد لأبي حمزة الخراساني وليوسف بن الحسين الرازي ولبدر بن أبي بدر المغازلي وقد ذم طريقهم طائفة من أهل العلم ومن العباد أيضا من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وأهل الحديث والعباد ومدحه آخرون . و " التحقيق " فيه : أنه مشتمل على الممدوح والمذموم كغيره . من الطريق وأن المذموم منه قد يكون اجتهاديا وقد لا يكون وأنهم في ذلك بمنزلة الفقهاء في " الرأي " فإنه قد ذم الرأي من العلماء والعباد طوائف كثيرة و " القاعدة " التي قدمتها تجمع ذلك كله وفي المتسمين بذلك من أولياء الله وصفوته وخيار عباده ما لا يحصى عده . في أهل " الرأي " من أهل العلم والإيمان من لا يحصي عدده إلا الله . والله سبحانه أعلم . اهـ

قال الإمام الشنقيطي رحمه الله تعالى في أضواء البيان عند تفسير سورة طه آية (٩١): نعم، صار المعروف في الآونة الأخيرة، وأزمنة كثيرة قبلها بالاستقراء، أن عاملة الذين يدعون التصوف في أقطار الدنيا إلا من شاء الله منهم دجاجلة يتظاهرون بالدين ليضلوا العوام الجهلة وضعاف العقول من طلبة العلم، ليتخذوا بذلك أتباعا وخدما، وأموالا وجاها، وهم بمعزل عن مذهب الصوفية الحق، لا يعلمون بكتاب الله ولا بسنة نبيه، واستعمارهم لأفكار ضعاف القول أشد من استعمار كل طوائف المستعمرين. فيجب التباعد عنهم، والاعتصام من ضلالتهم بكتاب الله وسنة نبيه، ولو ظهر على أيديهم بعض الخوارق، ولقد صدق من قال: إذا رأيت رجلا يطير وفوق ماء البحر قد يسير

ولم يقف عند حدود الشرع فإنه مستدرج أو بدعي ،والقول الفصل في ذلك هو قوله تعالى: {ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب. من يعمل سوءا يجز به ولا يجد له من دون الله وليا ولا نصيرا. ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا. ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفا واتخذ الله إبراهيم خليلا}، فمن كان عمله مخالفا للشرع كمتصوفة آخر الزمان فهو الضال. ومن كان عمله موافقا لما جاء به نبينا عليه الصلاة والسلام فهو المهتدي. اهـ

ومن ذلك : الكلامُ بسبب الجهل بمراتب العلوم ، فيحتاجُ إليه في المتأخرين أكثرُ ، فقد انتَشَرَتْ علومٌ لأوائل[٣] ، وفيها حَقٌّ كالحسابِ والهندسةِ والطِّب ، وباطل كالقولِ في الطبيعيَّاتِ وكثيرٍ من الإلهيَّاتِ[٤]

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في مجموع الفتاوى (١١/ ١٥٩) :وإذا عرف أن الناس فيهم " أولياء الرحمن وأولياء الشيطان " فيجب أن يفرق بين هؤلاء وهؤلاء كما فرق الله ورسوله بينهما فأولياء الله هم المؤمنون المتقون كما **قال تعالى** { ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون } { الذين آمنوا وكانوا يتقون } . وفي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : يقول الله : من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة أو فقد آذنته بالحرب...الفارق بين أوليائه وبين أعدائه فلا يكون وليا لله إلا من آمن به وبما جاء به واتبعه باطنا وظاهرا ومن ادعى محبة الله وولايته وهو لم يتبعه فليس من أولياء الله ؛ بل من خالفه كان من أعداء الله وأولياء الشيطان **قال تعالى** : { قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله }. اهـ

(٢) والعبارة ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى في (الاقتراح) بعده : عاصٍ لله تعالى بذلك . فإن لم يُنكر بقلبه ، فقد دخل تحت قوله عليه السلام : (وليس وَراءَ ذلك من الإيمان حبَّة خردَلٍ) . اهـ

وهو حديث عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ الله – ﷺ– قَالَ « مَا مِنْ نَبِىٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِى أُمَّةٍ قَبْلِى إِلاَّ كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لاَ يُؤْمَرُونَ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ » أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

[(٣)] في [س] و [ح]: للأوائل.

(٤) **قال الإمام** صديق بن حسن القنوجي رحمه الله تعالى في أبجد العلوم (٤٧٢) نقلا عن غيره: الفلسفة ليست علما برأسها بل هي أربعة أجزاء . أحدها : الهندسة والحساب وهما مباحان ولا يمنع عنهما إلا من يخاف عليه أن يتجاوز بهما إلى علوم مذمومة فإن أكثر الممارسين لهما قد خرجوا منهما إلى البدع فيصان الضعيف عنهما لا لعينهما خوفا عليه من أن القوي يندب إلى مخالطتهم ، **قال الثاني**

وأحكامِ النجوم [(١)] .

فيَحتاجُ القادحُ أن يكون مُميِّزاً بين الحقِّ والباطل ، فلا يُكفِّر من ليس بكافر ، أو يَقبل رواية الكافر [(٢)] . ومنه : الخَلَلُ الواقعُ بسببِ عَدَمِ الوَرَعِ والأخذِ بالتوهُّم والقرائنِ التي

: المنطق وهو بحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه وهما داخلان في علم الكلام . الثالث : الإلهيات وهو بحث عن ذات الله تعالى وصفاته وهو داخل في الكلام أيضا والفلاسفة لم ينفردوا فيها بنمط آخر من العلم بل انفرد بمذاهب بعضها كفر وبعضها بدعة . الرابع : الطبيعيات بعضها مخالف للشرع والدين الحق فهو جهل وليس بعلم حتى يورد في أقسام العلوم وبعضها بحث عن صفات الأجسام وخواصها وكيفية استحالتها وتغييرها وهو شبيه بنظر الأطباء ولا حاجة إليها وإنها حدث ذلك بحدوث البدع إلى آخر ما **قال والله** أعلم. اهـ

(١) **قال الشيخ** عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله تعالى في فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (٥٨٥) : قال شيخ الإسلام رحمه الله: التنجيم هو: الاستدلال بالأحوال الفلكية، على الحوادث الأرضية.

وقال الخطابي : علم النجوم المنهي عنه: ما يدعيه أهل التنجيم، من علم الكوائن والحوادث التي ستقع في مستقبل الزمان، كأوقات هبوب الرياح ومجيء المطر، وتغير الأسعار، وما في معناها من الأمور التي يزعمون أنها تدرك معرفتها بمسير الكواكب في مجاريها، واجتماعها وافتراقها، يدعون أن لها تأثيراً في السفليات، وهذا منهم تحكم على الغيب، وتعاطٍ لعلم قد استأثر الله به، ولا يعلم الغيب سواه. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في منهاج السنة النبوية (٥/ ٥٤): فكون الرجل مؤمنا وكافرا وعدلا وفاسقا هو من المسائل الشرعية لا من المسائل العقلية فكيف يكون من خالف ما جاء به الرسول ليس كافرا ومن خالف ما ادعى غيره أنه معلوم بعقله كافرا وهل يكفر أحد بالخطأ في مسائل الحساب والطب ودقيق الكلام. اهـ

قد تختلف[(١)] ، قال – ﷺ – : ((الظَّنُّ أكذَبُ الحديث))[(٢)] فلا بد من العلم والتقوى في الجَرْح ، فلصُعُوبةِ اجتماع هذه الشرائط[(٣)] المزكِّين[(٤)] ، عَظُمَ خَطَرُ الجَرْح والتعديل .

٢٤ـ المختلِف والمُؤْتلف (٥) :(٦)

[(١)] في [س] و [ح]: تتخلف.

(٢) وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه متفق عليه.

قال الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى في سبل السلام ص ١٣٧٩ : (أكذب الحديث) سماه حديثا لأنه حديث نفس وإنما كان الظن أكذب الحديث لأن الكذب مخالفة الواقع من غير استناد إلى أمارة وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى إظهاره وأما الظن فيزعم صاحبه أنه استند إلى شيء فيخفى على السامع كونه كاذبا بحسب الغالب فكان أكذب الحديث. اهـ

[(٣)] في [س] و [ح]: الشرائط في.

(٤) يعنى الشرائط الخمسة العدمية، **قال الإمام** السخاوي في فتح المغيث (٤/ ٣٦٤) :فإذا انضما أعني الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر والمخالفة في العقائد مع الوجهين الماضيين وهما الجهل بمراتب العلوم والفرض والهوى وانضاف إليها عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التي تتخلف كانت الخمسة الأوجه التي ذكر ابن دقيق في الاقتراح أنها التي تدخل الآفة في هذا الباب منها. اهـ

[(٥)] في [س] و [ح]: المُؤْتلف والمختلِف.

(٦) **قال الحافظ** ابن حجر رحمه الله تعالى في النزهة (١٧٦) : وإن اتفقت الأسماء خطّاً واختلفت نُطْقاً سواء كان مرجع الاختلاف النّقط أم الشَّكْل فهو المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ. ومعرفته مِن مهمَّات هذا الفن حتى قال علي بن المديني: أشدُّ التصحيف ما يقع في الأسماء. ووجَّهَهُ بعضُهم بأنه شيء لا يَدْخله القياسُ، ولا قَبْله شيء يَدُلُّ عليه، ولا بَعْدَهُ،...(ثم قال رحمه الله تعالى) وجَمَع الذهبي في ذلك كتاباً مختصَراً جدّاً اعتمد فيه على الضبط بالقلم؛ فَكَثُرَ فيه الغلط والتصحيف المُبَايِنُ لموضوع الكتاب.وقد يَسَّر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سَمَّيتُه "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه"، وهو مجلدٌ

فَنٌّ واسعٌ مهم ، وأهمُّه ما تكرَّر وكَثُر ، وقد يَنْدُرُ [(١)] كأَجْمَد بن عُجْيَان ، وآبِي اللَّحْم ، وابنِ أَتَشٍ الصَّنْعَاني [(٢)] ، ومحمد بن عبَادَة الواسِطي العِجْلي ، ومحمد بن حبَّان الباهِلي وشُعَيثِ بن مُحَرَّر [(٣)] . والله أعلم [(١)]

واحدٌ؛ فضبطته بالحروف على الطريقة المرْضِيَّة، وزدتُ عليه شيئاً كثيراً مما أهمله، أو لم يقف عليه، ولله الحمد على ذلك. اهـ

(١) **قال الإمام** السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث (٤/ ٢٣٠) : ثم هو على قسمين أحدهما ما ليس له ضابط يرجع إليه لكثرة كل من القسمين كأسد وأسيد مثلا أو الأقسام كحبان وحبان وحيان مثلا وذلك إنما يعرف بالنقل والحفظ وثانيهما ما ينضبط لقلة أحد القسمين. اهـ

(٢) **قال الإمام** ابن ماكولا رحمه الله تعالى في الإكمال.

(باب أجمد وأحمد وأحمر)

أما أجمد بالجيم فهو أجمد بن عجيان الهمداني وفد على النبي صلى الله عليه و سلم وشهد فتح مصر وخطته بجيزتها ذكر ذلك ابن يونس وأما أحمد بالحاء المهملة فكثير.

(باب آبى وأبى وأبى)

أما آبى بعد الهمزة فهو آبى اللحم الغفاري له صحبة ورواية عن النبي صلى الله عليه و سلم اختلف في اسمه فقيل عبدالله بن عبدالملك وقيل خلف ابن عبدالملك وقيل الحويرث بن عبدالله بن خلف بن مالك بن عبدالله بن حارثة بن غفار قتل يوم حنين وقال ابن الكلبي :آبي اللحم هو خلف بن مالك بن عبدالله بن غفار ،لا من ولد حارثة بن غفار وكان لا يأكل ما ذبح للأصنام.

(باب أتش وآنس وآنس)

أما أتش بتاء معجمة باثنتين من فوقها وشين معجمة فهو أبو عبدالله محمد بن الحسن بن أتش اليماني الصنعاني الأبناوي حدث عن سليمان بن وهب الأبناوي وجعفر بن سليمان الضبعى روى عنه أحمد بن حنبل ونسبه إلى جده وروى عنه أحمد بن صالح ونوح بن حبيب وغيرهم ،وأخوه علي بن الحسن بن أتش ،وأنس بالنون والسين المهملة كثير. اهـ

(٣) **قال الإمام** ابن ناصر الدين رحمه الله تعالى في توضيح المشتبه :

[تَمَّتْ المقدِّمةُ الموقظة ، علَّقها لنفسه الفقير إبراهيم بن عمر بن حَسَن الرّباط الرَّوْحائيّ[٢] في الليلة التي يُسفِرُ صباحُها عن يوم الخميس خامِسَ عشر ربيع الأولى

محمد بن عبادة الواسطي شيخ للبخاري سمع أبا أسامة، قلت وروى عنه أيضا أبو داود وابن ماجه وأخوه يحيى بن عبادة بن البختري حدث عن يزيد بن هارون وعنه أسلم بن سهل بحشل.

ومحمد بن حبان الباهلي هو أبو بكر محمد بن حبان بن الازهر الباهلي القطان بصري يروي عن أبي عاصم وعمرو بن مرزوق وغيرهما له مناكير لا يتابع عليها.

و شعيث بمثلثة قلت: بدل الموحدة ،قال: شعيث بن محرز ،قلت: روى عن شعبة وآخر من حدث عنه أبو خليفة الجمحي. اهـ

(١) الإمام ابن الصلاح ﷺ تعالى في المقدمة(٢٠٧): هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة إن شاء الله تعالى . ويحق على الحديثي إيداعها في سويداء قلبه .

(٢) **قال الإمام** ابن ناصر الدين الدمشقي ﷺ تعالى في توضيح المشتبه :

الروحائي البعقوبي – وروحا بالضم والقصر قرية قريبة من بعقوبا تستفاد مع الروحاء بالفتح والمد وهي قرية جامعة من عمل الفرع على ليلتين من المدينة الشريفة بينهما نحو أربعين ميلا. اهـ

وقد ترجم له السخاوي ﷺ تعالى في كتابه الضوء اللامع بترجمة مظلمة ، خالف فيها أقوال الأئمة فمنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني ﷺ تعالى في إنباء الغمر والإمام الشوكاني ﷺ تعالى في البدر الطالع والإمام السيوطي ﷺ تعالى في نظم العقيان والإمام الأدنروي أحمد بن محمد ﷺ تعالى في طبقات المفسرين وغيرهم. اهـ

قال الإمام السيوطي ﷺ تعالى في نظم العقيان : البقاعي، الحافظ برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي، برهان الدين أبو الحسن، العلامة المحدث الحافظ. ولد سنة تسع وثمانمائة تقريباً وأخذ القرآن عن ابن الجزري وغيره، والحديث عن الحافظ ابن حجر، والفقه عن التقي بن قاضي شهبة. ولازم القاياتي، والونائي، وسائر الأشياخ. ومهر وبرع في الفنون وداب في الحديث، ورحل وسمع من البرهان الحلبي، والبرهان الواسطي، والتدمري، والمجد البرماوي، والبدر البوصيري، وخلقٌ يجمعهم معجمه الذي سماه " عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران " . وله تصانيف كثيرة حسنة منها كتاب " الجواهر والدرر في مناسبة الآي والسور " و " النكت على شرح ألفية العراقي " و " النكت على شرح العقائد "

سنة اثنتين وثلاثين وثمانِ مئة ، والحمدُ لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين][(١)] .

ومختصر كتاب الروح لابن القيم سماه " سر الروح " و " القول المفيد في أصول التجويد " و "كفاية القارئ " في رواية أبي عمرو و " الاطلاع على حجة الوداع " . وله ديوان شعر سماه " أشعار الواعي بأشعار البقاعي " . وشعره كثير والجيد. اهـ

قال الإمام الأدنروي أحمد بن محمد رحمه الله تعالى في طبقات المفسرين:

ولد تقريبا في سنة تسع وثمانمائة بقرية خربة روحا من عمل البقاع ...كانت وفاته في سنة خمس وثمانين وثمانمائة ودفن بالحمرية خارج دمشق من جهة قبر عاتكة. اهـ

[(١)] **** سقطت من [ح].

وبهذا، تمّ بحمد الله تعالى وحده وحسن توفيقه تحقيق وتعليق كتاب الموقظة للإمام الذهبي رحمه الله تعالى لعشرين مضت من شهر محرم ١٤٣٤ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم ،على يدّ كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى المعترف بالذنب والتقصير أبي عبد الرحمن عثمان بن آري السمارعي الجاوي الإندونيسي ،نسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب المسلمين وأن يجعله ذخرا يوم الدين والحمد لله رب العالمين. وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ذكر أسماء الرجال

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني

أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قيل اسمه عبد الله

أبو عمران موسى بن هارون البغدادي البزاز

أبو مسهر عبدالاعلى بن مسهر بن عبدالاعلى الدمشقي

أبو هريرة الدوسي اليماني عبد الرحمن بن صخر

أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب أبو بكر البغدادي

أحمد بن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني

أحمد بن صالح أبو جعفر الطبري ثم المصري

إسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب الحنظلي المروزي

الإسماعيلي أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني

أنس بن مالك بن النضر الأنصاري أبو حمزة

البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم

البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري أبو عمارة

البرقاني أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي البرقاني

بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي أبو يحمد

بهز بن حكيم بن معاوية القشيري أبو عبد الملك

البيهقي الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي

التبوذكي أبو سلمة موسى بن إسماعيل البصري

الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة

توفي يحيى في صفر سنة ثمان وتسعين ومائة.

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري

إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمران الكوفي

ابن الأخرم أبو جعفر محمد بن العباس بن أيوب الأصبهاني

ابن الشرقي أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري

ابن جوصاء أبو الحسن أحمد بن عمير الدمشقي

ابن خزيمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري

ابن دقيق العيد تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب

ابن زياد أبو بكر عبد الله بن زياد النيسابوري

ابن سيد الناس أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأندلسي

ابن صاعد يحي بن محمد بن صاعد أبو محمد البغدادي

ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي

ابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني

ابن عون أبو عون عبد الله بن عون البصري

ابن منده أبو زكريا يحي بن عبد الوهاب الأصبهاني

ابن وارة أبو عبد الله محمد بن مسلم بن عثمان بن وارة

أبو أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الكرابيسي

أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي

أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد الكوفي

أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي

أبو بكر بن عياش الكوفي المقرىء

أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي

صالح جزرة أبو علي صالح بن محمد بن عمرو الأسدي
صدقة بن موسى الدقيقي أبو المغيرة السلمي البصري
الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم الخراساني
الضياء ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي
عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي
عباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل الدوري البغدادي
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي
عبد الرحمن بن عسيلة أبو عبد الله الصنابحي
عبد الرحمن بن مهدى بن حسان أبو سعيد البصري
عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني
عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني مولى الحرقة
عبد القادر بن عبد الله أبو محمد الرهاوي محدث الجزيرة
عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الرحمن
عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن المروزي
عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن أبو الزناد
عبد الله بن عباس أبو العباس
عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن
عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم أبو محمد
عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن
عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي أبو عبد الرحمن
عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد المصري
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد
العبدوي أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري
عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم أبو عثمان المدني
عثمان بن أبي شيبة أبو الحسن الكوفي
عطاء بن أبي رباح أبو محمد القرشي
عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس

جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي
جويبر بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي
الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي أبو زهير
الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي أبو زهير
الحازمي أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الهمذاني
حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي
حفص بن عمر بن ميمون العدني أبو إسماعيل
حفص بن غياث بن طلق النخعي أبو عمر الكوفي
الحكم بن أبان العدني أبو عيسى
حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري
حماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل البصري
الحُمَيدي أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي الأندلسي
خصيف مصغر بن عبد الرحمن الجزري أبو عون
دراج بن سمعان أبو السمح قيل اسمه عبد الرحمن
رشدين بن سعد بن مفلح المهري أبو الحجاج المصري
زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي الكوفي
الزهري أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب
زهير بن حرب أبو خيثمة
سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عمر
سعيد بن أبي عروبة مهران أبو النضر البصري
سعيد بن المسيب أبو محمد المخزومي
سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي
سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري
السلفي أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد الأصبهاني
سماك بن حرب بن الكوفي أبو المغيرة
السمعاني أبو بكر محمد بن أبي المظفر التميمي المروزي
شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام الأزدي
شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي
محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري أبو بكر
مرة بن شراحيل الهمداني أبو إسماعيل الكوفي
مسروق بن الأجدع بن مالك أبو عائشة الكوفي
مسعر بن كدام أبو سلمة الهلالي الكوفي
مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري
معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيري
معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري
منصور بن المعتمر بن عبد الله أبو عتاب الكوفي
نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر
النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني
هشيم بن بشير بن القاسم السلمي أبو معاوية الواسطي
همام بن منبه بن كامل الصنعاني أبو عتبة
وكيع بن الجراح بن مليح أبو سفيان الكوفى
الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي
يحيى بن سعيد بن فروخ أبو سعيد البصري القطان
يحيى بن معين أبو زكريا المريي
يزيد بن هارون بن زاذى أبو خالد الواسطيي

عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس
العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أبو شبل المدني
علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي
علي بن المديني أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر
عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو أبو إبراهيم
عمرو بن عبد الله بن عبيد أبو إسحاق السبيعي
فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس الأندلسي
فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي
فرقد بن يعقوب السبخي أبو يعقوب البصري
قتادة بن دعامة أبو الخطاب البصري
قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي
الليث بن سعد أبوالحارث الأصبهاني المصري
الليث بن سعد الفهمي أبو الحارث المصري
مالك بن أنس بن مالك الأصبحي أبو عبد الله المدني
محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أبو عبد الله المدني
محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني
محمد بن طاهر بن علي أبو الفضل المقدسي
محمد بن عبد الله بن نمير أبو عبد الرحمن الكوفي
محمد بن علي بن ودعان أبو نصر الموصلي

الفهرس